



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

نام کتاب: سفر ۲ سفیر المیزان خواجه نصیر

مؤلف: —

شماره کتاب: ۱۰۵۱۶

اندازه: ۱۹/۵ x ۱۲

تاریخ تصویربرداری: مرداد ۹۰ ۱۲





المفهوم

معناه

كالإنسان والعنق على معنيهما لما فرغ من البحث عن نسبة اللفظ الواحد

أول

نعم في نسبة اللفظ إلى المعاني المتكثرة وهي قسمان لأن اللفظ الكثير
أما أن يكون تدل على معنى واحد ونسب المترادفة كالإنسان والبشر
واحد وهو الحيوان لأن لفظ وأما أن تدل على معان متكثرة بتكررها ونسب

المتكثرة

كالإنسان والعنق فان معناها متكررة لفظيها وإنما قيد تكرار المعاني
بقوله معها ليجرح منه اللفظ المتكثرة إذا انفقت في الدلالة على معان
متكثرة وكان كل واحد من تلك اللفظ موضوعا لكل واحد من تلك المعاني
فإنها من قبل المترادفة وان تكثر اللفظ والمعاني لأن تكثر المعاني
لا بسبب تكثر اللفظ **قال** واللفظ الذي لم يجعل لجزائه فيه دلالة

بتكرره

أصلا فهو مفرد كالإنسان والذي جعلت أجزائه دالة على أجزاء المعنى
فهو مركب كالحيوان الناطق **ويسمى** **أول** هذه قسمه أخرى للفظ مطلقا
وهو أن اللفظ إما أن لا يدل جزء على شيء أصلا ويسمى مفردا كالإنسان
ويزيد فإن أجزاء هذين لا يدل على شيء أصلا وأما أن يدل جزء على جزء
ويسمى مركبا كالحيوان الناطق فالحيوان يدل على جزء المجموع من معنى الحيوان
فإن لفظي وههنا بحثان أحدهما أن المفرد قد يكون لبعض أجزاء

دلالة

دلالة لأص حيث أنه جزء من اللفظ المستعمل بل من حيثية أخرى وقصد
مغاير فأنه من حيث هو جزء من هذا اللفظ لا يراد منه شيء أصلا

الارادة أو القصد لا لذاتها وإنما له أن عبد الله وأمثاله قد يكون
علما فيكون مفردا وقد يكون نعتا فيكون مركبا وأخطأ من جعله
غير مفرد حال كونه علما لما تقدم وثانيهما أن المفرد يدخل فيه ما

يشترط اشتراط الدلالة لأنها
تأبى إذا لفظا أنما يدل
بحسب الارادة به

جزء أصلا **أدع** **قال** وما لجزء غير ذلك لأن أصلا كزبد
وما لجزء صالح للدلالة على غير جزء المعنى كعبد الله وعلى جزء كالحب
الناطق **أدع** **قال** وينقسم إلى تام وناقص لأن من المفرد
ما يتم دلالة بنفسه ومنه ما لا يتم والاول أن تجرد عن الوقوع

الارادة الثلاثة للتحقق له بحسب المضاريف فهو اسم والأخرى فعل
ويسمى كذلك والثاني حرف ويسمى أداة **أول** تام القول ونقصانه نابعان
لتام مفرداته ونقصانها فالتام من القول هو الذي يتألف من مفرد
تامين والناقص منه ما يتألف من مفردين ناقصين أو أحدهما
ناقص إذا ثبت هذا والمفرد التام هو ما يتم دلالة بنفسه كالاسم
والفعل أدع وكل واحد منهما لا يقتضيه دلالة على معناه إلى غيره كالارادة

نقطة
الاولى
هو الذي لا يتم دلالة
ويقتضيه دلالة على معناه
م م م

وقد ظهر من ذلك ان لنام شامل الاسم والفعل لا ان الاسم يتجرد عن الفعل
 على الزمان كزبد والفعل هو الذي يقاتل بالحد لا زمنه الثلثة ^{بعضها} محسب
 اللاحقة به كقام ويقوم وليسمى كل ذلك والامادة والمال والمانع مفهومة
 من وقوع الشك في جري كزبد المشار اليه وغير المانع كى كالانسان
 وان لم يقع فيه شركة كالشمس والعنقاء اول هذا تقسيم للفظ المفرد
 الكلّي والجزئي وذلك بحسب معناه فان المعنى ان شخص يسمى جزئيا حقيقيا
 كزبد المشار اليه وانما قيد بالانسان ليخرج عنه زبد المشتركة ^{التي} انشأ
 متعددة فتستغنى المعنى مانع من وقوع الشك فيه ولما انشأ معناه
 من وقوع الشك فيه فانه يكون كليا سواء كانت فيه شركة خارجية
 كالانسان او لم يكن كالشمس فانها غير مشتركة ومع ذلك فهي كلية
 لان منع الشركة مستند الى غير المفهوم وههنا مباحث احدها ان
 الكلية من العقولات الثانية لها راضة للعقولات الاولى اذ ليست
 الكلية الجزئية بما هي متفردة مستقلة والمعقول وثالثها الكلّي
 على ستة اقسام بالنظر الى وجود افرادها في الخارج احدها ان يكون
 متمنع الوجود في الخارج كشك البارد وثانيها ان يكون ممكن الوجود

للعقولات وللنظائر
 وثانيها الجزئية والكليّة

الكلية

لكن غير موجود اصلا كالنقطة وثالثها ان يكون موجودا لكن الموجود متواحد
 مع امتناع مثله كواجب الوجود ورابعها ان يكون الموجود واحدا مع امكان
 فردا ^{فردا} مثله كشمس وخامسها ان يكون الموجود منه كثيرا منها هياكلا كواكب السبا
 وسادسها ان يكون غير متناه كالنفوس لنا طفلة والمحم اقصر على بعضها
 لا في تنبها على الباء لانه ذكر احد شي ما يكون لا يوجد منه اصلا ^{محمّل}
 النسبة على القسم المتروك في كل واحد من المراتب وههنا مباحث اخرى
 بذكرها وذكرنا في كتاب الاسرار قال الموصوف الواحد كالانسان
 وصفاته كالضاحك والكاتب اذا جعل بعضها مقولا على بعض كيف ما افق
 كقولنا الانسان ضاحك مثلا فالانسان موضوع والضاحك المقول
 عليه محمول وذلك بالمواطاة واما الضحك فمحمول عليه ايضا ^{شفاق} ولا يكون بالا
اول لما كان الكلّي هو المحمول على كثيرين بالفعل او بالقول ذكر المحمل
 والوضع عقيبا لكلّي واعلم ان الموصوف قد يجعل صفة على صفة اخرى
 كقولنا الضاحك كاتب واليه اشار بقوله اذا جعل بعضها مقولا
 على بعض اذ عرف هذا فقولنا قلنا الانسان ضاحك فالانسان
 هو الموضوع والضاحك هو المحمول وهذا المحمل يسمى محل المواطاة وهو محل

فردا
 محمل
 الموصوف منه كثيرا
 فليس بالكون الموجود منه
 واحدا واحدا

عليه كقولنا الانسان ضاحك
 وقد يكون بالعكس كقولنا
 وقد يجعل صفة م

بمعنى ان ذات الموضوع هي ذات المحول ويجوز ان يقال ان الموضوع هو المحول
وهي هنا نوع آخر من محل يسمى محل الاشتقاق وهو محل الصانع على الانسان
بمعنى انه مشتق منه اسم كالفنا حك ويجعل عليه بالمواطاة فيقول المشتق انه محول
بالمواطاة والمشتق منه انه محول بالاشتقاق وكل اسم من حيث المفهوم فهو بالطبع
محول على ما هو لخص منه كالفنا حك والحيوان على الانسان واما بالعكس
فليس كذلك **قال** الاسم من الشئ هو الذي يصدق عليه وعلى غيره ومعنى
هو المحل فاذا ذكر اسم فهو بالطبع محول على الاخص كحيوان على الانسان
واما بالعكس وهو محل الاخص على الاسم فليس محلا طبيعيا واعلم ان الاسم قد يكون
اسم باعتبار وجوده في افراد الاخص وغير افراد كالحيوان والانسان وقد
اسم باعتبار المفهوم لا غير كالفنا حك فان مفهومه انه شئ ما ذو صفة غير
تفاوت المكون ذلك الشئ انما ناولم يكن فان المشتق لا يدل على الموضوع
الحقيقي واما يستفاد كون الفنا حك انما ناسخا خارج المفهوم فالفنا
من حيث المفهوم اسم من الانسان ومن حيث الافراد وهما متساويان
ولهذا قال المصنف كل اسم من حيث المفهوم فانه شامل للتسميتين **قال** وكل
محول بالمواطاة وبالطبع فاما ذلك لموضوعه واما معنى له **اول** قد

ان المحول قد يكون بالمواطاة وقد يكون بالاشتقاق وايضا قد يكون بالطبع
بان يكون اسم وقد يكون بالبا للطبع واذ عرفت هذا فالمحول بالمواطاة وبالطبع
معاما ذاتي واما عرضي وانما قيد بالطبع ليخرج مثل قولنا المحول انما
فانه وان كان محولا بالمواطاة الا انه ليس بالطبع والمادة بالتقسيم ههنا
انما هو المحول بالمواطاة والطبع معا وانما انقسم المحول اليهما لان المحول
اما ان يكون بنفسه مسمى الموضوع وانما يبرز بالموضوع عليه بعوارض
محسنة له كقولنا زيد انسان واما ان يكون جزئيا منها كقولنا الانسان
حيوان ويقول لها الذئبة واما ان يكون عارضا لها كقولنا الانسان
صالح فان يخص المحول فيهما **قال** والذئبة ما يقوم ذاته غير خارج
كالحيوان او النطق للانسان وكالانسان لزيد وهو غير ما يقوم وجوده
اقول الذئبة هو ما يقوم ذات الشئ غير خارج عنه فقولنا ما يقوم ذات
الشئ يعني به ما لا يتحقق تلك المسمية الا به سواء كان نفس المسمية فانها ذاتية
لافرادها كالانسان لزيد وعرفان خاص للذئبة موجودة فيها او كان
جزءا منها كالمحول للانسان او النطق له وقد منع **الاعتماد** على
الذئبة على الاول لان الذاتي متساوية الذات والشئ لا ينسب الى نفسه

وهو ضعيف لانها ذاتية لا افرادها الكلية نفسها وقولنا غير خارج عنه لان المقوم
قد يطلق على مقوم المهية وهو الذي ذكرناه وقد يطلق على مقوم الوجود كالعلل
وهي خارجة عن المهية فبالقيدها المذكور خرج مقوم الوجود وهذا ^{المقوم} المادة وهو
المهية فغير المقوم الوجود فان مفهوم المهية يورده الجنس والفضل والمادة
والصور وباطل هذه الشئ اما في الذهب او الخاج ومقوم الوجود يورده
به الفاعل والغاية والموضوع **قال** والعرض ما يلحقه بعد تقومه
بالذاتيات ما لا يوردها بئنا كسادى التوفيق للثلاث او غير يبين بلحقه ^{بسط}
غيره كسادى الزوايا لقائمين له واما مفارقاتها بطبيعتها كاشباب ^{لزيد}
او سبعة كالقيام له **اول** العرض في مقابلة الذات فلما كان الذات هو المقوم
للمهية كان العرض ما يلحقها بعد تقومها ولا مدخل له اليه في التقويم
وهو على قسمين لازم وغير لازم واللازم فمما لازم المهية ولازم الوجود
ولازم المهية فمما يبين وغير يبين فالاقسام اربعة احدها لازم ^{المهية}
ونفس ما يبين احدها انه هو الذي يكفي في تصور كروية الاشياء وذوى
الثلاث والثلاثة الذي يكفي في تصور في الجسم بالردم بينهما مثل كون الاثنين
نصف الادبعة والاولا حص ذواتها لازم المهية غير المبين وهو الذى

كذلك الزوايا

تصور المهية

تصور المهية

في الم

يلحق المهية بتوسط غيره مثل مساوات زوايا المثلث لقائمين له فانه لازم له
بتوسط ما سوى عليه الهندسه وثالثها لازم الوجود كسادى الزوايا فانه
لما جاز تصور الزوايا غير اسود لم يكن لازما للمهية بخلاف لازم المهية التي لا يمكن
تصور المهية مستقلة عنه ولما لم يفارقه في الوجود كان لازما في الوجود
ورابعها العرضي لمفارق وهو قيمان بلقى المفارقات كاشباب لزيد
وسبعة كالقيام له وايضا فهو اما سهل المفارقة او عسرها **قال**
والمسؤل عنه باهوله مهية هي جميع ذاتياتها التي تشاركها غير هاه
والتي يخفى بها في بيان يكون عظيم بحاجبها **اول** قدما والمنطقيين لم يفارقوا
بين الذات والمقولة جواب ما هو لا الذات عندهم هو جزء المهية لا غير ^{لزيد}
اما جنس وفصل ولم يميزوا بين الجنس والفضل كما حكى الشيخ عنهم فلم يبق
فوق بين الذات والجنس ولما كان الجنس مقولا في جواب ما هو حسبوا القول
في جواب ما هو هو الجنس سببا ليهام العكس فلم يبق اذ افاق بين الذات
والمقولة في جواب ما هو ويميز بعضهم بان جعل الذات هو الاسم ^{هو المقول}
في جواب ما هو واخرج الفضول عن كونها مقولة في جواب ما هو وخرج ^{الشيء}
عليهم بما ذكره المصنف وهو السبيل بما هو انما يسئل عن المهية وهي انما تحقق

ما هو هو

الزم

جميع ذاتياتها المشتركة بينها وبين غيرها والمخصوصة بها فالإنسان ليس
 انما هو انسان يكون حيوانا لا غير بل انسانيته انما يتحقق بكونه حيوانا
 ناطقا اعني الذات المشتركة والمميز فحقا يراد بها معنى الجواب **قال**
 فان سئل بما هو من جزئيات تكثر بالعدد فقط كزيد وعمر معا
 او فردا فليجب حالتي الشك والمخصوصة بالحقيقة المنفقة فيها
 وهي الانسان وان سئل عما يختلف حقائقها كالانسان والنور معا
 فليجب بكال ما يترك فيه وحد وهو الحيوان وان خضع واحد منها
 بالسؤال كالانسان فليضم لذلك ما يخص به ايضا كالناطق ويكون
 الجواب في الحالتين مختلفا **اقول** والمسئول عنه بما هو اما ان يكون واحدا
 او كثيرا فان كان كثيرا فاما ان يكون الكثرة مختلفة بالعدد لا غير واما
 ان يكون مختلفة بالحقائق وان كان واحدا فاما ان يكون شخصا واعنه
 او ماهية كلية فالاقسام اربعة والجواب بها ثلثة القسم الاول ان يكون
 بما هو جزئيات تكثر بالعدد لا غير كما لو سئل من زيد وعمر وخاله عام
 والثاني ان يكون المسئول عنه جزئيا واحدا من تلك الجزئيات كما لو سئل
 من زيد وحده بما هو والجواب عن هذين القسمين واحد وهو **المنفقة**

الشك والمخصوصة معا اما بحسب الشك
 المنفقة المتفقة فيها الأفراد وهو الانسان وهو مقول في جواب ما هو **قال**

فلانه جواب من الكثرة واما بحسب المخصوصة فلانه جواب من جزئية واحد
 من تلك الكثرة ايضا لان السؤال بما هو عن الحقيقة وهي ثابتة في الجميع
 ولا يزيد كل واحد منهما على صاحبه بمقوم حتى يذكر في الجواب **الثاني**
 ان يكون المسئول عنه اشياء كثيرة مختلفة بالحقائق كما لو سئل عن الانسان
 والعنق والنور بامم والجواب هو كمال ما يترك فيه تلك الحقائق وحده
 كالحيوان واما تعين الحيوان للجواب لانه لو اجاب بغيره لكان ذلك الغير
 اما اخص واعم او مساويا والاعم لا يصلح ان يكون جوابا لانه سئل عن كمال
 المشترك والاعم من الحيوان ليس هو كمال المشترك بل جزؤه واما الاخص فانه
 ليس بمشترك بين الافراد فلا يصلح للجواب واما المتساوي فانه لا يدل على
 كمال المشترك الا بالالزام وذلك الالزام هنا ممتنع فنعين الحيوان
 للجواب ولهذا قال وحده وهذا الجواب مقول في جواب ما هو **الثالث**
 المنفقة لانه انما **سئل** عن الحقائق المتكثرة ولا يصلح جوابا
 عن واحد منها بانفراده القسم الرابع ان يكون المسئول عنه واحدا كليا
 كما لو سئل عن الانسان وحده بما هو والجواب ههنا يكون بالحد وهو

الحيدون الناطق وهو مقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة

لأنه لا يصلح جوابا عن غير هذا السؤال وأعلم أن السؤال عنه بما هو ممتنع

لما كان واحدا من أفراد الجزئيات المتكاثرة في القسم الثالث كالجواب

هو الجواب الأول اعني كالمشترك مع انضمام ما يخص هذا الجزء من الفضل

كالناطق ويكون الجواب في المثالين مختلفا اعني الجواب يكون ^{الانسان} ~~بكون~~

حالة انفراده بالسؤال بخلاف الجواب عند حالة شركته مع غيره في السؤال

كما بيناه **قال** واعلم اعني ما يقال على اختلافات الحقائق في جواب ما هو

بالشركة هو الجواب لكل واحد منها وهي انواعه **اول** المقولان في جواب

المتقدمان اعني المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة والمقول في

ما هو بحسب الخصوصية المحضة اعني هو الاول وهو المقول على اختلافات

الحقائق كالحيدون ويقال له الجنس لكل واحد من المختلفات بالحقيقة هي

انواعه كالانسان والفرس وغيرها وحده أنه الكلي المقول على كثير من مختلفات

بالحقائق في جواب ما هو **قال** وقد يتصاعد الانجاس الى ما لا يحسن

فوقه وهو جنس الانجاس **اول** قد يتربى الانجاس في التصاعد ^{المصاع}

اذا كان لهية واحدة اجناس كثيرة بعضها فوق بعض ولا يجب ترتيبها

لجواز ان يكون لهية جنس واحد لا يحسن فوقه لكن ينتهي في التصاعد الى

ليس فوقه جنس وبيد جنس الانجاس كالجوهر ولنا وجباتها ^{النصاع} ~~اوهها~~

لأنه لو اذ لك لزوم تركيب لها هية من اجزاء غير متناهية ويلزم وجود علل

ومعلولات لا ينال في وهو **قال** وينتازل الانواع الى الملائق تحت بل

الانجاس وهو نوع الانواع **اول** كما وجب انتهاء الانجاس في التصاع

وجب انتهاء الانواع في التنازل الى نوع لا نوع تحته ويبيد نوع الانواع كالا

فانه لا نوع تحت بل الانجاس المختلف بالعدد لا غير لانه لو اتمها الانواع

في التنازل لما حصلت الانجاس فلم يكن النوع نوعا هذا خلف ولما كان النوع

هو المندرج تحت غيره كان نوع الانواع هو المندرج تحت جميع الانواع

التي هو فوقه وكان نوع الانواع اسما للنوع الاخير ولما كان الجنس

هو الذي يندرج غيره تحته كان جنس الانجاس اسما لما فوق الانجاس

كلها **قال** وكل من المتوسط جنس لما تحته نوع لما فوقه **اول** المتوسطات

بين جنس الانجاس ونوع الانواع يقال لكل واحد منها انه جنس باعتبار

صدره على كثير من مختلفات بالحقائق وأنه نوع باعتبار انداجه

تحت غيره وهذا النوع هو النوع الاضافي وحده أنه الذي يقال ^{عليه}

وعلى غير الجنس في جواب ما هو قول اوليا ح اقسام الجنس بعد العالي
والسافل والمتوسط والمفرد ولم يذكر المص لعد من مثاله في الخارج واقسام
النوع ابعة العالي والسافل والمتوسط والمفرد ولم يذكر ايضا
لعدم مثاله وقد ذكرنا في كتاب الاسرار نسبة كل واحد من مراتب الجنس
كل واحد من مراتب النوع بالعموم والخصوص والمباينة **قال وما يقال**
في جواب ما هو علم ما يتكرر بالعدد فقط نوع لتلك المتكررة ولكن بمعنى
اخر **اول** لفظ النوع مشترك بين عنيين احدهما الامانة وقد تقدم
والثاني المعنوي الذي هو احد الكليات الخمسة وهو القول على كثرين
بالعدد فقط في جواب ما هو بقيد الاختلاف بالعدد يخرج الجنس والعرض
العام وبقيد المعنوية في جواب ما هو يخرج الفصل والخاصة
وهذا المعنى غير المعنى الاول لانها في الحد والحقيقة وبنائهما
بالاعتبار والوجود اما الحقيقة في اعتبارها القياس لما تحتها والاضام اعتبارها
الى ما فوقه وجواز تركيب الحقيقي وبساطته وجوب تركيب الاضافي
ببعضه كما في الاجناس المتوسطة وقد يتفقان في التوارد على حقيقة
واحد كالنوع السافل فيهنهما عموم من وجه **قال** والذي يقال في جواب

كما في حساب
والاضام
صم

الما هو

ايما هو في جوهر اعني خصوصية كل نوع هو فصل مفهوم لذلك النوع
ولما تحتها مقسم لجنسه ولما فوقه **اول** كل واحد من الانواع المنزلة
تحت جنس ينقسم بشئ يميزه عن الاخر مغاير لما به الاشتراك وهو
كل نوع من تلك الانواع وتلك الخصوصية لما كانت مميزة كانت سالحة
للجواب عن السؤال بايما هو فان طالب اي انما يطلب التميز ولا يصلح
ما هو لانه يدل على الماهية بالالزام وهو محتجب عنه في جواب ما هو
وذلك كالناطق فانه اذا سئل من الانسان فقيل اي حيوان هو كالجواب
هو الناطق فهو بقيد التميز الذي هو الفصل والذي بقيد التميز العرضي
هو الخاصة فانها بقيد غير الكنه عرضي ما هو في فلهذا بقيد الفصل
بقوله في جوهر فوسم الفصل اذن هو كل مقول على الشئ في جواب شئ
هو في جوهر ولما كان الفصل مقوما للنوع يكون مقوما لما تحتها
لان النوع ح يكون جزا لما تحتها وجزء الجزاء ولما كان الفضيل
لبعض افراد الجنس عن بعض كان مقسما له بمعنى انه يقضي انقسام
الى طبيعتين احدهما نوع ذلك الفصل والاخرى غيره وح يكون
مقسما لما فوقه لان وجود السافل في طبيعتين يقضي وجود العالي فيهما

واعلم ان التميز يكون
وجوهها وقد يكون عرضيا
والذي بقيد التميز م
فانها ليست بالخاصة
الفصل والذي بقيد التميز
العرضي هو الخاص

الما هو

قال فالكليات الذاتية جنس وفصل و**نوع اول** وجب الحصر هنا لكيما
 ان يكون ذاتيا او عرضيا لانه لا ما مقوم ولا الاول والذاتي والثاني العرضي
 وسياق بيان اقسامه والذاتي اما ان يكون نفس ماهية ما تحت من الجنس
 وهو النوع او جزء منها وهو اما ان يكون تمام المشترك بينهما وبقي نوع ما
 من الانواع ولا يكون ولا هو الجنس والثاني اما ان يكون مختصا بملك
 الهية وهو الفصل او يكون مشتركا ويكون مساويا لتام المشترك والا
 لكان اعم منه فان كان كمال المشترك كان جنسا والمقدر خلافا **والاعراض**
 واذا كان مساويا لتام المشترك كان جنس **فصل** **قال** والاعراض
 ان عرضت نوعا واحدا فقط سواء ساوته او اختلفت ببعضه في
 وان شملت وغيره في من عام وهذه هي الخمسة **اول** هذان قسمان العرضي
 وهو اما ان يختص بحقيقته واحد سواء شملها او اختلفت بعض افرادها
 وبشيء الخاص وهو كلي معقول عام تحت حقيقته واحد فقط ولا عرضيا
 واما ان لا يختص بحقيقته واحد بل يوجد فيها وفي غيرها وهو العرض العام
 فانقسمت الكليات الى هذه الخمسة اعني الجنس والفصل والنوع والخاص
 والعرض العام وهذه هي الخمسة المعروفة التي يتركب منها الحدود والسووم

فصل

قال

قال الفصل الثاني في المقولات من الاجناس العالي الجوهري **اول** لما فرغ
 من البحث عن المقولات الخمس العارضة هذه المقولات العشرة في الجنس منها وان
 من علم المنطق لان موضوع المنطق هو المقولات الثانية العارضة للمقولات
 الاولى فكيف يبحث عن المقولات الاولى على انه جزء من علم فانه يكون دورا
 بل قد يبحث منها فيه للاستعانة به على تحصيل الاجناس والفصول فيكون
 معينا على استنباط الحدود والنتائج وان لم يكن من هذا العلم اذا عرف هذا
 فقول الاجناس العالي التي يتدرج تحتها جميع الاجناس عشرة هي المقولات
 المذكورة في هذا الفصل احدها الجوهر وقد اختلف في انه جنس ام لا كثر
 الاول الجوهر جنس عال لا يشترك افراده فيه ثانيا وبها فيه وهذه خواص الجنس
 اما المتنازرون فانهم مفاهيم جنسية لوجوه احدها كذا قدس الماهيات
 وذلك في جوهرية الجنس في شئته للماهية وثانها ان افرادها متما
 فالجودات والى الجوهرية من المقادير والاشخصيات او من الكليات المتفاوتة
 فيه على حسب مراتب القرب من الشخصيات والبعد عنها ولا شئ من اجزاء الماهية
 بمفاوتة فيه وثالثها ان فضوله ان كانت جواهر دخل الجنس بطبيعة الفصل
 والا يقوم بالعرض وغير ذلك من الوجوه التي ذكرناها وذكرنا الاعراض

على
 واستماع تحقيقا دونهم
 فعمل كثيرهم

فريق بين الموضوع والمادة
وتدبر بين العرض والصورة

على أكثرها في كتاب الأسرار **قال** وهو موجود لا في موضوع والموضوع محل وجود
منفصلا دون ما يحل فيه **قال** المحال والمحل لا بد وان يكون لاحدهما حاجة
الى الآخر فان كان المحل مستغنيا عن المحال والمحل محتاج اليه سمي المحل موضوعا
والمحل عرضا وان كان بالعكس سمي المحل مادة والمحل صورة فالموضوع والمادة
فدائما في المحلية الا ان الموضوع محل مستغن والمادة محل محتاج كما اشترك
العرض والصورة في المحلية الا ان العرض حال محتاج والصورة حال مستغن
فالموضوع احسن من مطلق المحل لعدم اعراضه من عدم المحل اذا عرفت هذا
فدسم الاول الجوهر بانه موجود لا في موضوع اي انه مهيبة وحقيقه اذا وجدت
في الاعيان كانت لا في موضوع اي لا في محل يتقوم به ولا معنى بان يكون موجودا
بالفعل لا في موضوع والا لكان الشك في وجوده يقتضي الشك في جوهرية
وكانت جوهرية بالفعل كما ان وجوده به وهو محتمل وهذا الرسم في محل
الجره والمقادير اما الجره فقط واما المقادير فلا بد وان كانت في محل
لست في موضوع **قال** والمحال فيه العرض كما ان المادة محل يتقوم بها محل
والمحال فيه الصورة **قال** العرض هو المحال في الموضوع على ما بيناه والمادة محل
للصورة منقوصه بالمحال على ما بيناه **قال** والمادة والصورة والجسم المركب

منها

منها جواهر وكذلك المفارقات اعني العقل والنفس **قال** هذه اقسام الجواهر
لان الجواهر اما ان يكون محلا او لا يكون فالاول المادة والثاني اما ان يكون
اولا فالاول الصورة والثاني اما ان يكون مركبا من محال والمحل الاول والاول
الجسم والثاني اما ان يكون متعلق بالبدن بالندب او بالاول والنفس والثاني
العقل وكلها جواهر لا يشترط ان تكون موجودة في موضوع وان كان بعضها
موجودا في محل لا يلزم من نفي وجودها في موضوع نفي وجودها في محل
مطلقا **قال** **لونها** الكم وهو المانعة بقبل المساواة والامساواة بالتطبيق
اول الكم احد الجناس العلوي وله خواص منها انه الذي لذاته يقبل المساواة
والامساواة بالتطبيق وهو الذي جعله الله سبحانه الله معرفا له وذلك
لان المساواة وعدمها قد يتحققان الاشياء باعتبار المقادير الحالية فيها والامتنان
او باعتبار حلولها فيها وقد يتحققان الاشياء لذواتها والذي يتحقق المساواة
والامساواة لذاته هو الكم فان اعددين لذاتهما يقال عليهما التساوي والتفاوت
وكذلك الخططين والسطحين والجسماني اما الجسم الطبيعي فانه انما يكون له اندمساك
طبيعي ومنفاد له باعتبار حصول المقدار فيه فنعيد القول بالذات يخرج منها
لا لذاته وانما قال بالتطبيق لان التساوي وعدمه بين الشئيين قد يكون باعتبار

من المادة والصورة

ما يربط بين المقدارين على الاخرى يجعل المبدأ في احدهما مقابلا للمبدأ في الاخر
والثاني للثاني وهكذا وقد يكون لا باعتبار التطبيق كالتساوي في النقل ومثله
في العموم والمخصوص في غير ذلك مما يقال عليه التساوي وعدمه وانما يكون
المساواة وعدمهما من خواص الكم اذا اعتبر التساوي بالتطبيق **قال** وتنقسم
الى متصل فار وهو الخط والسطح والجسم او غير فار وهو الزمان والى منفصل
وهو العدد والثلاثة الاولى ينحصر بالوضع دون الاخيرين **الاول** لا بد من الكم
عاد ما بالافضل كانه العدد او بالقوة كانه المقدار اذا عرفت هذا فنقول الكم اذا
انقسم فاما ان يكون بين اجزائه حد مشترك يكون بذاته لاحد القسمين ومنها
للاخر وهو المتصل واما ان لا يكون وهو المنفصل والاول اما ان يكون متقسما في
واحدة وهو الخط او جسمين وهو السطح او في جهات ثلث وهو الجسم البسيط
القار هو الزمان والثاني هو المنفصل هو العدد لا غير الثلاثة **الاول**
الخط والسطح والجسم ينحصر بالوضع اعني بقول الانسان الحسية بانه هذا
دون الاخيرين لان الزمان والعدد ليسا في جهة حتى يقبل الانسان الحسية **قال**
ومنها الكيف وهو هيئة فانه لا يقتضي قسمة ولا نسبة **الاول** الكيف احد الاجزاء
الاولى وسمه انه هيئة فانه لا يوجب تصورها تصور شي خارج عن عالمها

قار او جوارحه
دفعه واحده او غير
قار والقار اما ان
يكون متقسما

ولا يقتضي

ولا يقتضي القسمة واللازمة في محلها القضاء اوليا فنقولنا هيئة تشمل جميع المعاني
وتخرج بالجوهر ونقولنا قارة يخرج عنه الزمان ومقولنا ان يفعل وان يفعل وتكون
لا يوجب تصورها تصور شي خارج منها يخرج عنها المقولات النسبية ونقولنا
ولا يقتضي القسمة واللازمة يخرج عنه المقدار والنقطة والوحدة ونقولنا
اوليا لا يدخل في الكيف العلم بالاشياء الغير المنقسمة فانه يقتضي اللازمة لا
اوليا بل باعتبار العلوم وهذا الحد والى من حد المقارنة لانه يدخل فيه النقطة
والوحدة والى مع انها ليست من الكيف **قال** وقد يتضاد ويستند
الاول من الكيف ما يتضاد في افراده كالسواد والبياض بخلاف الجوهر
والكم فالمتضا ومنف عنهما وايضا من الكيف ما يقبل الشدة والضعف
كالسواد والبياض بخلاف الجوهر فالجسم يستند في سواده الى ما يبلغه
وكذلك باختلاف الضعفاء الى ما يبلغ غاية البياض وهذه الخاص
الاستعداد والضعف لا يوجد في الكم فانه لا يجعل ثلثه اشده من ثلثه اخرى
ولا خط اشده في خطيه من خط اخرى وان كان ازديا فان الزيادة غير فيه
ولا يوجد في الجوهر لانه معنى الاستعداد هو اعتبار المحل الواحد الثابت الى
غيره قار يتبدل نوعيته ويوجد في كل نوع من تلك الانواع من غير ان يتغير

الشدة
الاحد

بحيث يكون في كل آن متوسطا بين ما يوجد في ذلك المكان وما يكون قبله وبعد
 وهذا لا يعقل الا في العز في هذا الموضع ابحاث دقيقة ذكرناها في كتابنا ^{لعقلية}
قال فنه ما يخص الكليات كالاستقامة والشكل والزوجية ومنه الاعمال
 والانتعالات والمحسوسات كحركة الدم والنجس ومنه الملكة والحال ويجتنب بذوات
 النفس كصحة الصحاح وغضب الحليم ومنه القوة واللاق كالخ لمصحة
 والصلابة وما يقابلها **اول** اقسام الكيف اربعة احدها الكيفيات المختصة
 بالكليات اما المتصلة كالاستقامة والاختلاف والشكل او المنفصلة كالزوجية
 والفرديّة وثانيها الكيفيات المحسوسة فان كانت راسخة سميت انفعالات
 كحركة الدم وان كانت غير راسخة سميت انفعالات كحركة النجس وثالثها الكيفيات
 النفسانية فان كانت راسخة فهي الملكات كالعلوم وصحة الصحاح وان كانت
 غير راسخة فهي الحلات كالغضب وغضب الحليم ورابعها الكيفيات الاستعدادية
 فان كان الاستعداد نحو الدفع فهو القوة كالصلابة والمصحاحية وان كان نحو
 الانفعال فهو اللاق كعدم الصلابة وعدم المصحاحية **قال** ومنها المضادات
 وهو ما يعقل بالقياس الى غيره ولا وجود له سوى ذلك كالابوة والبنوة وقد
 يعزى للسفولات جميعا **اول** المضاد من الجنس الى العالي وفيه مباحث

الانفعالات
 ص

احدها في روجه وهو الذي يعقل بالقياس الى غيره ولا وجود له سوى ذلك
 يتحقق هذا الوهم في الماهيات ما يستقل بالعقلية من غير حاجة الى قياس
 اليه ومنه ما لا يعقل الا بالقياس الى غيره والثاني هو المضاف وهو قسمان
 حقيقي ومشهور وذلك لانه اذا عقل بالقياس الى غيره فاما ان يكون له
 وجود خاص سوى ذلك وهو المضاف المشهور كالاب والابن فان
 وجود امير المؤمنين بالقياس الى غيره واما ان لا يكون له وجود سوى مفعول
 بالقياس الى غيره وهو المضاف الحقيقي كالابوة والبنوة وهو المراد هنا وثانيها
 اختلاف الناس في وجود المضافة فان ثبت جماعة لان فقيه السماء ليس له تقدير
 لا غير بل هو امر متفق ثابت خارج الذهن وهو غير الماء وغير العدم الصفر
 فهو ثابت وان كان جماعة واستدلوا بان المضاف لو كانت موجودة وهي عرض
 لا فترت الى المحل ويكون حلوه في ذلك المحل اضافة اخرى ويلزم التسلسل
 وذلك اجاب الشيخ عنه بان من المضاف ما هو مضاف بذاته ومنه ما هو
 باعتبار غيره وهذا الأخير يرجع الى الاول وينقطع التسلسل وذلك لان
 مثلا مضافا لذاتها الى الابن وحلوه مضاف لذاته الى المحل فانقطع التسلسل
 هذا خلاصة ما ذكره الشيخ وهو غير واف بالمطل لان السائل لم يلزم التسلسل باعتبار

القياس
 ص

ان المضاف دائما انما يكون مضافا باضافة مغاير له وانما الزم النسب من حيث
 ان الاضافة اذا كانت موجودة كانت عرضا فيكون حاله في محل ويكون ^{هناك}
 اضافان احدهما الماتوق وثانيهما المحلول وكل واحدة منهما مضاف للثانية
 الى غير ذلك المحلول من حيث انه عرض موجود يفتقر الى محل فيكون حلوله
 في ذلك المحل اضافة اخرى ويلزم النسب وكلام النسخ يصلح جوابا على تقدير
 ايراد السؤال على الوجه الاول اما على هذا الوجه فلا وثالثها اعلم ان الاضافة
 قد يعرض لجميع المقولات اما الجوهر فكالاب والابن مثلا واما الكم فكالعظم
 والاصغر واما الكيف فكالسمن والابرد واما المضاف فكالبعيد والاقرب
 واما الابن فكالاعلى والاسفل واما الملق فكالقديم والاحدث واما الوضع
 فكالانصب واما الملك فكالاكسي واما الفعل فكالاقطع واما الانفعال
 فكالاشتد فتنها **قال** ومنها الوضع والنسبة وهو هيئة الجسم تعرض
 من نسبة بعض اجزائه الى بعض لوقوعها في الجهات كالقيام والاشتكا
اول الوضع يقال بالاشتراك على معان احدها قبول الاشارة ^{بحسبه}
 وثالثها هيئة تعرض للجسم بسبب انتساب بعض اجزائه الى بعض وثالثها
 هيئة تعرض للجسم بسبب انتساب بعض اجزائه الى بعض بسبب انتساب

بعض اجزائه الى امور خارجة منه كالقيام والاشتكا فالقيام انما يتحقق
 بشيئين احدهما للجسم بالنظر الى اجزائه والثانية له بالنظر الى امور خارجة
 تكون واسعه من فوق ورجله من سفلى ولو لماعتبار نسبة الثانية لكان الاشتكا
 قياما واثار المقام وحدها الى النسبة الثانية بقوله لوقوعها في الجهات
قال ومنها الابن وهو كون الشيء في مكانه ككلامه في الكوز **اول**
 الابن احد الاجناس العالية وهو عبارة عن نسبة الشيء الى مكانه كالكوز
 وهو مغاير للممكن والمكان لا يفتقر الى تحققه اليها مثل كون الماء
 في الكوز وهو حقيقي وغير حقيقي فالحقيقي هو كون الشيء في مكانه الحقيقي
 وغير الحقيقي مثل كون الزيد في الدار او في السوق **قال** ومنها متى وهو
 كون الشيء في زمانه كقيام زيد الساعة **اول** متى احد الاجناس العالية
 وهو عبارة عن كون الشيء في زمانه او في ظرف وهو مغاير للشيء والجهة
 على ما سلف في الابن كقيام زيد الساعة **قال** ومنها الملك والجدولة
 وهو الملك للشيء وقيل كون الشيء مشمولاً بما ينقل باشتكا كالتلبس
 والنغم **اول** الملك احد الاجناس العالية فالنسخ ابو علي في الشفا
 مقوله الملك لا احققها وينسب ان يكون عبارة عن كون الشيء مشمولاً بغير

يتنقل بانفعال كالنفس والشم اما المصراع فانه جعلها عبارة عن نسبة
 التملك للنشئ قال وباعتبار وقوع الاشتباه فيها وضع الاوایلها الملك
والجدة وللتوقف على معانيها واشكل عليه بان التملك من باب المضاف
 والمضاف اليه بفعل وان كان الاضافه عارضه له قال ومنها ان
 وان يتنقل وهما هيتان غير قاريين بعرضان للمؤثر والمتاثر حال التاثير
 والتاثر كالاحراق والاحتراق في النار والمطبخ اول مقوله ان يفعل
 احدا لاجناس العاليه فكذا مقوله ان يتنقل فان يفعل هيتة عارضة
 بعرض للماثر حال التاثير كالاحراق في النار وان يتنقل هيتة غير قارئة
 بعرض للماثر حال التاثر كالاحتراق في المطبخ ولا يبقا لان على الفعل
 والافتعال بعلم استقران ويقال الفعل في حالة الفعل والافتعال قال
 وهذه هي المقولات العشرة كون التسعة عرضا لغيرها اول هذه المقولات
 العشرة لاجناس العاليه ولا جنس سواها والوقوف على ذلك من غير الامور
 واحده من هذه العشرة جوهر التسعة الباقية اعراض وصدق العرض
 صدق العارض على معروضه لاصدق الجنس على النوع لان معنى العرض
 هو العرض للنشئ وهو نسبة العارض الى المعروض فومناخر والجدة

وان كثيرا من المقولات فعمل حقايقها وفنك عرضيتها فلا يكون العرض
قال والمتقابلان شيان يمنع تعقلهما معا لموضوع واحد نسبان
 من جهة واحدة ويعقل او يوجد ويجعل احدهما بازاء الاخر او في غا
 البعد من الاخر اول هذا رسم المتقابلين ويفهم منه معنى التقابل لنا
 شيان شامليين المتقابلين وغيرهما وقولنا يمنع تعقلهما لموضوع واحد
 احتواءه عن غير المتقابلين مما لا يمنع تعقلهما لموضوع واحد
 كالسواد والحركة وقولنا ينسب الى جهة واحدة عن موضوع لا يصح نسبة
 الشئين اليه كالسواد والحركة اذ نسبنا الى الجردات فانها شيان يمنع
 بالجرد وليست متقابلين لما يصح نسبتهما اليه وقولنا من جهة واحدة
 احتواءه نابيه عن اضافتين اذا تعقلتا بموضوع واحد لنا من جهة واحدة
 فانها لا يتقابلان كاقوة زيد لعم وبقوته بخالد اذا عرفت هذا فالتعقل
 ان عقل احدهما بازاء الاخر فيما المتقابلان فان وجد احدهما بازاء الاخر
 فهما العدم والملكة اختصا بموضوع واحد والاهما السلب والاحجاب
 وان وجد اول غاية البعد من الاخر فيما الضدان قال وانما لنا
 اربعة اولها الاحجاب والسلب كقولنا قوس وزيد ليس كاتب وهو
 ولا فخرى وزيد كاتب

وزيد كاتب
 قوس لا كاتب

القول وثانيها التضاد وقد ذكرنا ثلثها التضاد وادبعها الملكة والعدم

اقول المتقابلان اما ان يكونا وجوديين او يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا والثاني اما ان ينظر الى وجود وعدم في اللفظ والقول لا غير او بالنسبة

الى الوجود الخارجي والاول هو تقابل السلب واليجاب سواء اخذنا النسبة الى المفردات كقولنا قوس ولا قوسا والى المركبات كقولنا زيد كاتب زيد السبب بكاتب وهذا التقابل بحسب اللفظ والقول والثاني هو تقابل العدم والملك

كقابل البصر والعلم وما اذا كانا وجوديين فاما ان يكون بينهما غاية البعد او يكون احدهما معقولا بالقياس الى الاخر والاول تضادا كقابل السواد والابيض

والثاني التضاد صريحا وقد مضى بيانها في القول **قال** والمنتهوران

الضدين اما ان ينسبان الى الموضوع ولا يمكن ان يجمعوا فيه كالذكورة والانوثة

والتحقيق يقتضي كونهما موجودين في غاية التخالفت تحت جنس قريب يصح

منهما ان يتعاقبا على موضوع او يرتفعا عنه كالسواد والابيض **اقول**

تقابل الضدين بطلان في المنتهورة على معقولة والتحقيق على معنى اخر لما في

فقط ان الضدان على كثر كل امرين ينسبان الى موضوع واحد لا يمكن

ان يجمعوا فيه سواء كانا وجوديين واحدهما سواء اندرجا تحت جنس

قريب او لا كما يجعلون الذكور ضد الانوثة ولما بحسب التحقيق وهو مصطلح

الحكام فيطلق الضدان على كل وجوديين بينهما غاية التباين عند ضبط اندراجهما تحت جنس قريب يصح منهما ان يتعاقبا على موضوع واحد وارتفعا معا

فقولنا وجوديين يخرج منه العدم والملك كالذكورة والانوثة وقولنا

بينهما غاية التباين يخرج منه الحرمة والخفة مثلا وقولنا تحت جنس قريب

يخرج عنه مثل العنق الذي هو مستفاد من اوطاق قوة الجذب والانتظام الذي هو من اوطاق قوة الدفع **قال** واما الملكة فالتشهور بانها ما يوجد في موضوع

ويكون ان ينعدم عنه ولا يوجد بعده كالابصار والعدم انعدامها عنه

في وقت امكانها كالعلم والتحقيق يقتضي انها ما ينسب للموضوع يكون طبيعة

ذلك الموضوع الشخصية او النوعية او الجنسية قابلة له كالزوجية

والعدم عدمها بالنسبة الى قابلها كالغربة **القول** كما اختلف تفسير الضدين

بحسب الشهرة والتحقيق كذلك اختلف تفسير الملكة بحسب الشهرة والتحقيق

بحسب الشهرة فانها عبارة عما يوجد في موضوع وقتا ما يمكن ان ينعدم **قال**

بعد كالابصار والابصار انفعلى بل القوة على الابصار والقوة مطلقة

كما في الجناس بل الغدة على الابصار ويمكن ان ينعدم عن الموضوع ان يتقبل **العدم**

لا العدم

من غير عكس والعدم انعدام تلك الملكة وارتفاع ذلك التهيؤ كالتحقيق
 عدم البصر طلقا بل بعدمه في وقت امكانه وتخيؤ الموضوع له ولما ^{التحقيق} بحسب
 فالملكه ما ينسب الى موضوع قابل له لا بحسب طبيعته شخصيه لا غير بل بحسب
 طبيعة نوعية او جنسية وذلك كالصبر بالنسبة الى الملكة فالطبيعة متخصبة
 وان لم يكن قابله له الا ان طبيعة نوعه وهي الانسانية قابله له وبالنسبة الى
 الغريب فالابصار غير ممكن لشخص الغريب ولا النوعها بل بحسبها ^{كقبحها}
 حيوانا **قال** وظاهر ان حكم هذين القسمين في العموم بحسب الاعتبارين متعاكس
اقول فلهذا من تفسير التضاد والملكة بحسب الشهرة والتحقيق معا كهما في ^{لعموم}
 والمخصوص وذلك لان التضاد بحسب الشهرة قد بينا انه لا يشترط فيه كونها
 وجوديين ولا غاية التباعد وبحسب التحقيق ولما الملكة فانها بحسب الشهرة ^{عبارة}
 عن تهيؤ الموضوع المخصوص للشيء والعدم ارتفاع تهيؤ ذلك الموضوع وبحسب ^{التحقيق}
 عبارة عن تهيؤ الموضوع المخصوص للشيء او الجنس للشيء والعدم ارتفاع
 ذلك التهيؤ عن ذلك الموضوع الشامل للثلاثة فالملكة بحسب الشهرة اخف منه
 بحسب التحقيق وقد كان التضاد بحسب الشهرة اعم منه فتعاكس حكمها في العموم ^{بحسب}
 للشهرة والتحقيق **قال** والمتقدم والمتاخر قد يكونان بالزمان كالاب وابنته ^{او بالذات}

نستظهر ذلك من التضاد
 بحسب الشهرة اعم منه بحسب التحقيق
 م ص م

كالمعلم ومعلومها او بالطبع كالواحد والثاني او بالوضع كالصنف الاول والثاني ^{لشئ}
 كالمعلم والمتعلم وكذلك المعينة وما في هذا الفصل لا يتعلق بهذا العلم ولكنه ^{بفائدة}
اول الحكماء حصروا انواع التقدم في هذه الجنس ولم يفرقوا بين ^ب
 على الحصري اكثر من الاستقراء ونقصه المتكبرون يتقدم بعض اجزاء الزمان
 على بعض واعتدلت الفلاسفة فيه ضعيفة ذكرناها وبينا ضعفها
 في كتاب الاسرار والمناج ^ب اذا عرفت هذا فنقول التقدم نوعان الاول ^{بحسب}
 معان احدها التقدم بالزمان وهو ط كقولنا تقدم الاب على الابن بمعنى ^{ان}
 للاب وجود في زمان والابن وجود في زمان اخر وزمان الاب متقدم على ^{ان}
 الابن فوق الاديان متقدم بالزمان على الابن وثانيها التقدم بالذات وهو ^{التقدم}
 بالعلية كتقدم الشمس على الصنوبر وحركة الاصبع على حركة الخاتم فاننا نعلم ^{لأنه}
 الاصبع لا يتحرك الخاتم بهذا الترتيب العقلي هو المعنى المتقدم بالعلية وهذا ^{خفي}
 عند جماعة من الناس وثالثها التقدم بالطبع وهو كتقدم الواحد على ^{الاشياء}
 فانه لو لا الواحد لم يتحقق للثاني وجود وقد يتحقق الواحد وان لم يكن ^{لغيره}
 الاثنان موجودا فهذا الترتيب المعلوم هو المراد بالتقدم الطبيعي ^{لغيره}
 بين هذا النوع من التقدم وبين الاول المتقدم هناك كان كافيا ^{بوجود}

بوجود

المتأخر بحيث يستحيل انفكاكه عنه والمقدم هنا ليس علة تامة في المتأخر
 اذ قد يمكن وجود المتقدم وان لم يكن المتأخر ثابتا ورابعها المقدم بالترتيب
 اما الرتبة المحسنة كقدم الصف الاول على الصف الثاني النظر الى المعالم
 او الرتبة العقلية كقدم الجنس على النوع الاعتبار بالترتيب بالنسبة الى العموم
 وخامسها التقدم بالشرف والفضيلة كقدم العالم على معلمه واذا ف
اصناف المقدم فاعرف منها اصناف المتأخر وهو ظ وكذا اصناف المعية
 الا في المعية بالعلية لا يستلزم اجتماع ملتبس على معلول واحد والمع
اطلق ذلك وليس يمتد وهذا الفصل خارج عن هذا الفن لما بينا
 لكنه مفيد فيه لاحتياج المطلق في الكتاب بالحدود والمقدمات اليه
 لانه متى لم يعرف ان محدوده وكل واحد من محددى مطلوبه بحسب
 من الاجناس سواء العالي يقع لم يقدر على تحصيل الفصول والحدود السطح
قال الفصل الثالث في القضايا الوجود الشيء في الكناية بحسب الغالب
بين على وجوده في العبارة وهو دائما يدل على وجوده في الادها
وهي بالوضع وهو على الذي في الامعان وهو بالطبع والاطراف السطح
الاشواط الاول لما فرغ من البحث عن المقتررات المفيدة لاكتساب الفصول

نوع في المركبات اعني القضايا واحكامها المفيدة لاكتساب المصديقات
 وقبل ان يشيع في المقصود قاعدة دالة على العلاقة الراعية باللفظ المعنى
 بحيث تؤثر احوال اللفظ في احوال المعنى اذ عرف هذا فيقول الشيء وجود
في الامعان ذوقه لا بالنظر الى ذهان المستورين ووجود في الادها
اذ التصور وحصلت صورة في ذهن المستور ووجود في العبارة اذ تلفظ
باسم الدال عليه ووجود في الكتابة ادارة صورة تدل على اللفظ الدال عليه
فالوجود في الكتابة تدل غالب على وجوده في العبارة لاداء افقد حده
كتابة من غير لفظ عبارة من ينقل الذهن منها الى المعنى المعبر من غير ذلك
ذكر المكتوب اما الوجود في العبارة فانه دائما يدل على وجوده في الذ
اذ الملفظ بالاسم انما يتلفظ به اذ التصور معناه اما اجمالا او تفصيلا وهي بال
الدلائل ان وضعتان يختلف باختلاف الامتناع اما دلالة ما في الذهن على
ما في الخارج فهي طبيعية لا يختلف باختلاف الناس واعلم ان قول الوجود على
الحدابي بحسب الحقيقة وعلى الباقية بحسب الحجاز واعلم ان الاطراف يدل بعضها
على بعض بحسب توسط الواسط لكل دلالة الوجود في الكتابة على الوجود الادها
فانما انما يحسب بواسطة دلالة الكتابة على العبارة ودلالة العبارة على الوجود الادها

انما
 انما
 انما

ودلالة الذهب على الناجي **قال** الافاويل انواع منها التقيدي وهو في قوة
 المعارف كالحيوان الناطق فهو بمنزلة الانسان **اول** القول هو اللفظ المركب
 وهو ما تام او غير تام فغير التام اما تقيدي وهو ان يكون الجزء الثاني
 في الاول يتخصص به كالحيوان الناطق وهو في قوة المفرد لانه على ما
 عليه الانسان وهو لفظ مفرد وهذا النوع من المركب هو المستعمل في الحدوث
 والرسوم واما غير تقيدي وهو غير مستعمل في شئ من الصناعات
 الا باضمار غير اليه كقولنا زيد في **قال** ومنها الخبر وهو
 يعرض له لذاته ان يكون صادقا او كاذبا وبمعنى قولنا جارفا وقضية
 وهي اختص بالعلوم وسائر الانواع كالاستفهام والامر والتعجب
 وغيرها اختص بالمجاورات **اول** هذا هو النوع الثاني من انواع
 وهو التام وهو ما ان يكون محتملا للصدق والكذب لذاته او لا يكون
 والاول هو الخبر والقضية والقول الجازم كقولنا الانسان حيوان
 فانه يصح عليه نوارد الصدق والكذب لذاته وهذا النوع اعني
 المركب التقيدي والخبر اختص بالعلوم لان الاول يستعمل في الحدوث
 والرسوم والثاني يستعمل في القياس والاستفهام والتعجب والثاني

لهو

وهو الذي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته فاما ان يدل على طلب الفعل
 دلالة ومنعوبة وهو لا مان كان مع الاستعلاء والافادعا او كان مع ^{لخصه}
 والاتماس ان كان مع المساوي وان لم يدل على طلب الفعل فهو التنبيه
 ويندج فيه المعنى والتزيج والتعجب والسم والذات وهذه المركبات اختص
 بالمجاورات كما سبق مثل هذه في الخطابة والنفور كثيرا واعلم ان هذه
 الانواع قد يحتمل الصدق والكذب ايضا فان من قال لبيتى ما لا يقال
 صدق او كذبت بواسطة المعنى لذاته وكذا من قال اضرب فانه يحتمل
 الصدق والكذب باعتبار او بعد التعريف فقيد قولنا لذاته يحرج هذه
 الانواع عن ان يكون اخبارا **قال** وكل قضية ينتمل على جزئين يلحق
 عليه وما يحكم به **اول** القضية هي القول المركب الذي يحكم فيه بصدق
 الثالث على ما صدق عليه الاول او بعضا حسبه له او بعبارة اخرى او بطلب
 ذلك كقولنا الانسان حيوان فله بدنه من جزئين الصادق على الثاني
 وهو المحكوم به والذي يصدق عليه المحكوم به وهو المحكوم عليه وينتمل
 ايضا على رابطة لكن الجآن الاولان هما المادتان كقولنا كل
 قدسكنا بصدق الحيوان على كل ما صدق عليه الانسان وكقولنا ان كان

ان كان صدق الانسان
 فهو
 ان كان صدق الانسان
 فهو
 ان كان صدق الانسان
 فهو

النس طاعة فانها موجودة فقد حكمنا باستصحاب جودها لنا ولطالع الشمس
 ونقول اما ان يكون العدد زوجا او فردا فقد حكمنا بالمعاند بينهما
قال والتاليف الاول يكون من مفردات تام الثلاثة وجزء موضوع هو
 لا محالة وعمل توطئه به لبطه وبما لا ينقطع بها ويكون القضية ثنائية كقولنا
 زيد كاتب او ينقطع فيصير ثلثية كقولنا زيد هو كاتب وذا الفارسية لا يد
 منها وهي لقط است بلغت **اول** التاليف قيمان اول وثان فالتاليف الاول
 هو التاليف من المفردات لانه اول تاليف يقع في القضايا والثاني هو
 موقعا بالمولفة من مفردات او غيرها فالاول هو المؤلف من المفردات
 التامة وهو اما اسم او اسم محكوم عليه وفعل محكوم به كقولنا الانسان
 حيوان او الانسان يكتب فالانسان هو احد جزئي هذا التاليف وهو ^{المحكم} المحكوم
 يسمى موضوعا ويجب ان يكون اسما لاستعماله الاخبار عن معنى الافعال والحروف بحرف
 ذكرها والمحكوم هو جزئ ثان يسمى المحمول وقد يكون اسما وقد يكون فعلا كقوله
 انبار بالفتامين وراطة توطئه المحمول بالموضوع وهو الجز الثالث للقضية
 وهو **المتقوى** في اعنى الواطئة قد يكون مذكورة في اللفظ فيسمى القضية
 ثلثية لانها على جزاء الثلاثة كقولنا الانسان هو كاتب فان لفظه هو

هو المؤلف

بال موضوع

بين الموضوع والمحمل وقد يحذف العلم بها كقولنا الانسان كاتب ويسمى ^{القضية}
 ثنائية هذه لغة العرب وقد يجب ذكر الواطئة في بعض اللغات كالغات ^{سب}
 مع عدم العطف **قال** والمولفة هذا التاليف حملية لا موجبة يحكم بها يكون
 المحمول مقولا على ما يقال عليه الموضوع سواء وضع ذات وحدها او مع ^{صفة}
 كقولنا الانسان او الصالح كاتب او سائر كقولنا لس الانسان ^{الضاحك}
 بكاتب **اول** القضية المولفة هذا التاليف اعنى ان التاليف الاول يسمى حملية
 وهي اما موجبة او سلبية فالموجبة هي التي يحكم فيها بكون المحمول مقولا عما يقا
 عليه الموضوع سواء كان الموضوع هو الذات او الذات مع الصفة مثال الاول
 قولنا الانسان كاتب فان معناه ان ما يقال عليه الانسان يقال عليه لكاتب
 لكن الانسان يقال على نفسه لانه نفس الذات لا صفة خارجة عنها مثال الثاني
 قولنا الصالح كاتب فان معناه ان ما يقال عليه الصالح يقال عليه لكاتب
 لكن الصالح صفة مقولة على الانسان لان نفس الانسان والسالب هو ^{التي}
 يحكم فيها بسلب المحمول عما يقال عليه الموضوع سواء كان الموضوع نفس الذات كقولنا
 الانسان ليس بكاتب او صفة خارجة عنه كقولنا الصالح ليس ^{بكاتب}
قال والتاليف الثاني يكون من القضايا او المولفة منها سلبية يسمى



مقدما ونالاً وهو اما بمصاحبة وبشي منفصلة كقولنا في الايجاب ان كان
 الشئ على العدة فانهما موجود في السلب ليس اطلعت الشئ فالحق ان
 يصح او يعاند وبشي منفصلة كقولنا في الايجاب العدد اما زوج واما ^{فرد}
 وفي السلب ليس العدد اما زوجا او منفصلا بمساويين وبابطعها ادوات
 الشئ والجزاء والعناد **اول** والثاني الثاني هو الذي يقع بين القضايا
 ولما كان الحكم بين القضايا ليس ان يكون احدي القضايا في الاخرى ^{بعض}
 الاقوال الجانبة لا يكون هو البعض الاخر كما كان في الحملات ووجب ان يكون
 الحكم فيها انما هو بلا رتبة بعض القضايا لبعض بسبب الملازمة او معان
 بعضها لبعض وبسبب المعاندة والاشقي التركيب بينهما اذ عرف هذا
 فنقول هذا النوع من التركيب يسمى شرطيا ولما في المنفصلة في الحقيقة لوجود ^{الشرط}
 فيها واما في المنفصلة فبالجانبين منها من حيث وقوع التركيب بين القضايا
 فيها وبشي الخزان في هذا التركيب مقدما ونالاً فالقديم في المنفصلة هو الذي
 يقتصر به حرف الشرط وهو قولنا ان كانت الشئ على العدة مثلا والثاني هو الذي
 يقتصر به حرف الجزاء وهو قولنا فانهما موجود فالقديم في المنفصلة غير ^{محدود}
 غير ممتزج في الطبع لا بمعاندة احد الشئين للاخر يستلزم معاندة الاخره فانهما ^{جعل}

فيما يشابهه

عن التالى

القديم

المقدم مع وكانت القضية واحدة بخلاف المنفصلة التي في طبيعة احد جزئيهما
 ان يكون ملزوما والاخر لا فاما اذا عرفت هذا فنقول الشرطية اما منفصلة
 ان حكم فيها بالمصاحبة بين الشئين او بسبب المصاحبة كقولنا في الايجاب ان كان
 الشئ على العدة فانهما موجود وفي السلب ليس ان كانت الشئ على العدة فالحق ان
 يصح واما منفصلة ان حكم فيها بالمعاندة بين الجزئيين وبسببها كقولنا ^{العدد}
 اما زوج او فرد وليس العدد اما زوجا او منفصلا بمساويين ورابطة ^{للمنفصلة}
 هي ادوات الشرط كان الشرطية وفاء الجواب ورابطة المنفصلة هي ادوات ^{العناد}
 كاملا واولا **اول** وقد بنا لنا الشرطية من الحملات والشرطيات من بعد اخرى
اول لما كانت الشرطيات مؤلفة من قضيتين وكانت القضية منفصلة ^{الحملية}
 والشرطية انقسم تركيب الشرطية الى ثلاثة اصنام احدها ما يتركب من الحملتين
 وهي الشرطية البسيطة وثانيها ما يتركب من الشرطين وثالثها ما يتركب من ^{الحملية}
 والشرطية ثم ان الشرطية قد يكون منفصلة ومنفصلة فانقسم ما يتركب
 من الشرطيتين او من الشرطية والحملية الى ما يتركب من شرطين او من شرطين
 او منفصلة ومنفصلة او منفصلة وحملية او منفصلة وحملية ثم ان مقدم
 المنفصلة لما يتميز عن نالها بالطبع بخلاف المنفصلة كانت اقسام ^{المنفصلة}

من شرطين او من شرطين

او مقدم

المنفصلة

تسعة وأقسام المنفصلة ستة أمثلة المنفصلة أولها ما يتركب من الحليتين كقولنا
 كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وثانيها ما يتركب من الحليتين كقولنا
 كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما كان النهار معدوماً كانت الشمس
 غائبة وثالثها ما يتركب من منفصلتين كقولنا كلما كان العدد امار زوجا
 او فردا فالعدد امار زوج او فرد ورابعها ما يتركب من حلية ومنفصلة
 مقدم كقولنا كلما كان طلوع الشمس طالع لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود وخامسها ما يتركب من حلية ومنفصلة ومقتضى
 كقولنا كلما كان هذا عددا فهو امار زوج او فرد وسابعها ما يتركب منها
 والمنفصلة هي المقدم كعكس هذا المثال وثامنها ما يتركب من منفصلة هي
 ومنفصلة كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس
 طالعة فانهما لهما واما ان يكون النهار موجودا فاسمها ما يتركب من منفصلة
 في المقدم ومنفصلة كعكس هذا المثال أمثلة المنفصلة أولها ما يتركب من حليتين
 كقولنا كلما كان العدد امار زوجا او فردا وثانيها ما يتركب من منفصلتين كقولنا
 كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون اركان الشمس
 فالنهار موجود وثالثها ما يتركب من منفصلتين كقولنا امان يكون

من متصلتين

كعكس هذا المثال وسادسها ما يتركب من حلية ومنفصلة والتجلية مقدم

العدد

العدد زوجا واما فردا واما ان يكون العدد امار زوجا واما منفصلا
 ورابعها ما يتركب من حلية ومنفصلة كقولنا امان لا يكون طلوع الشمس طالعة
 النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وخامسها
 ما يتركب من حلية ومنفصلة كقولنا امان لا يكون هذا عددا واما ان
 امار زوجا واما فردا وسادسها ما يتركب من منفصلة ومنفصلة كقولنا
 امان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة
 واما ان لا يكون النهار موجودا وقد يقتضي ان التركيب من شرطها المنفصلة
 والمنفصلة هي بعد الحلية قال وهذا التاليف مخرج اجزائها عن ان يكون
 فقتنا با فيصير الاحجاب والصدق ومقابلاهما متعلقا بالربط ولا يلتفت
 فيها الى احوال اجزائها **الاول** هذا التاليف الشرطي مخرج اجزاء القضية من
 ان يكون فقتنا با محتملة للصدق والكذب لانا اذا قلنا الشمس طالعة احتمل الصدق
 والكذب فاذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود خرج قولنا الشمس
 طالعة والنهار موجود عن ان يكونا قضيتين ولم يبق الصدق والصدق متوجها
 الى الاتصال فانه يمكن تركيب المنفصلة الصادقة من كاديتين كقولنا
 الانسان حمار فهو كقولنا هو وكذا ذلك قد يتركب المنفصلة الكاذبة من جنس صادقين

بشيء

جود

يكون

لنا

المنفصلة

المنفصلة

المنفصلة

المنفصلة

المنفصلة

المنفصلة

المنفصلة

المنفصلة

المنفصلة

المنفصلة

كقولنا ان كان الانسان حيوانا فهو ناطق فقد ظهر ان الصدق ومقابله
 اعني الكذب توجه الى الاتصال بالاجزاء العنصرية وكذلك لا يجاب ^{بله}
 اعني السلب بتوجه ايضا الى الاتصال بالاجزاء العنصرية فقد ^{بتركيب}
 من سالتين كقولنا كذا لم يكن العدد زوجا لم يكن منقسما بمساوي وقد
 بتركيب السالبة من موجبتين كقولنا ليس ان كانت الشمس طالع فالليل موجود
 وكذلك الحكم في المنفصلة **قال** ومن المنفصلة لزومية كقولنا ان كان رطب
 يكتب فهو يترك يد ومنها اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالجماد
 ناهق **اول** المتصلة قد يكون لزومية وقد يكون اتفاقية لان الاتصال ^{المقدم}
 والثالث ان كان لعلاقة بينهما كالعليه والتضاييف كانت لزومية كقولنا
 كذا كان زيد يكتب فهو يترك يد فان الكتاب يستلزم حركة اليد وينبعث انفا
 عنها وان كان الاتصال لا بسبب بل مجرد الاتفاق والمصاحبة سميت اتفاقية
 كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالجماد ناهق فانه ليس بين كون الانسان
 ناطقا وبين كون الجماد ناهقا اصحاب لزومية بل مجرد الاتفاق **قال**
 في بطلان الكاذب والصادق والصادق لا يستلزم الكاذب ^{الممكن}
 فلو قلنا ان الصدق ومقابله انما يتعلق بالاتصال والمنفصلة

والكاذب

لا اجزاء العنصرية اذ ثبت هذا والمنفصلة اللزومية بصدق من صادقين
 كقولنا كذا كان الانسان حيوانا كان جسا ومن كاذبين كقولنا كذا كان
 الانسان سخيا كان ناهقا ومن مقدم كاذب وقال صادق كقولنا كذا كان
 الانسان سخيا كان حيوانا لان اللازم جاز ان يكون اعم من المعلوم ولا يمكن
 ان يتركب من مقدم صادق قال كاذب والالزم صدق الكاذب وكذب
 الصادق لان قضية الزوم انه اذا صدق المعلوم صدق اللازم ^{كذب} ^{لا}
 اللازم كذب المعلوم ومن الممكن ^{لا} ^{لا} على الصادق والكاذب وذلك
 لا يجوز ان يستلزم الممكن ولا يمكن استلزام الممكن **قال** ولا اتفاقية
 الام صادقين **اول** الاتفاقية هي عبارة عن اجتماعها التي يحكم فيها بالاجزاء
 المقدم والثالث على الصدق وغير الملازمة بينهما كقولنا كذا كان الانسان
 ناطقا كان الجماد ناهقا والثالث التي يحكم فيها بصدق الثالث مطلقا
 سواء كان المقدم صادقا كذا هذا المثال او كاذبا كقولنا كذا كان الجماد
 موجودا فالانسان ناطق والاولا اخر من الثالث وهي المستعملة في هذا الكلام
 ولا يمكن ان يصدق الامن صادقين واذا عرفت ما تركبت منه الصادق
 فالكاذب ما تركبت من مقابلة **قال** ومن المنفصلة حقيقة

عام
 كما وبالف كذا في طرفة النقيض **اول** قد بينا ان المنفصله هي التي يحكم
 فيها بالمعاند بين القضييتين ولما كانت اقسام المعاند ثلثة لان المعاند
 اما في طرف الوجود او العدم خاصة وفيهما معا كانت اقسام المنفصله
 ثلثة
 احدها التي يحكم فيها بالمعاند بين طرفيها على الصدق ولا على الكذب كقولنا
 العدد اما زوج وبس الحقيقه وهي المانعة للجمع والمخلو وتركيبها انما يكون
 من القضية وبس ونقيضها او من القضية ومساوي نقيضها لان الشيء
 ونقيضه لا يمكن اجتماعهما في الوجود والعدم ولذا الشيء ومساوي نقيضه
 لا يستلزم وجودا لحد لتساوي وجود المساوي الاخر واستلزام عدمه لثبات
 الاعم من النقيض فانه لا يمنع الجمع بين الشيء وبينه والاحض لا يمنع من المخلو
 وعنه فتعين تركيبها اما قلناه **قال** ومنها ما يمنع الجمع فقط كقولنا هذا
 الشخص ما حجرا وغيره ويحدث من شخص من احد الطرفين **اول** هذا هو القسم
 الثالث من اقسام المنفصله وهي التي يحكم فيها باستناع اجتماع جزئيهما على الصدق
 خاصة وبس ممانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجرا وغيره فانه يستحيل
 اجتماعهما على الصدق ويمكن كذبهما معا قلنا ان بين جزئيهما انما هو
 في الصدق خاصه وهي مؤلفه من الشيء والاحض من نقيضه لان نقيض

والكون معا على معنى انه
 لا يمكن اجتماع طرفيهما على
 الصدق

هو الذي هو

هو الايجز والشيء احض منه فان حذف الايجز واورد بدله الشيء كانت مانعة
 ولذا نقيض الشيء هو الايجز الحاض منه فاذا حذف واورد الحجز بدله حذف المنفصله
 المذكوره وانما صفت الجمع خاصة لاستحالة اجتماع الشيء مع ما هو احض من نقيضه
 لان وجود الخاص يستلزم وجود العام ولما جاز ان يقع الشيء مع ما هو احض
 من نقيضه ولا يلزم منه رفع النقيضين لم يمنع المخلو **قال** او يمنع المخلو فقط
 كقولنا زيد لما في الماء واما غير غريب ويحدث من نهي **اول** هذا هو القسم
 الثالث من اقسام المنفصله وهو المتبقي بما عده المخلو كقولنا زيد ما ان يكون
 في الماء ولما ان لا يعرف فانه يستحيل ارتفاعها ويمكن اجتماعها بان يكون
 في الماء ولا يعرف قلنا ان هذا هو الكذب لا غير وهي مؤلفه
 من الشيء وما هو اعم من نقيضه لان نقيض الكون في الماء هو عدم الكون
 في الماء وعدم العرف اعم من عدم الكون في الماء لصدقه معه ويدونه فاذا
 الاكون في الماء واورد بدله عدم العرف حذفت مانعة المخلو وكذا انقصت عدم
 العرف هو العرف والكون في الماء اعم من العرف فاذا حذفت الحاض **اول** او رد بدله
 العام حذفت المنفصله المذكوره وانما صفت المخلو خاصه **الاستحالة المخلو**
 من الشيء وما هو اعم من نقيضه لا يستلزم رفع العام ورفع الخاص **لما جاز**

في
 في
 في

وجود العام بدو وجود الخاص جاز وجود الطرفين وصديقهما معا ويلزم
اجتماع التقضيين **قال** وكذا واحد من الطرفين ان اخذ شاملا للحقيقية كان
بسيطاً والآخر **اب** مانعة الجمع وممانعة الخلو وقد يفسر بما ذكره فيكونان
مركبتين وقد يفسر ما هو لزم من ذلك فيكونان بسيطتين بيان ذلك مانعة
قد يفسر بما يحكم فيها باشتاع اجتماع جزئها على الصدق مطلقاً من غير التعرض
لقيد اخر يخرج يكون اعم من الحقيقة التي يحكم فيها باشتاع اجتماع جزئها على الصدق
والكذب ومن مانعة الجمع التي فيه فسرناها وقد يفسر بما يحكم فيها باشتاع اجتماع
جزئها على الصدق وجواز اجتماعها على الكذب وهذا قيد زائد على ما فسرت
اولاً فخصتها وخرجت الحقيقة عنهما وتركبت وكانت بالتفسير الثاني مانعة
الخلو يفسر بامر من احدهما التي حكم فيها باشتاع اجتماع طرفيها على الكذب وجواز
اجتماعها على الصدق وهي التي فسرتها اخيراً ولا يدخل الحقيقة تحتها لان
الحقيقة بكون واقعتها في الجزء الاول منها الا انها محكوم فيها باشتاع اجتماع
طرفيها **اب** الصدق فمما ندفعها والثاني التي يحكم فيها باشتاع اجتماع طرفيها
مطلقاً من غير التعرض لقيد اخر فيكون اعم من الاولى ومن الحقيقة
ببساطة الاولى مركبة **قال** ويلزم كل متصلتين مقدمهما واحد

وهذا التفسير
الاول لا يفسر عليه الحقيقة

طريقها
على الكذب
ويكون

وبالجماع

وقالهما طرفاً بالتقضي وهما مختلفان بالاجاب والسلب **اول** ذهب قديماً
المنطقيين الى ان كل متصليتين توافقتا في المقدم والكم وتختلفا في الكيف
في المثالين لا زمناً وتعاكسا مثلاً اذا صدق كل كان ابيج وصدق ليس السنة
اذا كان اب فليس ج وربما لعكس فاما ان متصليتان مقدمهما واحد وهو
وقالهما طرفاً بالتقضي وهما اعني المتصليتين مختلفتان بالاجاب والسلب
لانه لو اصدق السالبة على تقدير صدق الموجبة اصدق تقضيها واستلزام
استلزام اب للتقضي وهو محمول لصدق الموجبة على تقدير صدق
السالبة لصدق تقضيها فيكون اب غير مستلزم لشي من التقضي وهو
والمناخرون منعول من الاستلزام بين دليل الاول ضعيف لجواز استلزام
المقدم الواحد للتقضيين وجواز عدم استلزام الشيء الواحد لكل واحد
من التقضيين وهو الحق **قال** ويشترط في اللزومية تعلق الاجاب والسلب
باللزوم وفي السالبة الاتفاقية صدق المقدم **اول** يشترط في اللزومية

لان الزم الوجبر دون
السالبة ليس دونها
طريقاً للتقضي
تقضيها

للكو من الطرفين في اللزومية تعلق الاجاب والسلب باللزوم مع ان المتصل
الموجبة يستلزم سالبها اللزوم لانهما السلب اذا اتفقا في المقدم والكم
واختلفا في الكيف وتناقضتا في المثال ويشترط في السالبة الاتفاقية صدق المقدم

لأن السالبة الاتفاقية تصدق عن مقدم كاذب ونال صادق وكاذب
 والموجبة الاتفاقية إنما تصدق عن صادقين وإذا صدقت السالبة عن مقدم
 كاذب لم يكن صدق الموجبة لأنها قضت لها في الثالثة المخالفة في الكيف فلا بد
 من اشتراط صدق المقدم في السالبة ليتم اللزوم وهذا الشرط لا حاجة
 لأن التقدير لأن الثالثة فيها طواف القضي في السلب تنبئها السلب اللزوم
 وأما مقدم السالبة الاتفاقية فإنه بعينه مقدم موجبتها لأن التقدير
 اتحادها فيكون صادقاً قطعاً **قال** ويلزم المتصلة للزومية متصلة
 من نقيض نالها ومقدمها **الاول** المتصلة للزومية الكلية يستلزم
 من نقيض نالها ومقدمها كقولنا كلما كان اب نج د فإنه يستلزم كلما لم يكن ج د
 لم يكن اب ولا الصدق قد لا يكون اذا لم يكن ج د لم يكن اب ويلزمه قد يكون اذا لم
 ج د قاب وينعكس الحولنا وقد يكون اذا كان اب لم يكن ج د وهذا
 بطريق يمكن النقيض وسبب سبانه وانما قيدنا بالكلية لأن الجزئية لا يستلزم
قال كونه صدق قد يكون اذا كان هذا حيواناً فليس انساناً ولا بلية
 قد يكون اذا كان انساناً فليس حيواناً والمص **قال** لم يتغير هذا القيد **قال**
 منفصلتان مانعة جمع من بين المقدم ونقيض الثالثة مانعة

قال

بالصدق

بالصدق **الاول** المتصلة للزومية يستلزم منفصلتين احدهما مانعة الجمع
 من بين المقدم ونقيض الثالثة كقولنا كلما كان اب نج د يستلزم اما ان يكون
 او لا يكون ج د دائماً مانعة الجمع لأنه لو جاز الجمع بين اب وعدم ج د كان ذلك
 للزومية لاستلزام وجود المقدم وجود الثالثة وعدم الثالثة عدم المقدم الثانية
 مانعة الحولنا لعدم من يعض من نقيض المقدم وبين الثالثة فإنه يلزم صدق
 المتصلة المذكورة صدق قولنا اما ان لا يكون اب وج د مانعة الحولنا لأنه لو
 لجاز الحولنا من عدم اب وثبوت ج د فيلزم جواز ثبوت اب وعدم ج د فيصدق
 المألوم بدون اللزوم وهو **قال** والمنفصلة متصلة بين المقدم وبين
 احد الجزئيين ونقيض **الاول** قد بينا ان اقسام المتفصلة تلك احدها **المنفصلة**
 وهي يستلزم متصليتين مقدم كل واحد منهما على احد الجزئيين وتالياها لشخص
 ومتصليتين اخريين مقدم كل واحد منهما نقيض احد الجزئيين وتالياها لآخر فاما
 اذا قلنا العدد اما زوج او فرد صدق كلما كان العدد زوجاً فليس زوجاً **قال**

كان فرداً فليس زوجاً وكلما لم يكن العدد زوجاً فهو فرد وكلما لم يكن فرداً فهو زوج
 فان استحال الجمع بين الجزئيين يقتضي صدق المتصليتين **الاول** استحال الحول
 الحول عنهما يستلزم صدق الاخيرين وثانيتها مانعة الجمع وهي يستلزم صدق المتصليتين

الاوليين كقولنا الشيء اما جزاء او غير فانه يستلزم قولنا كلما كان الشيء محملا
 شجرا وكلما كان شجرا لم يكن حجرا لاستحالة الجمع بين الجزئيين ولما جاز الخلو عنهما
 لم يستلزم عدم احدا جزئيين ثبوت الاخر ولا مفعله وثالثها ما نفع الخلو وهي يستلزم
 صدق المتصلين اخرين كقولنا زيد اما في الماء او اما لا يعرف فانه يستلزم
 قولنا كلما لم يكن في الماء فهو لا يعرف وكلما غرق في فوهة الماء لاستحالة الخلو عن
 ولما جاز المنع بينهما وعدمه لم يستلزم ثبوت احدا جزئيين ثبوت الاخر ولا مفعله
 فقد ظهر ان كل واحدة من هذه المتصلات يستلزم متصلة موقوفة على
 احدا جزئيين فقيض الاخر في الحقيقة جاز ان يكون العيني مقدما ورجا
 ان يكون تاليا لكل واحد من الجزئيين فلو هما اربع متصلات وفي ما نفع
 العيني لكل واحد من الجزئيين مقدم لا عيني فلو هما متصلتان وفي ما نفع الخلو
 التقيض لكل واحد منهما مقدم لا عيني فلو هما متصلتان ايضا وما ذكره
 شامل لهذه المتصلات اجمع **قال** وجزء المتصلة قد يزيد على الشيء **اول**
 هذا ما نفع الجمع كما تقول الشيء اما مجمل وشجرا وجبوا لا ما نفع
 يكون شجرا ولا يكون جبوا ولما الحقيقة فان عني بها الجمع
 ما نفع

الجمع

لاناخذ من التقيض

مجموع اول

فيكون

به كما نفع واحد من جزئيهما والجزء الاخر ما نفع الخلو عن كل واحد من جزئيهما والجزء الاخر
 اشبع تركبها من الخلو من جزئيهما لا الجزء الثالث ان صدق معه احد الجزئيين بطل
 منع الجمع ولا بطل منع الخلو وان عني بها ما اشبع الجمع فيها بين اي جزاء كان منها
 وبطل الخلو وينفع الخلو عن جميعها امكن تركبها من اكثر من جزئيين وثالثها
 يتناهي كقولنا العدد اما زليدا وناقصا ومساويا والاشكال اما مستطال او مربع
 او محس الى ما لا يتناهي وهذا التكرار لما يحدث من انقسام احد جزئيه الحقيقة
 وانقسام احدها الى اخرين الى اخر الاقسام **قال** واذا وكتبت اداة السلب
 محصل صيرته معدلا كقولنا انسان فاذا جعل جزء قضية وخصوصا
 محمولا صارت معدولة فقاربا السالبة الى ان السلب في احدها داخل على
 الرابطة رافع لليجاب وفي الاخرى بخلافه **اول** لما كانت الدلالة على
 اول انما هي على الامور الثبوتية وبواسطتها على الامور العدمية كما ان
 اذا قصدنا الدلالة على الامور العدمية ان نورد الالفاظ الثبوتية ونقول
 بادوات السلب الى ملك الامور الغير الثبوتية فان كانت تلك الامور انما تقول
 عليها بالالفاظ موقوفة كالقضا فلنصف اداة السلب ايها كالمقضا بالاسالبة
 واز كانت انما نزل عليها بالالفاظ مفردة فلتركب اداة السلب مع تلك المفردات

الاسالبة

الشيء

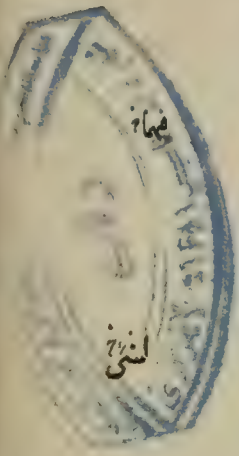
الشيء فأن كانت تلكا مولا فأيدي عليها بالفاظ مؤلفة كالقضايا
 كقولنا لا انسان وحكم هذا التركيب كم المفرد لانا قد جعلنا حرف السلب جزءا
 من المفرد وسمى معدولا والغضبة التي تشتغل على مثل هذا سى معدولة
 منسوبة الى المعدولة والخالبة عنه محصلة فاذا جعل هذا المركب حرف السلب
 واللفظ المحصل جزءا من القضية صح ان يكون موضوعا وبسبب معدولة المحمول
 كقولنا الانسان لا اجاد وان يكون جزءا منها وبسبب معدولة الطرفين كقولنا
 الانسان لا ناطق واذا اطلقت المعدولة اسبق الى الدهن معدولة المحمول
 لكثرة استعمالها وبالباقين صح تقابل السالبة لسلامة موضوعها من السلب
 ووقعها في جانب المحمول فبما الا ان الفرق بينهما موجب للفظا وموجب للغة
 اما من حيث اللفظ فتقدم حرف السلب على الواصلة وناخر عنها فالسلبان
 على الواصلة كقولنا الانسان ليس هو بيجر كانت القضية سالبة لانهما
 الواصلة وان ناخر عنها كقولنا الانسان هو ليس بيجر كانت معدولة هذا
 اذا كانت القضية ثلثية وراكنت ثنائية امتازت احدهما على الاخرى
 بالاصطلاح كقضية لفظية غير بالعدول وليس بالسلب **قال** وايضا
 اعم من المعدولة المحمول فانها يصدق على غير ثابت اذا اخذ من حيث هو ثانيا

لينة

معدولة
 مجاد وان يكون جزءا منها
 الموضوع كقولنا الانسان

خلاف

بخلاف المعدولة فانها موجبة والاحباب بقضي ثبوت الشيء حتى ثبت له شيء
 اما في الموضوع الذي لا يوجد غير ثابت فبما مثلا زمان **اول** هذا هو الفرق
 المعنوي بين السالبة وموجبة المعدولة وذلك ان السالبة اعم من الموجبة للمعدولة
 لان السالبة يصدق على ما يكون موضوعها ثابتا او متغيرا فان زيد المعدوم
 يصدق على انه ليس بصبي لانه ليس بوجود فلا يكون بصبي اما الاحباب فانه يقتضي
 ثبوت شيء والشيء لا يثبت له غير الا اذا كان ثابتا هذا اذا اخذ الموضوع من حيث
 هو غير ثابت اما اذا اخذ الموضوع من حيث هو ثابت هو ثابت فبما مثلا زمان **قال** وكثرة
 الاجزاء يكثر القضية اذا تكثر الحكم ولا يكثرها اذا لم يكثر **اول** ان كل واحد
 من الموضوع والمحمول قد يكون واحدا مبطلا وقد يكون مركبا كثيرا وحيث ان تكثر الحكم
 يكثر ما كانت القضية قضايا مستعدة والا فلا مثال ما يكثر القضية يكثر قولنا
 الانسان حيوان ناطق فانه يستلزم قولنا الانسان حيوان **انسان**
 ناطق ومثالا ما يكثر يكثر قولنا خمسة ثلثة **انسان** **قال** وموضوع المحل



روى كاتب

سميت

سورة فان تناول

بجسبة

الحكم كل واحد من اشخاصه الموجود والمفروض وجودها لا يمنع ان يصف
 سميت كلية كقولنا كل انسان او لا شيء من الانسان وان اختلف بعض غير معين ^{بشيء}
 كقولنا بعض الناس وليس بعضهم وليس كلهم فان سلب العموم وان احتمل عوم السلب
 لكنه يستلزم خصوصه قطعا وكذلك صيغة الخصوص فانها وان احتمل سلبها
 صدق العموم وكذلك كقولنا على الخصوص فقط ^{اول} موضوع الجملة اما ان
 شخصاً معيناً وبشيء القضية شخصية ومخصوصة كقولنا زيد كاتب زيد ليس
 واما ان يكون كلياً فاما ان يحكم على تلك الطبيعة لا باعتبار عروض الكلية لها وعن
 القضية الطبيعية كقولنا الانسان حيوان ولما ان يحكم عليها باعتبار عروض الكلية
 وعن نفيها القضية العامة كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس وهذا ^{كها} لا يرد
 المسم وان حكم على افراد تلك الطبيعة فاما ان يبين كمية الافراد او لا يبين فالتم
 في المملة كقولنا الانسان حيوان اذا نظر الى افراد الانسان وليس حيوان وان
 الافراد حيث محصورة وسورة فاما ان يحكم على كل الافراد وعلى بعضها فان حكم
 على الجميع ^{بشيء} والقضية الكلية مثال الموجبة الكلية كل انسان حيوان مثال السالبة
 لا شيء من الانسان يحكم ههنا وقع على كل فرد من افراد الانسان الموجودة
 والمفروض وجودها لا يمنع ان يكون انساناً واشياء والمال الموضوع في القضية

لا يوزن بحسب الوجود الخافى لا يوزن كما ذهب اليه قوم من الاولين بل هو عام من ذلك
 وهو ما يصدق عليه الموضوع سواء كان موجوداً في الخارج او مفروضاً في
 بل مع امكان انصافه بالموضوع بحيث لا يدخل فيه الافراد المنفصلة كما ذهب اليه قوم
 غير محققين ايضا وان حكم على بعض الافراد غير معين لا على معين لانها يصير ^{بشيء}
 جزئية كقولنا بعض الناس حيوان في الاجاب وبعض الناس ليس بكتابة في السلب
 كل انسان كتابة فان هذه الصيغة يدل على السلب الجزئية لان سلب العموم
 تارة مع عموم السلب وتارة بدونه فهو لا يدل على شيء منهما بالمطابقة كقولنا
 السلب يستلزم خصوصه فهو يدل على الخصوص بالالتزام وكذلك الموجبة الجزئية
 اعني صيغة الخصوص فانها يصدق مع عموم الاجاب ومع خصوصه كذلك
 استلزم العموم الخصوص كانت دالة على الخصوص بالالتزام ودل العموم ^{قال}
 وايضا الاحوال وان احتمل العموم لكنه يستلزم الخصوص فالمهملة قوة الجزئية
 والنخصيات ساقطة العلم فان القضا بالاعتبار اربع ^{اول} هي

الهملة التي هي التي يحكم فيها على افراد الموضوع من غير بيان كلية للمحكم وجزئية ومن وقت
 محتملة لا يصدق كلية وجزئية ولا خروج لها عنها لكن صدق كلياً يستلزم
 صدقها جزئياً فالجزئية ثابتة قطعاً ولو لم يصدق الجزئية ايضا صدق الكلية

الهملة التي هي التي يحكم فيها على افراد الموضوع من غير بيان كلية للمحكم وجزئية ومن وقت
 محتملة لا يصدق كلية وجزئية ولا خروج لها عنها لكن صدق كلياً يستلزم
 صدقها جزئياً فالجزئية ثابتة قطعاً ولو لم يصدق الجزئية ايضا صدق الكلية

متلازمان فلهذا قال الحكماء الممثلة في الجزئية اذا عرفت هذا فالخصا
ساقطة في العلوم لا من مميزات البرهان بل من كون وائنة الصدق
للشخصيات فبقيت القضايا باعتبارها في العلوم هي الاربع الموجبة والسالبة

الكلية والجزئية وان دخلت الممثلة في الجزئية على ما بينا والخصية
الشرطية تخصيصا كمالها بالاحوال والاقوات المعينة كقولنا ان كان زيد
اليوم ذاهبا فهو ملاق عويمه او الساعة اما كذا وكليةها صدق في جميعها
الا يكون لها اثر في الاستصحاب والعناد كقولنا كلما كان وليس البتة او دائما
الخاصة بالشيء كذا وجزئيتها صدق في بعضها كقولنا قد يكون وقد لا يكون اذا كان

اذا كان
اما وليس البتة

او اما ان يكون وقد يكون اذا كان او اما ان يكون واما لهما احواله او كما ان
الشخص والاحوال المعين يقع في الخليات كذلك يقع في القضايا الشرطية
وكما ان ايجاب الشرطية وسلبها وصدقها وكذبها ليس بالنظر في الجزئيات بل بالا
والانقياس لذلك شخصيتها واهمالها وحصرها انما هو بالانقياس فان

الجزئيات فان قولنا كلما كان زيد كانيا كان يتحقق كليهما مع احدهما
ان اذ عرفت هذا فنقول شخصية الشرطية هي ان يخصص حكمها
في الاوقات والاحوال المعينة بحيث لا يحتمل الشر

لا بالنظر
شخصيات
اما الانقياس

يكون

كقولنا ان كان زيد اليوم ذاهبا فهو ملاق عويمه وان جئتني مع زيد اكرمتك واما ان
يكون

الآن زيدا الماروا خارجها وكليةها عيان عن صدق الحكم في جميع الاوقات
او الاحوال المقترنة بالمقدم التي يمكن صدقها مع وجودها ان يكون لذلك الاحوال
اثر في الاستلزام والعناد كقولنا كلما كانت الشمس طالعتها فلها رطوبة فان

النهار صحيح لان طلوع الشمس في كل وقت يمكن طلوع الشمس فيه ومع كل وقع
يفرضه كوجود زيد وزواله ومثلا وكقولنا في السالبة ليس البتة اذا كانت

الشمس طالعة فالليل موجود هذه المقصلة والمقصلة دائما العدد
او فرد وليس البتة العدد اما زوج او منقسم بعينين واما شرطية تلك

والاحوال ان يكون ممكنة لاجتماع المقدم يخرج عنه لا يمكن استلزام المقدم

مع كونه المقدم مع عدم التالى او عدم لزومه له وتحفظ ان لا يكون لها اثر
في الاستصحاب والعناد لانها لو كان لها اثر فيه لكانت عاجزا عن المقدم فلا يكون
ما فرضناه مقديا بمقدم هك وجزئية الشرطية هي صدق الحكم في بعض

تلك الاوقات والاحوال المفروضة في الكلية كقولنا قد يكون اذا كان ان

حيوانا فوانسان وقد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فوانسان وقد يكون ان المقيد
اما بالبداء او انقضاء وقد لا يكون واما الشرطية واما الاحوال فان وقامت

فان

اركان هذا حيوانا فهو انسان ولما ان يكون العنصر ثابتا او ناقصا **فان**
 والاداة الخاصة بكل واحد بعض هي سوية وكلية الحكم وحيثما كانت واجابة ^{سلبية}
 كيفية **اللفظ** الدال على كلية الحكم هي سوية في الوجبة الكلية المحلولة ^{كيفية}
 وفي الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل وفي المنفصلة الموجبة كلية كل ^{كلية}
 دائما اذا كان والجزئية قد يكون والسالبة الكلية ليس البتة والجزئية قد يكون
 وليس كما كان وليس دائما في المنفصلة الموجبة كلية دائما اما كلنا او كلنا ^{جزئية}
 قد يكون اما كلنا والسالبة الكلية ليس البتة والجزئية ليس دائما وقد لا يكون ^{كلية}
 الحكم وجزئته هو كلية الحكم واليجاب الحكم وسلبه هو كيفية **كل** والمحلية التي
 يتكسب السوء مع محورها اسمي متفرقة **لو** حق المودان يرد على الموضوع ليس
 كلية افلده لوقع الشك فيه فاذا قرر بالمجمل سميت القضية مخوفة لانها
 من الاستعمال الطبيعي كقولنا الانسان بعض الحيوان او الانسان ليس الحيوان
 فمعرفة ان كانا شخصيين فان قرر بالمجمل سوية ليجابه كذبت فيصلا
 مع لهما لبتين هذا اذا لم يقرر بالموضوع شي او قرر به ليجابه ولو قرر
 حرف السلب والسلبى فالعكس وكذا لو كان الموضوع للشخصى كلبا ولو ^{نعكس}
 ان كان الموضوع مستورا والا كذبت مع افتراض المجمل باليجاب ^{بصدق}

في كل واحد من
 وقال السالبي
 لانه في كل واحد

الساكنين

فانك

عالم

مع السلب الجزئية واليجاب الجزئية في مادة الواقع ومع سلب الكل بالعكس ^{شأن}
 كلبتين كذبت مع تسوية باليجاب لشيء الا في المساوى مع ارادة المجموع ^{بصدق}
 وبصدق لو كان المجمل سالبا جزئيا او موجبا جزئيا في الواقع او سالبا كلية
 في المتع وكذا لو كان الموضوع موجبا جزئيا وبالعكس الاحكام في الموضوع الجزئي
 الموجب لو كان الموضوع سالبا كلية ولو كان الموضوع سالبا جزئيا فالحكم ^{المجمل}
 عكس الموضوع الموجب لكل ههنا **قال** والشريطة التي يعرف من صيغها
 كقولنا لا يكون كذا او يكون كذا **فان** **اول** هذه ايضا من القضايا بالحق
 كقولنا لا يكون الشمس طالعة **او** يكون الشمس طالعة وهي في قوع قولنا
 كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة من المنفصلات ومن المنفصلات
 في قوع قولنا اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا فلا غير
 عن صيغ المنفصلات والمنفصلات سميت معرفة **قال** الكلام في مواد القضايا

وجهانها لكل مجمل في موضوع نسبة اما بالوجوب او بالامكان او بالامتناع
 كما في قولنا الانسان حيوان او كاتب او حجر فلك النسبة في نفس الامر ^{لا}
 وما يتلفظ به فيها او يفهم من القضية وان لم يتلفظ بالنسبة **فان** **قوله** **الما** **فرغ**
 من البحث عن الموجبة والسالبة كلية وجزئية محلبة وشطرية **شرح** في البحث

من المنفصلات ومن
 وقولنا اما ان يكون
 الشمس طالعة او يكون
 النهار موجودا

و

في

عن كيفية الإيجاب والسلب وأعلم أن كل محمول فإنه نسبة إلى كل موضوع متكيفة
 بأحدى الكيفيات الثلاث إما الوجوب والإمكان أو الامتناع لأن الموضوع
 إما أن يتبع انضمامه بالمحمول كامتناع انضمام الإنسان بالبحر وهو الامتناع
 أو لا يتبع وحيث أن ما ان يتبع سلبه عند وهو الوجوب كامتناع سلب الحيوان
 عن الإنسان أو يمكن كل واحد منهما وهو لا يمكن كامتناع انضمام الإنسان بالثعلب
 وعدمه وتلك الكيفية أن نظر إليها في نفس الأمر سميت مادة كسبة الجبروت
 إلى الإنسان في نفس الأمر وأن نظر إليها باعتبار خصوصها أو التعلق بها
 جهة فإذا قلنا الإنسان حيوان من غير أن يذكر معه وجوباً أو غيره كانت القضية
 غير موجبة وإن كانت المادة وهي الوجوب في نفس الأمر ثابتة فهذا هو الفرق
 بين المادة والجهة ولا يجب توافقهما لجواز أن يكون ما يتصور غير مطابق للأ
 نفسه وكذا ما يتلفظ به **قال** والوجه رباعية والحالية عنها **أول**
 الوجه رباعية لانتماعها على الموضوع والمحمول والرابطة وكيفية الرابطة
 وهي **الوجه** أشياء والقضية الحالية عن الجهة تسمى مطلقه **قال** ثم الوجوب
 لا يشترط أن يكون في موضوع الحكم وبقوتها فإن بانتسابها إلى الإيجاب **السلب**
 أو الامتناع

يقول بين المادة والجهة

ورد ذكرها

والامتناع

والنقضية

الز

بالنسبة إلى الإيجاب فيكون وجوباً أو غير وجوب بالنسبة إلى السلب فيكون امتناعاً
 فالوجوب والامتناع فيكونان في الضرورة الشاملة للإيجاب والسلب **فصار**
 الجهات الوصول هي هذه الثلاثة الضرورية والممكنة والمطلقة **وعند**
 في الوجهات بالمجاز **قال** والإمكان المقابل لكل من الضروريتين شامل
 وذلك بقيد بالعام والذي يتجلى منهما معاً بالخاص وهو مركب من **الإمكان**
أول الإمكان وضع بازاء سلب الامتناع ثم استعمال بازاء سلب أحد الضروريتين
 اعني ضرورة الإيجاب وضرورة السلب من الطرف المخالف للحكم فإذا قلنا
 شيء يكون أن يكون ب معناه لا يجب سلب ب فإذا سلب ضرورة الإيجاب في **الممكنة**
 العامة السالبة ويشتمل على الباقي من الأقسام الثلاثة للجهات اعني ضرورة السلب
 وإمكان الطرفين وإذا سلبت ضرورة السلب في الممكنة العامة الموجبة وشملت
 الإيجاب إمكان الطرفين لانتفاء طرف الإيجاب والسلب طر الضرورة الموافقة
 وإمكان الطرفين كانت عامة ثم إن الحكماء نقلوا اسم الإمكان إلى ما سلب في الضروريتين **وقال**
 معافكان أحسن من الأول لتخليص من الضروريتين معاً وإذا قلنا يكن أن يكون ج ب
 بهذا المعنى كان معناه أن لا يجب ج ولا يمنع له فكان أحسن من الأول فلم يزد
 على الإمكان الخاص وهو مركب من الإمكانين لأن سلب ضرورة الإيجاب هو الإمكان

عنه وإذا قلنا يمكن أن يكون معناه لا يجب أن يكون م

العام السلبى سلب الضرورة ^{شغل} هو الامكان العام لا يحاط به ولا
 امكان الخاص عليهم ما كان مركبا منهما **قال** والمطلقة يقضى بنوت الحكم ^{لفعل}
 في احد الجانبين فقط ويشتمل الدائم وغير الدائم ويغنى عن الدائم المقابل ^{في}
 عامة **الاول** لا يخفى نسبة المحول الى الموضوع عن دوام الاعجاب ودوام السلب
 اولاد ولما والمطلقة العامة هي التي حكم فيها بنوت المحول او سلبه بالفعل
 مطلقا من غير التعرض بقيد لا بد فالوجوب يشتمل دوام الاعجاب ووجود الخلاء
 من الدوامين ويغنى كل من الوجوب والسلب عن الدائمة المتعاقبة لها كفا لا يغير في
 عامة باعتبار شمولها للدائم الواقع والوجود **قال** وما يغنى عن الدائمين احص
 وبني وجودية وهو مركب من الاطلاقين **الاول** هذا تفسير اخر للمطلقة وهي ^{تفهم}
 حكم فيها بنوت المحول للموضوع او سلبه عنه لا دائما وبني وجودية لا دائمة
 وهي مقابلة للدائمين وهي احص من المطلقة العامة لا شتمل ذلك على هذه وعلى
 الدائمة الموافقة وخلو هذه عن الدائمين وهي مركبة من المطلقتين العامتين
 بالكيف لا نا اذا قلنا كل ج ب لا دائما فهنا مكان احدهما ايجابا
 وهو كونه ^ب سلبا وهو لا شئ من ج ب لان الادوام هو اشارة
 اليهما ^ب مطلقان فالوجودية مركبة من المطلقتين **قال** واذا نسب الامكان

والاشارة الى ان
 وجودها في كل وقت
 في كل وقت

التي الغيتين

الى الاطلاق كان الاطلاق احصا لا نسبنا ولا الحكم بالقوة ويتناول الامكان
اقول الممكنة العامة اذا نسب الى المطلقة العامة كانت اعم لان المطلقة ^{العام}
 هي التي حكم فيها بنوت المحول للموضوع بالفعل فلا يتناول ما يمكن بنوته
 ولم ينسب بعد مع ان النوت بالفعل يستلزم امكانه قطعاً ولما الممكنة
 فهي التي حكم فيها برفع الضرورة عن الجانب المخالف وهو شامل لما ثبت
 الحكم له بالفعل ولا يثبت بالقوة المحضه وكذا هي اعم من المطلقة الخاصه
 بل من كل قضية موافقة لها في الكيف والكم واما الممكنة الخاصه ^{فانها}
 وبني المطلقة العامة عموماً من وجه لصدقها في مادة الوجودية ^{تصدق}
 الممكنة بدورها في مادة ما ثبت بالقوة المحضه وصدق المطلقة بدورها
 في مادة الضرورة وهي اعم من المطلقة الخاصه مطلقاً **قال** والدائم
 اعم من الضروري لان مقابل الاحص اعم من مقابل الاعم ولعلها
 في الكلمات ببيان محوري **الاول** هذه نتيجة ما تقدمم لانه لا ثبت
 ان المطلقة احص من الممكنة وكانت الضرورية متعاقبة للممكنة على ما بان
 والدائمة مقابلة للمطلقة على ما تقدمم وكان تقضي الاحص اعم من تقضي
 الاعم لصدق تقضي الاحص في كل صورة يصدق فيها تقضي الاعم

لاستلزام الخاص العام ولا يستلزم بعكس لصدق نقيض الخاص في جميع
افراد العام المتغايرة له ولا يصدق فيها نقيض العام ثبت فيجوز الدائم
اعم من الضرورة ولعلها في الكلمات بمران مروي واحد يعني ان حكم
على دايام فهو ضروري لان الاشتاقات يستحيل فيهما كلية ولما بناء على الجواب
لان حكم خارج عن نظر المنطق اما في الجزئيات فان يصدق لزوم بدوم فضره
من غير ضرورة **قال** وهذه النسب دالم بقيد كان الحكم بها على دار ^{صورة} الموضوع
فان قيدت بصفة نوضع للكل مع الذات كما في قولنا الكاتب كذا عند كونه
كاتباً صارت وصفية **اول** هذه النسب اعني الضرورة والاطلاق والدا
والامكان اذا اطلقت ولم يقيد بوصف ولا شرط كالحكم بها على ذات
الموضوع كما نقول بالضرورة كل ج ب فان الضرورة هنا مطلقة والحكم
على ذات الموضوع فان قيدت هذه النسب فاما ان يقيد بوصف يجعل
انما موضوعا للكل والعين والاولى يسمى وصفية كقولنا كل كاتب
اليه عند كونه كاتباً فان الحكم هنا وهو الاطلاق يقيد بوصف الكفا
مع ذات الكاتب موضوعا وغايته بالكتاب وتعمل عليه المحمول
بوصف وهو الكتاب **قال** والناحية الوصفية تبقى عرقية

المنطقي

لان الاطلاق

لان الاطلاق المتعارف في العلوم في بعض اللغات لاستيقاظ السلب هو
اول الناحية الوصفية هي التي حكم فيها بنسب المحمول واسلبه عن الموضوع
وما دامت ذات الموضوع موصوفة بالوصف العنوان اعني الذي وضع
مع الفات وتسميه من الموضوع كقولنا كل كاتب متمرك اليد مادام كاتباً
فاليد هنا قيد بالوصف كاقيد الاطلاق في الماول به وتسمى هذه الناحية
الوصفية العرفية العامة لان الاطلاق المتعارف في العلوم في بعض اللغات
لا سيما في السلب انما بينهم منه ذلك فاننا اذا قلنا في لغة العرب لاشئ من ج
انما بينهم منه انه لاشئ من ج مادام ج فلان نسب هذا الغم في السلب
الى العرف سميت عرفية سواء كانت موجبة او سالبة **قال** والضرورة
الوصفية هي مشروطة ويكون احص من العرفية كما عرفت **اول** المشروطة
هي التي حكم فيها بضرورة بنسب المحمول للموضوع او سلبه عنه ما دامت
ذات الموضوع موصوفة بالوصف العنوان كما نقول كل كاتب
اليه بالضرورة مادام كاتباً ولا شئ من الكاتب ما كونه
مادام كاتباً فالضرورة هنا قيدت بوصف الموضوع
احص من العرفية تقدم من ان الضرورة احص من

مطلقين او مقيدتين **قال** وان قيدت بوقت بعينه صارت وقتية
 بعينه فصارت منتشرة **اول** الوقتية هي القضية التي حكم فيها بضرورة ثبوت
 المحول للموضوع او سلبه عنه في وقت بعينه كقولنا بالضرورة كل شر متخسف
 جيلولة الاضرب قيدا للضرورة بالوقت المعين لخرجهما عن اطلاقهما فصارت
 وقتية والمنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه
 في وقت لا بعينه كقولنا كل انسان متخسف في وقت ما بالضرورة **قال**
 والتقييد بوقت من غير ضرورة ولا امكان بحيث لا ينافي في الدائمة ولا
 ومقابلتيهما اطلاقا عام وقتي والشرط في ان لا يكون للوقت اجزاء **اول** اذا
 قيدنا الحكم الفعلي مطلقا بوقت معين من غير ضرورة ولا امكان بحيث لا ينافي
 الدائمة ولا الضرورية ولا مقابلته الدائمة ولا مقابلته الضرورية كان اطلاقا
 عاما وفيما كقولنا زيد موجود الآن فالتقييد بالآن اخرجنا عن اطلاق العام
 بوقت بعينه بصدق مع الضرورة والدوام ومقابلتيهما والشرط فيه
 ان تلك الوقت الذي قيد الحكم به اجزاء ثبت الحكم في بعضها دون
 مطلق الوقتية في الجانبين يتقابلان **اول** ليس هنا قضية
 سوى هذه اعني الوقتية فان موجبيتها متناقضة مع سالبيتها اذا تحددت

في شرائط ثنائيا قضائية فان قلنا زيد موجود الآن بناقض قولنا زيد
 بوجوده الآن فاذا المطلق الوقتية في جانب الاحجاب وجانب السلب يتقابلان
قال واما المطلق المنتشرة فكما لعامة وحكمها قريب من حكمها **اول** المطلق
 المنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه في وقت ما غير
 معين من غير التعرض للضرورة والدوام ومقابلتيهما في مطلقه عاكسة الى
 انها زائت عليهما بالتعرض للوقت المطلق فحكمها حكم المطلق عامة في العدم
 والخصوص والتقييد بغير ذلك من الاحكام **قال** واذا قيدت الدائمة الى
 العرفية وجبت العرفية اعم لان ما يدوم مع الذات يدوم مع جميع اوصافها
 الثابتة والزائدة ولا يفكر في التغير الدائم بدوام الحركة قولنا المتحرك
 متغير فقد يدوم مع الذات كما في الفلك وقد لا يدوم كما في المجرة والعرفية اعم
 من الدائمة ومقابلتيها اخص من مقابلته الدائم **اول** العرفية التي تنافها
 اعم من الدائمة لان الدائمة حكم فيها بالدوام بحسب الذات وذلك مستلزم
 بحسب جميع الصفات والعرفية حكم فيها بالدوام بحسب الوجود
 لا يستلزم الدوام بحسب الذات لجواز ان يكون الصفات
 بخلافها فكذلك من المحول فكذلك صدقت الدائمة صدقت العرفية

فالعرفية اعم من الدائمة اذ قلنا كل متحرك متغير مادام متحركا فان هذا عرف عام
 فيه بثبوت التغير للثبات ما دامت متحركة كحركة الحركة قد بدوم لبعض الذات
 كالملاحة فيكون الدوام هناك ثابتا وقد بدوم لبعضها كالحج فيصير
 العرفية هناك دون الدائمة وقد صدقت العرفية دون صدق الدائمة
 ويستعمل صدق الدائمة دون صدق العرفية فكانت الدائمة اخص
 ومقابلتها اعم من مقابلتها العرفية لان نقض اعم من نقض اعم ومقابلتها
 العرفية هي المطلقة الوصفية ومقابلتها الدائمة هي المطلقة العامة
قال وقس عليهما الضرورية والمشروطة **الشرطية** نسبة الضرورية
 الى المشروطة كنسبة الدائمة الى العرفية فان الضرورية اخص من الشرطية
 على قياس ما مر في الدائمة والعرفية والبيان هو ذلك البيان بعينه
 ونقض الضرورية ايضا اعم من نقض المشروطة لان نقض الاخص
 نقض المشروطة هي الحبيبية الممكنة ونقض الضرورية هو الممكنة
قال ذهب قوم الى ان قيمة الغضا بالامطلقه والاشروية
 انفة الجمع والخلو فخصصوا المطلقة بالاشروية ليعلم
 اليها وهي مطلقة خاصة والوجود بها اخص منها ويدل

الاحص

فيها الضرورية بالثابتة وحسنوا الممكنة بما بالقوة فقط فان الخروج الى
 يكون لضرورة ما للتقيد بالاختصاص بما تقيد بالاستقيا لنبطان الواقع في
 الاضمة يكون لا محالة فعليا **قال** ذكر في التعليم الاول ان الغضا بال
 مطلقة وضرورية وممكنة وهذه القسمة يحتمل نوعين احدهما ان
 الغضيه اما ان يتركب جهتها او لا يتركبها والثانية مطلقة والاولى اما
 ان يكون ضرورية او لا والثانية هي الممكنة الثانية ان يقال الحكم اما ان
 بالفعل او بالقوة والثانية هو الامكان والاولى اما ان يكون ضروريا
 او غير ضروري والثانية الاطلاق اذ عرفت هذا فالقسمة الاولى
 هي التي ذكرناها نحن وبجئنا عنها فيما تقدم والمطلقة فيها كانت عامة
 شاملة للضرورية وعدمها وكانت مانعة للخلود والجمع لا يمكن
 اجتماع الضرورية والمطلقة واجتماع الممكنة والمطلقة ولما القسمة
 الثانية فقد اعتبرها قوم **والاشروية** فيها هي الخاصة وهي التي حركها
 بالثبوت والسلب بالضرورة وهي مانعة للجمع والخلو
 بالضرورة ليقسم الفعلية اليها اعني الى الضرورية
 وهذه المطلقة الخاصة بتي ايقم وجودية لكن لا ضرورة

لعمل

سائر

تلق

تلق

تلق

تلق

تلق

تلق

تلق

تلق

تلق

تلق

تلق

تلق

تلق

من الإضافه والشرط والزمان والمكان والكل والجزء والفعل والقوة حتى يكون
 كل واحد منهما كانهما في بعضهما نظيرهما واحاطا تلك الحال **ما يجوز**
 التناقض ما عداه من صنفين المتقابل كالقضاء وغيره من الداخل تحت اذن
 هذا فنقول بشرط في التناقض اتفاق المقدمتين في كل شيء الى الامكان
 والسلب والصور واتفاقهما هو اتحادهما في كل واحد من جزئيهما اعني الموضع
 والمحل حتى يكون موضوعهما ومحلها واحد فانه لو اختلف احدهما لم
 التقابل بجواز صدق زيد كاتوب وور وليس بانه فضلا وصدق زيد كاتوب
 وليس بجواز بل هو اتحاد في الطرفين اتحادهما في ستة اصناف اخرى
 احدها اتحادها في الاضافه فاننا اذا قلنا زيد اب اي اعمد وليس اب
 اي نحال لم يتناقضا وجاز صدقهما معا لاختلافهما في الاضافه ففانها
 الاتحاد في الشرط فاننا اذا قلنا الاسود قابض للبصر اي بشرط السواد وليس
 نقابض له اي بشرط زوال السواد لم يتناقضا لاختلاف المقضييتين
 في الشرط
 ثانيا الاتحاد في الزمان فاننا اذا قلنا زيد موجود اي لان وليس موجود
 لم يتناقضا وصدقهما معا لاختلافهما في الزمان ورابعها الاتحاد
 فاننا اذا قلنا زيد جالس اي في السوق وليس جالس اي في الدار لم يتناقضا

لاختلافها

ختلا
 لاهما في المكان وخامسها الاتحاد في الكل والجزء فاننا اذا قلنا الرجل اسود اي
 وليس اسود اي كل اجزائه لك لم يتناقضا لاختلافهما في الكل والجزء وسادسها
 الاتحاد في القوة والفعل فاننا اذا قلنا الخمر في الدن مسكر اي بالقوة وليس
 بسكر اي بالفعل صدقا معا ولم يتناقضا حتى يكون كل واحد من المقضييتين
 هي الاخرى بعضهما واحاطا حالها **قال** والمتقنان المتفقان المختلفان
 في الكم فقط متساويان وفي الكيف متساويان وهما ان لم يجمعوا على الصدق
 فقط فتساوفا وان اختلفتا لايتهما فتساوفا **قول** المقضييتان المتفقان
 في جميع ما تقدم وفي الكيف ايضا ولختلفتا في الكم كقولنا كل ج ب وبعض
 ج ب وكقولنا لا شيء ص ج ب وليس بعض ج ب فهما متساويان
 لاجل الجزئية تحت الكيفية وان اتفقتا في جميع ما تقدم ولختلفتا في الكيفية
 سميتا متساويتين ثم لم يتساويا اما ان لا يجمعوا على الصدق ويجوز ان يجمعوا
 او لا يجمعوا على الصدق والكذب بل يقتضيانها والاول هما المتضاد **الكل**
 كل ج ب ولا شيء من ج ب فانها لا يجمعان على الصدق ويجوز
 والثانيان للمتناقضتان مثل قولنا كل ج ب وبعض ج ليس ب
 من ج ب وبعض ج ب واعلم ان المقضييتين قد يقتضيان الصدق

والمتفقان

لأنها ^{قد} يقسمها لذاتها مثل الأول هذا انسان هذا ليس باطوق فانه
يسمى اجتماعها على الصدق والكذب لذاتها بل للامراض الثابتة من
بطلان الانسان والناطق مثل الثاني قولنا هذا انسان هذا ليس باسان ^{الطريق}
انما يصدق على الثاني الاول فلهذا قال المصنف وان قسمنا لذاتها ^{الطريق}
ومتناقضات الخصائص تعاليلها ولا تضاد فيها ولا داخل ^{الطريق}
ههنا انما هو بالنظر المتعدد افراد الموضوع باعتبار الكمية والجزئية
فالخصائص لا تضاد فيها ولا داخل ومتناقضاتها هو عبارة عن ^{الطريق}
بالاجاب والسلب فاننا اذا قلنا زيد موجود زيد ليس موجود فها متناقض
ولا داخل فيها ولا تضاد وفيه اشكال اذ تدبر في تضاد باعتبار
احرفنا لو قلنا زيد موجود وانما زيد ليس موجود دائما تضادنا ولم يكن
متناقضين ^{الطريق} **قال** واما في المحصورات فالموافقان في الكيفية متداخلان
والكليات متضادان والجزئيان داخلان تحت التضاد ولا اجتماع
الكذب والمختلفان كفا وكما متناقضتان والمعملتان كالجزيئيتين
تتبع الجميع في المواد **قول** جرت عادة المطلقين ان يصنعوا الترتيب
في القضايا لواحدها كجرت بعض جرت لا شئ من جرت ليس

فيها

بعض جرت
بعض جرت
بعض جرت

بعض جرت

بعض جرت ^{الطريق} فالتخالفان بالكيفية والجزئية متداخلان اذا افقتا في الكيفية
الجزئية تحت الكمية والكليات متضادان لامتناع اجتماعها على الصدق ^{الطريق}
كثباتها والجزئيان داخلان تحت المتضاد ولا اجتماعان على الكذب والامحار
صدف الكليات المتضادتين معا ويجوز صدقهما والمختلفان كما وكيفا
متناقضتان فان نقيض الموجب الكلي سالب الجزئية وبالعكس فنقيض السالب
الكلي موجب جزئية وبالعكس والمعملتان كالجزيئيتين بمعنى انهما داخلتان
تحت التضاد ولتعتبر الجميع في المواد **قال** واما المجملات فتتفق بعضها
ما ينقل على سلب جهاتهما ويقضي ذلك على سبيل المساوات فالصوري
المطلق مع الممكن العامة متناقضتان **قول** لما فرغ من تهديد قاعدة
التناقض بالبطالة المحصورات والمحصورات مطلقا شرع في بيان
تناقض ذوات الجمل وهو انما يكون برفع تلك الجمل وسلبها او بذكر السلب
لنقيضها مثلا الضرورية نقيضها سلب الضرورية والامكان العام
اذا قلنا كل جرت بالضرورة كان نقيضه ليس بالضرورة ^{الطريق}
بعض ليس جرت بالامكان العام لان الامكان هو دفع
المخالف له ولما كان داخلا على السلب كان معناه دفع

خول

وبين اثبات ضرورة الاجاب وسلبها تناقض قطعاً **قال** وكذلك الدال^ة
 مع المطلقة العامة **اول** اذا قلنا كل ج ب دائماً فقد حكمتا بنبوت
 الباء لكل الجيم في كل الاوقات فتقيضه ليس كل ج ب دائماً وبوجه
 بعض ج ليس ب مطلقاً لان سلب دوام الاجاب باطلاق عام سلبى
قال والمنشودة العامة مع الممكنة العامة الوصفية **اول**
 قد بينا ان الممكنة تقيض الضرورية وبالعكس ولما كانت المنشو^{طة}
 العامة ضرورية مقيدة بالوصف كالقيد ما حوزا في تقيضها
 فلا قد بينا في شرائط التناقض وجوب الاتحاد في الشرط وكان تقيض
 المنشوطة ممكنة عامة وصفية فتقيض قولنا بالضرر كل ج ب مادام
 ج ليس بعض ج ب حين هو ج بالامكان **قال** والعرفية العامة
 المطلقة العامة الوصفية **اول** العرفية هي التي حكم فيها بدوام^{ثبوت}
 المحمول للوضوع او سلبه لكن لا مطلقاً بل مادام الوصف العنوا^{نى}
 تا وقد بينا ان تقيض الدائمة هو المطلقة العامة فتقيض العرفية
 لانه هو المطلقة العامة الوصفية فتقيض العرفية وهي الحينية
 لان كل ج ب مادام ج ليس بعض ج ب حين هو ج **قال**

والضرورية الوقتية او المنشوطة مع ممكنة عامة مقيدة بذلك الوقت
 في الاولى بالدوام في الثانية **اول** لما كانت الضرورية هنا^{مقيدة}
 بالوقت المعين في الوقتية كان تقيضها رفع الضرورية في ذلك
 بعينه اعني الممكنة العامة الوقتية فتقيض قولنا كل ج ب بالضرورة
 في وقت معين ليس بعض ج ب بالامكان العام في ذلك الوقت ولما
 المشتبه فلما حكم فيها بالضرورة في وقت ما غير معين كان تقيضها
 رفع الضرورية دائماً اعني الممكنة العامة الدائمة فتقيض قولنا كل
 ج ب بالضرورة في وقت ما ليس بعض ج ب بالامكان العام دائماً
قال والمطلقة الوقتية مع نفسها **اول** المطلقة الوقتية هي التي
 حكم فيها بثبوت المحمول للوضوع في وقت معين موعداً بالتعرض^{العرض}
 فتقيضها هو رفع ذلك الحكم في ذلك الوقت ايضاً من غير التعرض
 لقيد اخر وهو مطلق وقتية فتقيض قولنا كل ج ب في هذا الوقت
 ليس بعض ج ب في هذا الوقت وليس في القضايا ما يتناقض في^{وقت}
 سوى هذه القضية **قال** وبصدق ضرورة الطرفين
 منع المحل فقط في تقيض الممكنة الخاصة **اول** لما فرغ من رفع

القضايا البسيطة شرع في بيان نقائص المركبات فالممكنة الخاصة
 هي التي حكم فيها برفع ضروري لا يجازي السلب وتقيضها هو ثبوت
 احدى الضروريتين ضرورة الاجاب وضرورة السلب يصدران
 في تقيض الممكنة الخاصة على سبيل منع الخلو فقط لا على سبيل منع الجمع
 يجوز جمعها فانا اذا قلنا كل ج ب بالامكان الخاص كان تقيضه ليس
 كل ج ب بالامكان الخاص ويلزمه صدق احدى الضروريتين اعني
 بعض ج ب بالضرورة او بعض ج ليس ب بالضرورة ويجوز صدق
 معاكفة قولنا كل حيوان انسان بالامكان الخاص فانه كاذب فيه
 بعض الحيوان انسان بالضرورة وبعضه ليس با انسان بالضرورة
 ان الممكنة الخاصة مركبة من ممكنتين عامتين احدهما موجبة والاخرى
 سالبة وقد بينا ان تقيض الممكنة العامة هي الضرورية المخالفة ولما كان
 ارتفاع المركب نارة برفع بعض اجزائه ونارة برفع جزا اخرى ونارة
 ارتفاع المجموع كان الواجب في تقيض الممكنة الخاصة احدى الضروريتين
 على سبيل منع الخلو دون الجمع **قال** ودوامها كذلك في تقيض
 الوجودية مركبة من مطلقين عامين وقد تقدم ان تقيض

هو الدائم تقيض الوجودية احدى الدائمين ولما جاز ارتفاع الوجودية
 بارتفاع جزئها جاز صدق الدائمين معا فوجب في تقيض الوجودية
 صدق احدى الدائمين على سبيل منع الخلو دون الجمع فتقيض قولنا
 كل ج ب لا دائما هو ليس كل ج ب كذلك ويلزمه احدى الامرين اما
 بعض ج ليس ب دائما او بعض ج ب دائما ويجوز صدقهما كما في تقيض
 قولنا كل حيوان انسان لا دائما **قال** والضرورة الموافقة مع الدائم
 المخالفة كذلك في تقيض المطلق الخاصة **اول** المطلق الخاصة هي التي
 حكم فيها بثبوت المحمول للوضوع او سلبه عنه لا بالضرورة وليس
 الا بالضرورة وهي مركبة من مطلقة عامة موافقة وممكنة عامة مخالفة
 فتقيضها المفهوم المرددين تقيضي مفريها اعني الدائمة المخالفة
 والضرورة الموافقة على سبيل منع الخلو ايضا دون الجمع فتقيض قولنا
 كل ج ب لا بالضرورة ليس بعض ج ب دائما او بعض ج ب بالضرورة
 ويجوز صدقهما كما في تقيض قولنا كل حيوان انسان لا بالضرورة
قال والدائمة الموافقة مع المطلق العامة الوصفية المخالفة
 العرفية الخاصة **اول** العرفية الخاصة مركبة من العرفية العامة

والطلق العامة الخالفة ففقيضها المفهوم المدد بـ **بـ** ففقيض مفقود بها
اعني المطلق العامة الوصفية الخالفة التي هي فقيض العرفية العامة
والدائمة الموافقة التي هي فقيض المطلق العامة الخالفة ففقيض قولنا
كل جـ **بـ** مادام جـ لا دائما اما بعض جـ ليس **بـ** حين هو جـ او بعض
جـ **بـ** دائما **قال** ومع ممكنة مثلها في فقيض المشروطة الخاصة وقس عليها
سائر **الاول** المشروطة الخاصة مركبة من المشروطة العامة الخالفة
والطلق العامة الخالفة ففقيضها المفهوم المدد بـ **بـ** ففقيض جزئها
اعني الممكنة العامة الوصفية الخالفة التي هي فقيض المشروطة العامة
والدائمة الموافقة التي هي فقيض المطلق العامة ففقيض قولنا **كل جـ**
بالضرورة مادام جـ لا دائما اما بعض جـ ليس **بـ** بالامكان حين هو
او بعض جـ **بـ** دائما **قال** كذلك على سبيل منع الخلود دون منع الجمع
لما عرفت ان عدم المجموع قد يكون بعدم بعض اجزائه وقد يكون بعدم
المجموع وبعدم المجموع يثبت الجمع **قال** واما في الشروطين ففقيض
في الاختلاف كيف وكما ان يكون السالبة في اللزومية سالبة اللزوم
وفي الاتفاقية سالبة الاتفاق وفي العنادية الحقيقية السالبة

التي يصدق معها امكان الجمع والخلو بالامكان العام على سبيل منع الخلو
دون الجمع وفي مانعة الجمع ومانعة الخلو البسيطين اعني **الشراطين**
الحقيقية امكانهما العام فقط وفي المركبين اعني اللذين لا يشتملانهما
اما ذلك الامكان واما منع الآخر على سبيل منع الخلود دون الجمع
الاول لما فرغ من الكلام في تقاضيات الحملات شرع في بيان تقاضيات
الشروطين واعلم انه يشترط فيها الاختلاف كيفا والام يحصل
التناقض وكما يجوز صدق الجزئيتين وكذب الكلبيتين وهذا
شرطان لا بد منهما في جميع القضايا المحصورة من الشروطين وغير
اذا عرفت هذا فنقول يشترط في كل واحد من المتصلات **المتصلة**
باصنافها الثلاثة شرطا زائدا على ما قدمناه اما المتصلة اللزومية فيشرط
في فقيضها ان يكون المتصلة السالبة سالبة اللزوم لا لزومة السلب
فان بينهما فروقا كثيرا فانه يجوز اجتماع الموجبة اللزومية مع لا لزومة السلب
على الكذب واما المتصلة الاتفاقية فيشرط فيها سلب الاتفاق **الانقضاء**
السلب والامكانات القضيةان موجبتين وقد شرطان في التناقض
الاختلاف كيفا ففقيض قولنا كلما كان **أ ب** جـ دلوزميا واتفاقيا

فذلك يكون اذا كان **آب** حج ^{لا} ليس هو يكون اذا كان **آب** لم يكن حج ^د على
 السلب ^ل زائما او موافقا ^ل واما المنفصل ^ل الحقيقي فان مفهومها
 مركب من امرين احدهما منع الجمع بين الجزئين والثاني منع الخلو عنها فاذا
 قلنا اما ان يكون **آب** اوج ^د على معنى انه يمتنع الجمع بينهما ويمتنع الخلو
 عنها فتقيض لـ **س** اما ان يكون **آب** اوج ^د ويلزمه امكان الجمع بينهما او
 الخلو عنها او امكانها معا فلهذا السالبة يصدق معها امكان الجمع ايا
 الخلو على سبيل منع الخلو عنها لا الجمع وقد تقدم مثله في بعض
 الحملات المركبة واما مانعة الجمع اذا اخذت بالمعنى العام البسيط
 الشامل للمعنى الخاص منها والحقيقية اعني التي حكم فيها بامتناع اجتماع
 جزئها على الصدق من غير التعرض لشيء اخر فان تقيضها هو سلب ذلك
 الامتناع ويلزمه امكان اجتماع جزئها على الكذب واما مانعة الجمع
 اعني التي حكم فيها بامتناع اجتماع جزئها على الصدق وجواز اجتماعها
 على الكذب فان مفهومها في الحقيقية مركب من هذين الحكمين فتقيضها هو ^{سلب}
 ذلك وهو يكون بكذب احد الجزئين ويكذبها معا فتقيضها هو ما يوجد
 بين امكان اجتماع جزئها على الصدق وامتناع اجتماعها على الكذب على سبيل

هو سلب ذلك الامتناع
 اجتماع جزئها على الصدق
 والحقيقة اعني التي
 والى التام
 واما مانعة الجمع
 اعني التي حكم فيها
 بامتناع اجتماع جزئها
 على الصدق وجواز اجتماعها
 على الكذب

تتم

منع الخلودون الجمع ومانعة الخلو المركبة اعني التي حكم فيها بامتناع اجتماع
 جزئها على الكذب وامكان صدقها فاما مركبة ايضا فتقيضها سلب
 ذلك المجموع العداق لكل واحد من سلب احد الجزئين وسلب المجموع
 فتقيضها المفهوم المرددين امكان اجتماع جزئها على الكذب وامتناع
 صدقها على سبيل منع الخلودون الجمع فقد قضى مثل ذلك غير مرة
٦ الكلام في العكس عكس القضية فتبين اقيم فيها كل من جزئي
 الاولي التي هي الاصل مقام الاخر ومقابل كل منهما بالسلب والامتناع
 مقام الاخر بشرط بقاء الكيفية والصدق وان كان فرضا على
اول العكس يطلق ويقع منه العكس المستوي وقد يفهم منه
 التقيض احيانا والا اول عبارة عن تبديل كل واحد من طرفي القضية
 بالآخر مع الموافقة في الكيف والصدق مثلا اذا قلنا كل حرف نقيضه
 بعض بـ ج فالجيم في الاصل موضوع في العكس محمول والباء في
 محمول وفي العكس موضوع نقولنا بعض بـ ج قضية اقيم فيها كل
 كل من جزئي الاولي اعني كل جـ ب مقام الاخر والثاني بيان تبديل
 كل واحد من طرفي القضية بتقيض الآخر مع الموافقة في الكيف والصدق



مثلا اذا قلنا كرج ب بعكس نقيضه كلما ليس ب ليس ج موضوع
العكس ما ليس ب الذي هو نقيض محمول الاصل ومحمول العكس
ليس ج الذي هو نقيض موضوع الاصل هو قضية اقيم فيها مقابل
كل من جزئى الاولى بالسلب واليجاب مقام الاخر وانما يشترط بقاء
الكيف بالاصطلاح واما بقاء الصديق فواجب من حيث ان العكس
لازم للاصل وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم ولا يشترط ^{جود}
الصدق بالعمل كونه بل بحيث متى صدق الاصل صدق العكس
اشار بقوله وان كان قضا **الاول** ولا يشترط فيه بقاء الكمية ^{الجملة}
والكذب **الاول** لا يشترط في العكس بوعده بقاء الكمية اما العكس
المستوى فلان موجب الكلية لا ينعكس عليه لجواز كون المحمول اعم
صدقا لخاص على افراد العام كما يصدق كل انسان حيوان ويكذب
كل حيوان انسان وانما ينعكس جزئيه واما في عكس النقيض فالنقيض
الكلية لا ينعكس عليه لجواز كون نقيض المحمول اعم من معنى الموضوع
من وجه وامتناع ايجاب الخاص على كل افراد العام كما انه يصدق
لا شئ من الانسان بحجر ولا يصدق لا شئ مما ليس بحجر ليس بانسان

لان بعض ما ليس بحجر ليس بانسان ولا يشترط بقاء الجملة فان
بعض الوجهان لا ينعكس بعضها تنعكس الى ما يخالف اصل ^{لنقيض}
على ما ياتي واما الكذب فقد اشترط قوم وهو خطأ فالعكس
لازم للاصل ولا يجب متابعة اللازم الملزوم في الكذب لجواز ^{كونه}
ايم كما انه يكذب كل حيوان انسان وعكسه وهو بعض الانسان ^{حيوان}
صادق **الاول** هو العكس المستوي والثاني هو العكس النقيض
واذا اطلقا رديدا لاول وكل قضية استلزمت اخرى بهذه الصفة
في منعكسة **اول** الاول وهو قولهم لنا قضية اقيم فيها كل من
الاول التي هي الاصل مقام الاخر وهو العكس المستوي والثاني
وهو قولنا قضية اقيم فيها مقابل كل جزء من جزئى الاول بالسلب
واليجاب مقام الاخر وهو عكس النقيض وقد بينا اننا اذا اطلق
العكس رديدا لاولى لانه المتبادر الى الذهن وكل قضية استلزمت
قضية اخرى فهذه الصفة اى اقيم فيها كل واحد من جزئى الاول
مقام الاخر ومقابله في منعكسه والافلا **الاول** وسنبدأ باليسوع
نقول الموجبة كلية كانت او جزئية ينعكس فخلية ان كانت ^{فعبية} جزئية

كان كل شئ يقال عليه الموضوع اذا انصفت بالمحول كان هو بعينه
المقول عليه المحول منصفاً بالموضوع **اول** هذا المصعب بعكس الوجبات
والعادة بالبداية بالسؤال المجيب سواء كانت كلية او جزئية اذا كانت
فعلية انعكست فعليه فانما اذا قلنا كل جرب او بعض جرب بالاطلاق
القولنا بعض جرب بالاطلاق لانه لا بد في الاصل من موضوع يقال
عليه جرب حتى يصدق قولنا كل او بعض جرب فذلك الشئ الذي
يقال عليه اذا انصفت بالمحول اعني بكان هو بعينه المقول
بمنصفاً بالموضوع اعني جرب واذا كانت الذات واحدة وصدق
وصف جرب وصدق عليه ان ما صدق عليه بكان اعني تلك الذات
عليه جرب فيجب جرب وهو المطلق **وال** ممكن ان كانت ممكنة لان ذلك
اذا امكن انصافه بالمحول يكون شئاً مما يمكن ان يقال عليه المحول وقد
انصفت بالموضوع بالفعل واذا لم يتبع ان يصير ذلك الشئ مقولاً
على المحول بالفعل فلا يتبع ان يكون شئاً مما يكون المحول مقولاً عليه
منطبقاً بالموضوع **اول** الموجبة الممكنة سواء كانت عامة او خاصة
او جزئية بعكس ممكنة عامة جزئية فانما اذا قلنا كل جرب او بعض جرب بالاطلاق

العام او الخاص فالذات التي صدق عليها جرب بالفعل اذا امكن انصافها
ببكون تلك الذات شيئاً مما يمكن ان يقال عليه المحول وقد انصفت
بالموضوع بالفعل وجبت لم يتبع ان يصير ذلك الشئ مقولاً عليه المحول
بالفعل فلا يتبع ان يكون شئاً مما يقو على المحول بالمحول بالفعل اعني تلك
الذات منصفاً بالموضوع وعدم الاستماع امكان عام فصدقتم الممكنة
العامة في العكس **وال** ووصفية ان كانت وصفية لان انصافه بالمحول
اذا كان مقارناً لانصافه بصفة الموضوع علم انصافه بصفة الموضوع
انصافه بالمحول ولم يعلم في غير تلك الحال **اول** القضية الموجبة انما
وصفية كالعرفية والمجيبية كان العكس ايضاً وصفيّاً فاذا قلنا كل جرب
ما دام جرب او جيب هو جرب صدق قولنا بعض جرب جيب هو جرب لان
دل على انصاف الذات بالمحول حالة انصافها بالموضوع فاذا فرضنا انصافها
بالمحول علم انصافها بالموضوع ايضاً في تلك الحال واما في غير تلك الحال فلا
علم هي منصفة بصفة الموضوع ام لا فبقى على الاحتمال **وال** وهذا
لا يحفظ الكمية بحسب المادة لاحتمال ان يكون كل من جزئيين اعم من الآخر
كما قولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان انسان فيعكس الكل على هذا

المادة جزئيا وبالعكس وأما بحسب الصورة فالجزء يحفظها لأنه صادق
 في الحالين قطعا دون الكل **القول الأول** قد بينا فيما سلف ان الكمية بحسب
 متابعة العكس الاصل فيها فان الموجبة الكلية تنعكس جزئيا كما اذا كان
 المحمول اعم من الموضوع والجزئية تصدق عكسها كلياً كما اذا كان الموضوع
 اعم فان قولنا كل حيوان انسان لا ينعكس الى قولنا كل حيوان انسانا
 وقولنا بعض الحيوان انسان يصدق عكسه كل انسان حيوان هذا بحسب
 المادة وأما بحسب الصورة فان الكلية لا يحفظ الكمية أما الجزئية فانها
 يحفظها لأنها ان صدقت كلية صدقت جزئياً وكذا ان صدقت جزئياً
 فصدق الجزئية ثابت قطعا في الحالين دون الكلية **قال** ولا الجهة
 لاحتمال ان يكون شئ ضروريا لما هو ممكن له كالاتيان للكاتب
 فينعكس الضروري في مثله ممكن وبالعكس وكذلك في الوصف والاعتبار
 الكاتب وتحرك يد فحصل من ذلك ان عكوس الموجبات كلها جزئية
 اما مطلقة او ممكنة مائتي او ذاتي او صفيين **القول الأول** الجهة
 يجب ان تحفظها في العكس فان الشئ قد يكون ضروريا للشئ وذلك الشئ
 ممكن له وبين الضرورة والممكن تناقض كما انه يصدق قولنا بالضرورة

كل كاتب انسان ولا يصدق قولنا بالضرورة كل انسان كاتب فالضروري
 ههنا انعكس ممكن والممكن انعكس ضروريا وهذا في الممكن والضروري الذي
 وكذا في الضروري الوصف كما انه يصدق قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك
 اليه ادم كاتب ولا يصدق في عكسه الضرورة فحصل مما تقدم ان
 الموجبات كلها جزئية اما مطلقة او ممكنة مائتي او ذاتي او صفيين
 وقد ثبت انكاس المطلق الثاني مطلقه ذاته والوصفية مطلقه وصفية
 وكذا في طرف الممكن **قال** وممكن الضروري واللازم يصدقان وصفيين
 لان وصف الموضوع في عكسها يلزم ذاته **القول الأول** الضرورية واللازمة حكما
 فيها ملازمة المحمول لذات الموضوع فاذا عكست هي كانت الذات متصفة
 بالموضوع حين انصافها بالمحمول لان انصافها بالمحمول دائم كما نقول
 كل انسان حيوان دائما وعكسه بعض الحيوان انسان حين هو حيوان
 ولا يجب الدوام بجواز ان يكون وصف الموضوع في الاصل مقادرا وان
 المحمول كما في قولنا كل كاتب انسان دائما **قال** والعرفية والمشروطة اذا اقتيدتا
 بالادوام بقى القيد في العكس لان صفة الموضوع هناك لا يدوم للادام
 والادام المحمول للادام بدو لها وهي في الاصل والعكس واحد **القول**

العرفية والمشرطة الخاصتان وهما اللتان فيدنا بالاداء كقولنا كل جـ
 مادام جـ لا دائما اما مع الضرورة او لا معها فينعكسان الى الوجبة الموجبة
 المحيطة للاداءية وهو قولنا بعض جـ حبس جـ حبس جـ لا دائما اما انعكا
 الى المحيطة للاداءية المطلقة فلما تقدم واما في الاداء واما فلان صفة جـ
 لا يدوم في الاصل لذات جـ لانها لو دامت لها الدوام المحول بدوامها لكن قلنا
 ان المحول ليس بدوام الموضوع واذا كانت صفة جـ حال كونها وصفا للموضوع في
 غيودام كانت في العكس حال كونها محمولة غير دائمة لانها في العكس في اصل
 واحدة **قال** واما السالبة الكلية فان كانت ضرورية انعكست كقوله لا ان
 امتناع انصاف كذا ذات يقال عليها الموضوع بصفة المحول يقتضي امتناع
 كذا ذات يقال عليها المحول بصفة الموضوع وذلك لان امكان انصاف
 مما يقابل عليه المحول بصفة الموضوع يقتضي الخلف وهو كون ذلك الشيء من جملة
 ما يقابل على الموضوع اعني من جملة ما يستحيل ان يقال عليه المحول وذلك لانه
 نقص لانصاف بصفة الموضوع بالفعل يكون من تلك الجملة قطعا فاذا علم
 انه في نفس الامر في الفرض كان من جملة ما لان فرض وقوع الممكن لا يمكن ان
 غير ذات الموضوع فاذا لم يلغ في العلم بان شيئا مما لم يعلم انه من جملة ما هو ذا

الموضوع

الموضوع هو من تلك الجملة **اول** اختلاف الخلقين في انعكاس السالبة الكلية
 الضرورية فقال الفقه انما تنعكس كقوله ضرورية وقال المتأخرون انما
 دائمة والممكن ذهب الى الاول والدليل عليه اننا اذا قلنا ان شيئا من جـ بالضرورة
 فقد حكمنا بان كل ذات يقال عليها جـ للموضوع يتبع انصافها بالمحول وذلك
 امتناع انصاف كذا ذات يقال عليها بالمحول بصفة جـ الموضوع فيصدق لاشئ
 بالضرورة لانه لو لا ذلك لا يمكن انصاف شئ مما يقال عليه المحول بصفة الموضوع
 فيصدق بعض جـ بالامكان لانه يقتضيه والتقدير كذا الضرورية فيصدق
 الممكن لكن صدق الممكن يستلزم الخلف لان ذلك البعض من البا اذا امكن
 بالجميع لم يلزم من فرض وقوعه في كذا فرض واقعا صدق بعض جـ بالفعل
 ذلك البعض من جملة ما يقال على الموضوع اعني في كذا قلنا كذا ما يقال عليه
 قولب عليه واذا كان مع فرض لانصاف بصفة موضوع التي هي جـ بالفعل
 اعني في وقوع الممكن بالفعل من جملة ما يقال على الموضوع وجب ان يكون في
 قبل العرض كذلك والامكان على تقدير وقوع الممكن يكون ما ليس بذات الموضوع
 ذاتا له وهو في يكون وقوع الممكن مستلزما للحال فلا يكون الممكن ممكنا
 نعم وقوع الممكن بالفعل فاذا العلم بان شيئا مما لم يعلم انه من جملة ما هو ذات الموضوع

اعني ما صدق عليه ب هو من تلك الجملة اعني من جملة افراد ^{بنا} اما انه يصير بالبيان
 ذات ج فلا **قال** وكذا ان كانت دائمة بغير هذا البيان اذا بدل فيه امتناع الانصاف
 بعدمه في جميع الاوقات وامكانه بوجوده **اول** السالبة الكلية الدائمة تنعكس
 كقوله بغير هذا البيان اذا بدل في الدليل امتناع الانصاف بعدم الانصاف في جميع
 الاوقات اعني الدائمة وامكانه في نقض السالبة الضرورية بوجوده ^{الاطلاق} اعني
 العام الذي هو نقض الدائم فانه اذا صدق لاشئ من ج ب دائما صدق ^{شئ}
 من ج ب دائما لان عدم انصاف كل ذات يقال عليها الموضوع وهو ^{الموضوع}
 الذي هو ب يقتضي عدم انصاف كل ذات يقال عليها المحول بصفة ^{الموضوع}
 دائما لان وجود انصاف شئ مما يقال عليه المحول بصفة الموضوع يقتضي ^{المخلف}
 وهو كون ذلك الشئ مما يقال عليه الموضوع اعني من جملة ما بعدم ^{الاعنه}
 دائما ولا حاجة في هذا الموضوع الى فرض فرض كما احتجنا في السالبة الضرورية
 الى فرض وقوع الممكن ويحريه انه لو لم يصدق لاشئ من ج ب دائما لصدق
 بغير ج ب بالفعل فيصدق بغير ج ب بالفعل اما بالعكس لا بالان
 العكس واحدة وقد صدق عليها في الاصل الصفتان فكذلك في العكس
 ايضا بغير قولنا بغير ج ب بالفعل الى قولنا لاشئ من ج ب دائما ^{شئ}

بغير ب ليس ب دائما وهو **قال** وكذا ان كانت مشروطة او عينية اما
 الضرورية واللازمة في العكس فمثل ما مر ولما التقيد بالوصف فلا يمكن
 ان يصدق بالموضوع ما يقال عليه المحول في غير الوقت الذي يكون فيه ^{ففي} مصفا
 بالمحول **اول** السالبة الكلية اذا كانت مشروطة عامة او عينية ^{تفككت} عليها
 في كل واحد منهما انكسها بغير ما مر من البيان فانما اذا قلنا لاشئ من ج ب
 بالضرورة ما دام ج فقد حكمنا على كل ذات يقال عليها الموضوع بانصاف
 انصافها بالمحول وذلك يستلزم الحكم بانصاف كل ذات يقال عليها
 المحول بصفة الموضوع حتى يصدق لاشئ من ج ب بالضرورة ما دام
 والواجب انصاف شئ مما يقال عليه المحول بصفة الموضوع وهو ^{مستلزم}
 للمخلف المتقدم في الضرورية اعني لو فرض ذلك الممكن وانما حتى يصدق
 بغير ج ب جميع هو ب بالفعل لاجتماع وصف ج ب في ذات واحدة ^{وقد}
 حكم في الاصل بالاشارة بينهما هك ذلك البحث في العرفية العامة فانه اذا
 لاشئ من ج ب ما دام ج فقد حكمنا بعدم انصاف كل ذات يقال عليها ^{موضوع}
 بالمحول وهو يقتضي عدم انصاف كل ذات يقال عليها المحول بالموضوع
 ولا لا تنصف بعض الذات التي يقال عليها المحول بالموضوع بل بغير ^{تنصاف}

بعض ما يقال عليه الموضوع بالمحمول وهو منافق الأصل هف ^{لغيب} واما
 بالوصف فيها فلا احتمال ان يكون بعض ما يقال عليه المحمول متصفا
 بالموضوع في غير الوقت الذي يكون متصفا فيه بالمحمول فلا يصدق سلب
 الموضوع ^ح دائما بل مادامت الذات متصفة بالمحمول كما يصدق لا شق
 من الكاتب بساكن الامساك مادام كاتبنا في العكس لا بد من قيد الوصف
 لمنه لا يصدق لاشئ من الساكن بكتاب دائما بل مادام ذات الساكن
 متصفة بالسكون فان بعض ما يصدق عليه الساكن يصدق عليه الكا
 حال ذوال السكون فلا يصدق سلب الكاتب دائما قال وفي المقيد
 منهما بالادوام بقي المقيد في البعض لان الأصل يقتضي كون كل ما في
 عليه الموضوع موصوفا بالمحمول وقاما فيعكس جزئيا واما انقضاء ^{سلب}
 اللازم مع الوصف جعله لا دائما بحسب الذات في البعض قال المقيد
 بالادوام هو المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكس كل واحد ^{فلن}
 منها الى عامتها مع القيد بالادوام في بعض الافراد لا كلها فان اذا
 لا شئ من ^ب ^ج مادام ^ج لا دائما يصدق في عكس لاشئ من ^ب مادام
 لا دائما في البعض اي يصدق بعض ^ج بالاطلاق لان الأصل يقتضي

كل ما في

كل ما يقال عليه ^ج فانه موصوف بالمحمول لان الادوام السلب ^{فرد} ^{فرد} يستلزم
 صدق ^ب ^ج على كل فرد فرد فيصدق قولنا كل ^ج ^ب بالاطلاق ^ب ^ج
 جزئية فيصدق بعض ^ج بالاطلاق والاصل يستلزم لاشئ من ^ب ^ج
 مادام ^ب ^ج لما مر في العامتين واذ انضمت هذه السالبة الى الموجبة الجزئية
 جعله لا دائما بحسب الذات في البعض فيصدق لاشئ من ^ب ^ج مادام ^ب ^ج
 مادام ^ب في البعض وهو المطلق والاصل في ان هذه السالبة مركبة من سالبة
 مفيدة عامة ومشروطة ومن مطلقة عامة موجبة كلية والاولى تنعكس
 كعكسها والثانية تنعكس موجبة جزئية مطلقا قال والمكانة المطلقة
 لا تنعكس لاحتمال ان يسلب وصف غير ضروري بالقوة او بالفعل عما يكون
 ضروري الثبوت له كالكتابة من الانسان اول السالبة الكلية اذا كانت
 ممكنة سواء كانت عامة او خاصة او مطلقة لا تنعكس لانه محتمل ان يكون
 خاصة ضرورية الثبوت له ويمكن سلبها عنه فانه يصدق سلب تلك
 الخاصة عن ذلك الشئ بالقوة او بالفعل ولا يصدق سلبها عما كان
 يصدق لاشئ من الكاتب انباء بحجة من الجهات لان كل كاتب هو انسا
 بالضرورة قال وكذلك في الوصفيات واعتبر امكان سلب الكاتب

او بالفعل عن محرك اليد عند التحريك وامتناع عكسه **اول** الممكنات الوصفية
او المطلقات الوصفية اذا لم يكن عريف لا تنعكس في السلب ايضا لما مر
منه من محرك اليد بكتاب لا يمكن او بالاطلاق حاشي هو محرك اليد
ولا يصدق لا شيء من الكتاب بمحرك اليد يعني هو كتاب لا يمكن العام
لان كل كتاب فهو محرك اليد بالضرورة مادام كانا هذا ماء الكتاب
وهو غير تام لان مثاله هذا دل على عدم الانعكاس وصفيا ولا
في المثالان فصدق لا شيء من الانسان بكتاب يعني هو انسان ولا
لا شيء من الكتاب بانسان مطلقا يعني من الجهات والتقدير بالامام هنا
ان نقول المطلقات احصها الوقفية لانها احص من المنتشرة التي هي
من الوجودية الالائية التي هي احص من الوجودية اللا ضرورية واذا
لم ينعكس المحض ليعكس لام لان العام لازم الخاص وانما لم ينعكس
الوقفية لانه يصدق قولنا لا شيء من القمر بمخفف بالضرورة وفي التبع
لا دايما لا يصدق لا شيء من المنتسفة بقرينة من الجهات **قال** واما
السالبة الجزئية فلا تنعكس لعمدة سلب الخاص عن بعض العام وامتناع
عكسه **اول** السوال الكلية التي لا ينعكس كالممكنات والمطلقات

لا يمكن

لا ينعكس جزئية وهو ظاهر لانعكس بما ذكره الكلية وان لازم العام لازم الخاص
واما السوال التي تنعكس كليتها فتغير الخاصيتين لا ينعكس لان الضرورية لخصها
لا ينعكس واذا لم ينعكس الخاص عن بعض افراد العام بالضم ولا يصدق العكس
بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان **قال**
الا في المشروطة والعرفية الخاصيتين فان الاصل فيهما يقتضي ان يكون
لشيء وصفان متنافيان يوجد كل منهما في وقت كما سلب منه
احدهما لا دايما بل عند وجود الاخر كذلك الاخر سلب عند لا دايما بل
وجود الاول وهذا العكس مع ما يتبعه في ابواب الاقضية مما مر عليه
الفاصل انظر الدين الابرار **اول** واما المنطقيين حكموا على الا
ان السالبة الجزئية لا ينعكس وهو حق في الخاصيتين اما المشروطة الخاصة
الخاصة فانها تنعكس كانهما مثلا انا صدق بغيره ليس بامام
لا دايما افق ذلك تناقض وصفية وبالصداق في ذات وجوده
واحد من الوصفين في وقت اما ج فلانه عنوان الموضوع واما ب فلا بنا
حكمنا بلا دايما السلب فيلزم ثبوت المحجيات واذا تناقيا في تلك الدار
وصدق كل واحد منهما عليها صدق سلب كل واحد منهما عنها **والله**

لم تنعكس العام واما ضرورية
لا ينعكس في جميع شئها الخاص

عدم

الآخر فاذا صدق الاصل صدق العكس فيصدق بعض ليس **ج** مادام **ب**
 لا دائما وهو الملو وهذا العكس مما عثر عليه ابن تيمية الذي المفضل بن عمر البصري
قال ولما عكس القيقض فانكاح الموجبات والسوالب المذكورة في العكس
 المستوى باعيانها يتبادل فيه وذلك في كل قضيتين لم يوجد موضوعهما
 مرجح حيث انه منصف لهما اذا كانت متقدمي الموضوع والكيفية متقابلتي
 بالتفصيل والعدول كانتا متلازمين متقدمي الجملة كما مر ذكره ثم اذا
 اخذنا لكل قضية عكس ملازمها المتخالفة لها في الكيفية ان انعكست
 حكم العكس بعينه الى مخالفة الكيفية تلك الجملة ثم اذا اخذنا ملازم
 العكس عادت كقيمتها الى ما كانت في الاصل فكانت عكس نقيضه وملازمه
 او لا يعكس ملازمه فلا عكس نقيضه **اول** عكس النقيض هو تبديل
 كل واحد مطر في القضية بنقيض الآخر والعكس المستوى يتبادلان في الا
 حكم السوالب في المستوى حكم الموجبات هناك حكم الموجبات هناك
 حكم السوالب هناك مثلا السالبة الكلية اذا كانت مفورية او دائمة
 فيشترط في عامة او عر فيه عامة انعكست كقيمتها في المستوى **هنا**
 يعكس الموجبة الكلية اذا كانت مفورية او دائمة او احدى العامتين

واذا كانت احدى الممكنات او المطلقات لم يعكس هناك المستوى **الجزئية**
 الكلية اذا كانت احدى الممكنات او المطلقات لم يعكس هناك **السوالب**
 هناك لم يعكس الا الخاصتين والموجبات الجزئية هناك لا يعكس الا الخاصتين
 والموجبات الكلية والجزئية يعكس هناك جزئية وصفية ان كانت
 مفورية او دائمة او احدى الوصفيات مفيدة بالادوام **الحا**
 والسوالب الكلية والجزئية هناك يعكس جزئية وصفية اذا كانت
 او مفورية او دائمة واذا كانت الموجبات هناك مطلقة او ممكنة
 انعكست كقيمتها جزئية هناك فذهب التبادل في الاحكام بين **العكس**
 والدليل على الانعكاس يبقى على مقدمه هي ان السالبة المعدول مع
 الموجبة المحصلة وبالعكس يتلزمان اذا اخذ موضوعهما من حيث
 انه ثابت بحيث لا يبقى الموجبة احسن وذلك اذا التزمنا في الموضوع **الكيفية**
 وتقابلنا في المحول بالعدول والتفصيل فاذا صدق كل **ج** هو **صدق**
 لا شئ من **ج** ليس **ب** ولا في بعض **ج** هو ليس **ب** وكان كل **ج** هو **ب** هو **ب**
 وكذا بالعكس ولا صدق بعض **ج** ليس هو **ب** وقد كان لا شئ من **ج**
 هو ليس **ب** هو **ب** لا متناع سلب الباء عن كل **ج** وسلب الباء عن بعض

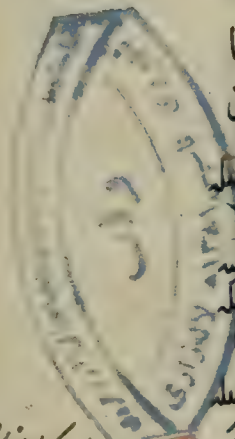
ههنا

فالسوالب الكلية والجزئية
 مطلقة وممكنة انعكست
 جزئية **ب**

لا يتناقض صفة القضية على شيء واحد وإنما قدنا الموضوع بالثبوت
 فلا يتناقض كذا ما فهمنا بصلته ان عند عدم الموضوع ولما عند وجوده
 فاذا السالبة والموجبة يتلادان ويتفقان في الجهة فاذا تمت هذه
 القاعدة فقول اذا اخذنا لكل قضية كقولنا كل ج ب مثلا عكس ملأنا
 اعني عكس لا شيء من ج هو ليس ب وهو لا شيء مما ليس ب ج المخالفة لا
 في الكيفية لانها سالبة والاصل موجبة ان انعكست السالبة الملائمة
 للاصل تنقل حكم العكس بعينه الى مخالفة الكيف تلك الجهة التي
 للاصل ثم اذا اخذنا ملازمة العكس اعني اخذنا كل ليس ب هو ليس ب
 اللازم للعكس الذي لا شيء مما ليس ب ج عادت الكيفية وصارت اجابا
 كما كانت في الاصل وكان هذا عكس التقيض من الـ في المواد اذا اصل
 كل انسان حيوان بالضم صدق لانه وهو لا شيء من الانسان فهو
 بالضم لتوافقهما في الموضوع والكمية وتخالفا في الكيف فتناقضهما
 في المحول فكانتا متناقضتين على ما تقدم ثم بعكس هذا اللازم وهو
 ضروريه كعنه فيصدق لا شيء مما ليس ب حيوان ما بان بالضم و
 السالبة يلزمها موجبة موافقة في الموضوع والكمين متناقض في المحول

هو

وحي كل ليس ب حيوان ليس بانسان بالضم وهو الذي جعلناه ممكن التقيض
 فعلى هذا كل قضية ملازمة لها كالمسالبة المعروفة الموضوع التي
 لا يلزمها موجبة لعدم الموضوع ممكن تقيضها وكذلك كل قضية لها
 لازم لكن لا عكس لكانا الموجبة المطلقة المستلزمة للسالبة المطلقة التي
 لا ينعكس فانها لا ينعكس عكس التقيض ايضا **قال** ولما الشرطية **فالمستقلة**
 تنعكس موجباتها جزئية وكعنه في اللزوم والاتفاق وساليتها الكلية
 كعنه مطلقا ولا ينعكس جزئيتها وساليتها سهل ولا يدخل العكس **المستقلة**
 لعدم تمايز اجزائها بالطلع **اول** الشرطية اما متصلة او منفصلة والمتصلة
 اما موجبة كلية او جزئية واما سالبة كلية او جزئية ينعكس جزئيه موجبة
 ان كان الاصل لزوميا والاتفاقية فانه اذا صدق كل ا كان او قد يكون
 اذا كان آي ج قد يكون اذا كان ج د فآب ولا فليس البتة اذا
 ج د فآب فاما ان ينعكسه الى ما يضاد الاصل ويناقضه او يجعلها
 كبرى للصغرى وينعكس ليس البتة او قد يكون اذا كان آب فآب هو
 والسالبة الكلية ينعكس كعنه في اللزوم والاتفاق فاذا صدق ليس
 البتة اذا كان آي ج فليس البتة اذا كان ج د فآب ولا فليس البتة اذا



فانقص الوجه سرور كان كنهه وفوقه

ج دقأت ثم فعل ما تقدم في الموجبة من العكس واستعمال القياس والسالبة
 لم ينعكس فانه يصدق فيكون اذا كان هذا الحيوان انسانا ولا يصدق
 فيكون اذا كان انسانا فهو حيوان بل انه كلما كان انسانا فهو حيوان بالضرورة
 المتصلة فلا يدخل للعكس فيها لعدم تمايز اجزائها بالطبع في الترتيب فان
 المقدم لما يتميز عن الثاني في كونه مقدما وكون الثاني مالا يابا الوضع على
 ما تقدم
 هذا الحكم العكس وقد تبين حال الكمية والجهة اعني الحكم
 الخفاطة في بعض الصور واما الكذب فاعلم ان لا يحفظ ان
 الخاص على جميع اشخاص العام كاذب ايجابا وسلبا وعكسهما بالوجهين
 صادق **اول** اراد بالعكس المستوى والقيض وقد تبين ان الكمية والجهة
 قد يحفظ في بعض الصور كما في السالبة الضرورية ولا يحفظ في بعض
 الصور كالموجبة الكلية الضرورية واما الكذب فلا يحفظ **لعكس**
 على ما تقدم لان حمل الخاص على جميع اشخاص العام كاذب ايجابا وسلبا
 انه يكذب كل حيوان انسان ولا ينفي من الحيوان بافان وعكسهما
 ايجابا وسلبا صادق بالوجهين اما الموجبة فان عكسها المستوي **وهو**
 قولنا بعض الانسان حيوان صادق واما السالبة فان عكس نقيضها

وهو ليس بعض ما ليس بافان ليس حيوان صادق في المتابعة في الكذب
 غير ثابتة **الفصل** في القياس القياس قول مشتمل على احوال يلزم من
 بالذات قول اخر بعينه اضطرارا لقولنا ان كل انسان حيوان وكل حيوان
 فانه يلزم من نقيضها بالذات ان كل انسان جسم وذلك قياس وهذا
 وكل واحد من القولين مقدمة وهي قضية جعلت خبر قياس واجزائها واحدة
اول لما فرغ من البحث عن القضايا واحكامها شرع في البحث عن القياس
 المركب نهائيا انه المفيدة لكتساب المصديقات وهو جزء الغرض من هذا العلم
 وعرف القياس بانه قول مشتمل على احوال يلزم من نقيضها بالذات قول اخر
 بعينه اضطرارا لقولنا شامل للموضوع والتخييل كما ان القياس يطلق على الـ
 الذهنية المتألفة باليقاد هنيئا ينادى به الى النتيجة يطلق على اللفاظ **المعمية**
 التي يلزم منها النتيجة وابدوا التامل الامر في تحديد مثل سابق بل واجب
 مشتمل على احوال احتراز من القضية الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس
 وكلف نقيضها وقولنا يلزم من نقيضها بالذات قول اخر من احوال التي
 شيئا وانما قلنا من نقيضها لا مالا تسو صديق المقدمات بالفعل بل
 بحيث لو صدقت لزوم منها المخط وقولنا اخر احتراز من مجموع اي قضيتين

للمسرح



قولنا ان كان آت بـ فـ ذلك آت بـ ينفع في هذه النتيجة جزء من الشرطية
 التي هي مقدمة الاستثنا في في مذكورة بالفعل في القياس او نقول لكن ليس
 جـ درج فليس آت بـ فنقولنا ليس آت بـ ان تقيضه مذكورة في القياس ^{هنا}
 استثنا في الاستثنا له طرعا الاستثناء **قال** والافتراف قد يتالف من جملة
 ومن شرطيات ومن كليهما وبهذا الجمليات ففقول ما تمثله افتراف
 ونتيجته يشارك كل واحد من مقدمتيه بجزء وكذلك المقدمة متار
 وبهي موضوع النتيجة حدا اصغر ومشارك كنهافه مقدمه صغرى ومحوها
 حدا اكبر ومشاركها مقدمه كبرى والمشارك بين المقدمتين حدا اوسط ومن
 شأنه ان يجمع الحديين ويشقطن بينهما نتيجة واقتراجه مع الحديين ^{شكل}
اول الافتراض قد يتالف من الجمليات كما مثلنا في قولنا كل انسان ^{حيوان}
 وكل حيوان جسم وهو المؤلف من عمليات حرة وبهي القياس الشرطي كما لو
 كل كان آت بـ فـ ودوكل دة وبهذا بالعمليات الجمليات لها السبب ففقول
 ما تمثله في قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم افتراف
 محلي ونتيجته وهي قولنا كل انسان جسم يشارك المقدمة الاولى في الانسان
 والثانية في الحيوان في يشارك كل واحدة من المقدمتين بجزء وكذلك كل

لم يكن مذكورا
 القياس لان

وبهي التباس المحاكاة وقد
 سال في شرطيات محض
 او منها وعمليات

واحدة من المقدمتين يشارك النتيجة بالجزء الذي يشاركها فيه وبهي
 النتيجة وهو الانسان حدا اصغر ولا بجزء بالنسبة الى محوها وبهي المقدمة
 التي يشاركها فيها صغرى وهي قولنا كل انسان حيوان ومحوها بهي حدا اكبر
 والمقدمة التي يشاركها فيها كبرى وهي قولنا كل حيوان جسم وبهي المشترك
 بين المقدمتين وهو الحيوان حدا اوسط ومن شأنه ان يجمع الحديين ^{صغرى}
 والا كبرى نتيجة وهي قولنا كل انسان جسم اي بوجوب انساب الكبر الى ^{صغرى}
 بالانجاب والسلب والانجاب بالانفا والسلب فاطعا ويشقطن هذا الحد
 الاوسط من بين الحديين وقوله ويشقطن بينهما واقتراجه الاوسط
 مع الحديين بئى شكلا **قال** فان كان محمول الصغرى موضوع الكبرى فهو
 اول الاشكال وان كان محمولها معا فثانيها او موضوعها فثالثها وعلى
 عكس الاول ولينها **الاول** بعد الاشكال بحسب فيه الاوسط الى الحديين ^{الماز}
 وهي في موضع الاربع لان الحد الاوسط اما ان يكون محمول الصغرى موضوع
 الكبرى وهو الاول او محمولها وهو الثاني كما نقول كل كـ جـ بـ ولا شيء من آت
 او موضوعها وهو الثالث كقولنا كل جـ بـ وكل جـ آ او موضوع الصغرى
 محمول الكبرى وهو الرابع كما نقول كل جـ بـ وكل جـ آ **قال** واما يمكن وقوع ^{واحد}

جامعا
 وقع حشوا او ترتيب الكلام
 ومن شأنه ان يجمع من الحديين
 ينتج ويسقط منها

من المصوبات في كل مقدمه فقران كل شكل ستة عشر وهي ضرورية لبعضها
منج وبعضها عقيم وللاحتاج شرائط وقد يشترك الاشكال في عقيم ^{الموافق}
من سالبين لا يلزم احدهما موجب ومن جريئين مطلقا ومن صغرى سالبة
لا يلزمها موجبة كبراهنجية وهذه المشتركات لوارم الثلاثة الاول ^{يط}
للاخر **اول** فدرعت ان القضية المحصورة اما ان يكون كلية وجريئة وعلى
كلما التقديرين فاما موجبة وسالبة فاقسامها اربعة على ما تقدم فاذا
اشتمل القياس على مقدمتين كل واحدة منهما على اربعة اقسام ^{لا يكون} لزم ان
خروج كل شكل ستة عشر من مخرجه لاربعة في قسمها ستة عشر ^{بعضها}
منج وبعضها عقيم وللاحتاج شرائط يات وقد يشترك الاشكال لاربعة
في انه لا قياس منها عن سالبين لا يلزم احدهما موجب وهذا العيد ^{الاخر}
لم يذكره الاول ولا بد منه حصول النتائج عن سالبين اذا استلزم ^{لها}
موجب ومن جريئين مطلقا ولا من صغرى سالبة بسيطة لا يلزمها ^{احد}
كبراهنجية وهذه المشتركات لوارم شرائط الاشكال الثلاثة الاول ^{بعضها}
للاخر على ما يات بما ندفع شرطين اخرين يذكروا بعد **قال** ثم لكل شكل ^{طال}
شرط الاول لاجاب الصغرى وكلية الكبرى وتشادك الثانية في ثا شرطية

بعضها

ويعتصم باختلاف المقدمتين في الكيف بالفعل وبالقوة ويشادك ^{لث}
ايضا في اولها ويعتصم بانه لا بد فيه من كل ويفرد الرابع بعد ^ط
بالثلاثة المشتركة بشرطين عديمين وهما ان لا يجمع السلب ^{الموجبة}
في مقدمتين منعكسة ولا لاجاب المقدمتين لاجابا لا يلزم سلب ^{بعضها}
الصغرى **اول** لكل شكل من الاشكال لاربعة شرائط فاول شرطية
لجاب الصغرى وكلية الكبرى والثانية شرطية اختلاف المقدمتين ^{لها}
والسلب كلية الكبرى فقد شاركت الاولى في ثا شرطية وهو كل الكبرى
واختصم باختلاف كيفا ياب المقدمتين اما بالفعل بان يكون احدهما ^{احدهما}
موجبة والاخرى سالبة واما بالقوة بان يكونا موجبيين ويلزم
سالبة او سالبين يلزم احدهما موجبة فانهما وان لم يختلفا الكيف
فلا لكتهما في قوة المختلفين وهذا ينجم السلب لانك شرط لجاب
الصغرى وكلية احدهما فالشرط موافق للشرط الاول من الشكل الاول
من الشكل الاول واختص بكلية احدي المقدمتين وللشكل الرابع ^{شرطية}
خمس احدها ان لا يكونا سالبين لا يلزم احدهما موجب وثانيهما
ان لا يكونا جريئين وقال لهما ان لا يكون الصغرى سالبة بسيطة ^{لث}

جزئية وهذه الثلثة هي المقدمة واتباعها عدم استعمال السالبة الجزئية
غير الخاصية فيدو خاسمها ان يكون المقدمان موجبيين بسيطين
والصغرى جزئية بل في كانت الصغرى موجبة جزئية كانت الكبرى سالبة
كلية او موجبة مركبة يستلزم سالبة كلية وبآية بيان موجبة كلية مركبة
يستلزم سالبة كلية وبآية بيان هذه التناظير في كل شكل **ال** فقتدير
الفرق بين المنهج بحسب البسيط من كل واحد من الاولين اربعة ومن **الثالث**
ستة ومن الرابع خمسة ولما بحسب التركيب من كل واحد من الاولين
ثمانية ومن الاخرين اثنى عشر **ال** لما شرطنا في الامثلة الجواب للصغرى
الكبرى سقط من صغرى وديا السنة عشر اثنى عشر هي الصغرى سالبة كلية جزئية
مع المحصولات الاربع وذلك ثمانية والكبرى الجزئية موجبة وسالبة مع
الموجبيين وذلك اربعة اربعة فيبقى المنتج اربعة **والثالث** لما شرطنا فيه اختلاف
المقدمين وكلية الكبرى سقط منه المقدمان المتفقان بالبسيط والجابج
كلية وجزئية ومختلفين في الكم وذلك ثمانية اضرب والمقدمان
المختلفان كيفاً مع جزئية الكبرى وذلك اربعة اربعة فيبقى المنتج اربعة
والثالث لما شرطنا فيه الجواب للصغرى وكلية احدى المقدمين سقط

الصغريات

الصغريات السالبة مع اية الكبرى انقفت وهي ثمانية والجزئتان مع الجابج
الصغرى وهو ضربان ففي المنتج ستة **والرابع** لما شرطنا فيه عدم استعمال
السالبين والجزئتين والسالبة الصغرى مع الكبرى الجزئية والسالبة
والموجبيين مع جزئية الصغرى سقط عندها احد عشر السالبان في
اربعة والجزئتان وهي ثلثة والسالبة الكلية الصغرى مع الموجبة الجزئية
الكبرى وهو ضرب واحد والسالبة الجزئية مع الموجبة الكلية وهو ضربان
والوجبتان مع جزئية الصغرى وهو ضرب واحد ففي المنتج خمسة
هنا مع بساطة المقدمات امام اعتبار المركبات والمنتج في الاول
ثمانية لان الاربعة التي مع الجابج الصغرى ينتج مع سلمها اذ كانت
السالبة مركبة يلزمها موجبة **والثاني** الاربعة التي في الشكل الثاني
يقعدها ينتج ثمانية ايضا **والشكل الثالث** يتضاعف فيكون المنتج فيه
اثنى عشر **والرابع** لما شرطنا فيه انما هو كلية احدهما لا غير ذلك **الشكل**
الرابع لان الشرط فيه كلية احدهما فيسقط الجزئتان موجبين وبسائط
ومختلفين وذلك اربعة فيبقى اثنى عشر **وال** **النتائج** تابعة **لحسب**
المقدمين في الكم مطلقا والكيف اذ لم يكن جابجا **ال** **ال** ذكر المقدما

ان النتيجة تتبع اخر المقدمات لانها فيهما فلا يفتقر عليها وهذا صحيح
 فان احدا من المقدمات اذا كانت جزئية كانت النتيجة كذلك واما في
 فانما يصح لو كانت السوال بسيطة اما اذا كانت مركبة فقد يكون النتيجة
 موجبة واما في الجهة ففقد تفصيل يأتي في المختلطات **قال** فالاول
 عام الاشراج ولا يبيح الثالثة موجبة والثالث كلية والرابع موجبة
اول الشكل الاول يبيح المحصورات الاربع فهو عام الاشراج بالنسبة
 الى المحصورات الاربع واما الثالث فلا يبيح الايجاب واما يبيح السلب
 والثالث لا يبيح الكلية والرابع لا يبيح الموجبة الكلية وينبج المحصورات
 الثلاثة ما ياتي بان ذلك كلية **قال** والقياس منه كامل من الاشراج
 كيعض ضرب شكل الاول ومنه غير كامل يحتاج الى بيان كالثلاثة
 الاخيرة واحوجها الرابع **اول** القياس منه كامل من الاشراج كيعض
 ضرب شكل الاول وهو الذي يكون صغره موجبة فعلية ومنه غير
 يحتاج الى بيان كيعض ضرب الاول وهو الذي يكون صغره ممكنة او سالبة
 مركبة وكلاهما لا يشكال الثلاثة الاخيرة واحوجها الرابع الخالفه الثاني
 في كليتي المقدمات **قال** الشكل الاول ان لم يكن الاصغر دخلا بالاجزاء

كلية

خلافه

تحت الاوسط او في حكم الداخل ولم يكن الحكم شاملا لجميع الاوسط لم يجب
 ان يفتقر حكم الاوسط اليه **قال** هنا بيان واشتراط في الاول اعني
 الصغرى وكلية الكبرى لان الصغرى لو كانت سالبة لم يجب ان يفتقر
 الحكم اليها كبر من الاوسط الى الاصغر لبيان الذات كما نقول لا يفتقر
 بغرض كل فوس حيوان لا يبيح السلب لو قلنا وكل فوس ساحل لم يبيح الا
 ولو كانت الكبرى جزئية جاز ان يكون البعض المحكوم عليه الاكبر غير
 ما حكم به على الاصغر فلا يلائم الاوسط كما نقول كل انسان حيوان وبعض
 الحيوان فوس والمقصود ان اشار الى اشتراط الامر الاول بقوله وان لم يكن
 الاصغر دخلا بالاجزاء تحت الاوسط وقوله وفي حكم الداخل اشار الى ان القياس
 وان كانت الصغرى سالبة اذا كانت مركبة يلزمها موجبة باعتبارها ^{يكون} **قال**
 دخلا باعتبار السلب يكون في حكم الداخل ويكون ممكنة واسار الى اشتراط
 الامر الثالث بقوله ولم يكن الحكم شاملا لجميع الاوسط **قال** والضرب
 من موجبتين كليتين يبيح موجبة كلية كما مرنا به او لا وان كانت كليتين
 كبراهما سالبة يبيح سالبة كلية والثالث من موجبتين صغرها جزئية
 يبيح موجبة جزئية والرابع من صغرى جزئية وكبرى سالبة يبيح سالبة

والجميع يتى وقد اتى المحصولات الاربع فهذا بحسب القول المطلق **الاول**
 باعتبار النظمين سقط اثني عشر علما تقدم في المنتج في الشكل الاول ^{بقه}
 اثنى عشر من موجبتين كلتيهما ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب آية
 وكل منتج كل ج ب آ والثنائي من كلتيهما والاكبرى سالبة ينتج سالبة كلية
 كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب آ ينتج لا شيء من ج آ الثالث من موجبتين
 والصغرى جزئية والاكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ج ب آ
 ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب آ ينتج ليس بعض ج ب او اناج
 هذا السابح يتى بانه وظهر ان هذا الشكل صحيح المحصولات الاربع هذا
 بحسب القول المطلق من غير تفاوت الاشياء من الجهات **قال** واما اذا
 الجهات فقولنا اذا كانت الصغرى سالبة بلوغها موجبة فافترقنا مع الكبرى
 ينتج بقوة الاحجاب ما ينتج الموجبة **الاول** السالبة المركبة التي يلزمها موجبة
 كالعرضة الخاصة والشرطة الخاصة والوجوديات يجوز استعمالها
 في الشكل الاول لا اشتغالها على عقد الاحجاب وسلب الاناج انا هو باعتبار
 عقد الاحجاب وينتج هبوت ما ينتج الموجبة مثلا اذا صدق لا شيء من ج ب
 مادام ج ب لا دائما وكل ج ب آ بالضرورة ينتج كل ج ب آ بالضرورة لان الصغرى

اب ام

ينتج بعض ج ب الى ان ينتج
 موجبة كقولنا كل ج ب
 سالبة كقولنا
 الف

مركبة من مفرد عامه سالبة وموجبة مطلقة عامه وهي كل ج ب فاذا جعلنا
 صغرى الكبرى ينتج ما قلناه ولما كان الاحجاب والسلب هنا تقطيعين لان ربط
 محمولات هذه القضايا بالى موضوعاتهما في نفس الامر بما هو بالامكان المثال
 للاحجاب والسلب بالوجود المشتمل عليهما كانت مثل هذه اقيسة ولا يخرج
 عن مطلق القياس كون المناجح لا ذهابا **قال** والصغريات العقلية التي تصح
 دخول الاصغرى في الاوسط ما يجعل مع الكبرى ذاتية ينتج كالأكبرى لان الاوسط
 فيها بعض جزئيات الاوسط فحكمة حكمها **الاول** الصغرى في هذا الشكل اما
 ان يكون فعلية او ممكنة واذا كانت فعلية فالأكبرى ما ذاتية او وصفية
 فان كانت ذاتية فالنتيجة كالأكبرى فانما اذا قلنا مثلا كل ج ب ب آ
 وكل ج ب آ بالضرورة فقد حكمنا في الصغرى بان ج بعض جزئيات ب ب فيصدق
 عليه ما يصدق عليها لان قولنا في الكبرى كل ج ب آ بالضرورة شامل لكل
 الجزئيات التي من جملتها ج ب فيكون ج ب بالضرورة او هو المطلق **قال** والصغرى
 الممكنة مع الكبرى الخالية عن الصدوق والدوام ينتج ممكنة لان الاوسط
 غير داخل في الاوسط الا بالوقوع **الاول** الصغرى الممكنة في هذا الشكل ^{هـ}
 جماعة الى انما لا ينتج مطلقا والاهم ان اخيار من هب الى على اناجها ونقصه

ان الكبرى اما ان يكون ضرورية مطلقة او دائمة مطلقة ولا ضرورة
دائمة فان لم يكن ضرورية ولا دائمة فالنتيجة ممكنة اما عاندا ان كانت الكبرى
غير ممكنة او خاصة ان كانت الكبرى ممكنة اما اناج الممكنة العارضة لان
الصغرى لو فرضت واقعة لانج القياس كالكبرى لما مر اذا صدقت كما
عاقدين ممكن كانت ممكنة والا كان مالم يكن ممكن طاقدين وقوع
وهو محتمل يكون فعلية لان الصغرى غير داخل بالفعل تحت الاوسط ولما
اخراج الممكنة الخاصة فلان الممكنة اذا تراكبت مع احد الطرفين في الكبرى
ممكنة عاندا وان تراكبت مع الجزء الاخر اختلف لذلك الجزء في الكيف اختلف
النتيجة الاولى فتتركب منهما ممكنة خاصة **قال** ومع الكبرى الضرورية
او الدائمة ينتج كالكبرى لان مكان الصغرى يقتضي ان لا يكون للاوسط
ذات بغير ذات الا صغرى والكبرى يقتضي ثبوت الاكبر لما هو ذات
فيل انضافه بالوسط ومعه وبعد فخرج الصغرى الى الفعل بحسب
المحمول يقتضي لردام النتيجة وضوورها لا يقتضيها الا بالقياس الى الفعل
لانه ثابت في نفس الامر قبل حرجها الى الفعل **اول** اذا كانت الصغرى
ممكنة والكبرى ضرورية او دائمة كانت النتيجة تابعة للكبرى لان الصغرى

الممكنة يقتضي عدم المغايرة بين ذات الصغرى والوسط والامتناع لاجل
الوسط على الصغرى بالاجاب محل هو هو واذا كانت الذات واحدة فكما
صدق على ذات الاوسط فهو صادق على ذات الصغرى لكن الكبرى يقتضي
الاكبر لما هو ذات الاوسط قبل انضافه بالوسط ومعه وبعد
ما ينافيه في شرائط الموضوع بالقياس لو داما يكون ثابتا للصغرى كذلك
اذ قلنا لا حرج بالامكان وكلاهما بالضرورة فانه ينتج كل ج انا الصغرى
لان الصغرى يقتضي اتحاد ذات ج ب وقد صدق في الكبرى طاقدا
ب ا ع ف ذات ج ا بالضرورة فيصدق النتيجة هذا بالنسبة الى ما في نفس الامر
واما بالنسبة الى الدهن فان فرض وقوع الممكن يقتضي ضرورة النتيجة او
دوامها لانه حجب بغير ذات الصغرى ذات الاوسط وهذا الاقتضاء
انما هو ضد الفعل الا ان فرض وقوع الممكن اقتضاه ونفس الامر لان
الوقوع دل على ضرورة النتيجة ونفس الامر قبل وقوع الممكن الى الفعل
لم يكن مقتضيا له في نفس الامر استعماله كون مالم يكن ضروري ضروري
على تقدير وقوع الممكن الذي لا يستلزم المحم **قال** والوصفات اذا
ما جدي المقدمات سقط اعتبارها في النتيجة لسقوط ما يتعلق بها

اعني الاوسط **اول** اذا كانت احدي المقدمتين وصفية اما الصغرى
او الكبرى سقط اعتبارها في النتيجة كقولنا كل متحرك متغير مادام
وكل متغير جسم فانه يتبع كل متحرك جسم غير متغير بالوصف ولكن اذا
فلنا كل انسان نام وكل نام ساكن مادام ناما فانه يتبع كل انسان ساكن
من غير اعتبار الوصف والسبب ان الوصف مغلق بالاوسط والاول
ساقط في النتيجة فيسقط ما يتعلق به اما اذا اعمت فان استلزمنا الدوام
انجبت كالمقدمتين او تابعة لاحصل الوصفين **اول** اذا كان
اعتبار الوصف ثابتا في المقدمتين معا كانت النتيجة وصفية ثم الرضا
ان اتفاقا كالمشرط طين والعقيق كانت النتيجة تابعة لها وان اختلفا
والعقبة كانت النتيجة تابعة لاحصل العقيقين **الاول** كل جرب بالضرورة
مادام جرب وكل جرب بالضرورة مادام جرب فانه يتبع بالضرورة كل جرب مادام
لان ان ضروري لوصف الماء الضروري لوصف الخبز فيكون ضروريا
لوصف جرب لان الضروري للضروري ضروري مثال الثاني اذا بدلت
او الكبرى الصغرى بعقبة بان حذفنا فيها الضرورية فان النتيجة عقيمة لان
للضروري دايما والضروري للدايم دايما ولو قيل هنا بان النتيجة ضرورية

كالم

وقبه كان جيدا **قال** وكذلك ان استلزمنا الكبرى فقط **اول** اذا
الكبرى فقط الدوام دون الصغرى كانت النتيجة وصفية ايضا تابعة
لاحصل الوصفين اعني وصف الصغرى لخلو عن الدوام كما لو كانت
مطلقة وصفية كقولنا كل جرب حين هو جرب والكبرى عقيمة كقولنا كل
مادام جرب فان النتيجة مطلقة وصفية وهي قولنا كل جرب حين هو جرب لان
الشيء الثابت بعينه اعني وصفه لا يمتنع ان كان كانت الكبرى مشروطة
كانت النتيجة كذلك لان الاكبر ضروري لوصف الاوسط والثابت لوصف
الاوسط فيكون الاكبر ثابتا لوصف الاوسط وكقولنا ان النتيجة هنا ضرورية
وصفية كان جيدا **قال** اما ان استلزمنا الصغرى وحدها **اول**
احديهما سقط اعتبار الوصف لهما لاختلاف الوقتين **اول** ان استلزمنا
الصغرى وحدها الدوام دون الكبرى كما نقول كل جرب مادام جرب
بآحين هو جرب او لم يستلزم احديهما كقولنا كل جرب حين هو جرب
وكل جرب آحين هو جرب فان الوصف يسقط اعتبارا في النتيجة لاحتمال
ان يكون الوقت الذي حصل الاوسط للاصف فيه غير ذلك الوقت
حصل الاكبر للاوسط فيه لان الصغرى دلت على حصول الاوسط لدايم

الاضحى جميعا هو الوصف
مادام وصف الاصف

مت
ستلزم

الاضحى

الاضحى

الاضحى

الاضحى

الاضحى

الاضحى

الاضحى

الاضحى

الاضحى

الاضحى

الاضحى

والكبرى ^{فلا يلزم} ان يحصل الاكبر لذات الاوسط حتى يحصل وصف ^{فلا يلزم} الاوسط
 حصول الاكبر لذات الاوسط حتى يحصل وصف ^{فلا يلزم} الاوسط
 لذات الاوسط حتى يحصل وصف ^{فلا يلزم} الاوسط
 هو وقت حصول وصف الاوسط فذلك غير معلوم فيكون النتيجة مطلقة
 ان كانت المقدمات فعليتين وممكنة عامة ان كانت احدهما او كلاهما
 ممكنة وصفية **قال** والصغرى الدائمة والصغرى مع الكبرى
 والمشرطة العامتين يتبعان دأيم ان لم يعم الصغرى المقدمات وصغرى
 ان عمت **اول** اذا كانت الصغرى دائمة وصغرى دأيم والكبرى مشروطة
 او عمة عامة كانت النتيجة دأيم ان حصلت الصغرى بلحدي المقدمات
 او انفتحت منها وصغرى دأيم ان استزكت فيها مثاله اذا قلنا كل ج ر ب بالصغرى
 وكل ب ا بالصغرى ما دام ب فالنتيجة ضرورية وهي كل ج ا بالصغرى
 لان الاكبر ضروري لوصف الاوسط الصغرى لذات الاوسط فيكون
 ضروريا لذات الاوسط فكان الصغرى ضرورية للصغرى اما اذا كانت
 دائمة فالنتيجة دائمة سواء كانت الكبرى مشروطة او عمة ^{لما}
 او الدأيم الدأيم دأيم وكذا لو كانت الصغرى ضرورية والكبرى عمة

لصغرى دأيم **قال** وهي ايضا قضان الكبرى العربية والمشرطة الخاصتين لان
 الكبرى تقتضي دأيم الوصف للوضوع في الاوسط لذات كليا والصغرى
 دائمة بعض الصور فان استنتج منها انفتحت **القول** الصغرى ضرورية او
 في الشكل الاول لا يحصل منها ومن المشرطة الخاصة والعربية الخاصة قياس
 صادق المقدمات بل يتألف الصغرى والكبرى مثاله اذا قلنا كل فلان
 متحرك دأيم وكل متحرك متغير ما دام متحركا لا يماضد حكما والصغرى
 بدوام وصف الاوسط اعني المتحرك في الكبرى حكما بدوام الاكبر وهو
 ما دام وصف المتحرك لا يماضد حكما بدوام المتحرك لانه لو دام لدام
 وصف المتغير لانه بدوام وذلك شافض ظاهر فان استنتج منها كآلية
 النتيجة دائمة لا يماضد اما الدوام فيها اعتبار انضمام الصغرى الدائمة او
 الى العربية العامة التي اشتملت عليها الكبرى ولما لا دوام فلا انضمام
 الدائمة والصغرى الى المطلقة العامة المتخالفة في الكيفية للعربية العامة
 واعلم ان غير الدين الرازي حيث وقف على كلام ابي علي في قوله لا يحصل
 قياس صادق المقدمات وكان صحيحا توهم في القياسية عنهما بين المقدمات
 مطلقا فحصل له من هذه ذلك الشك وكل قياس كبراه محتمل لا دوام وصغرى

واحدة ولا يلزم من نقي القياس الصادق المقدمات نقي مطلق القياس **قال**
 وان احتملت الكبرى الدوام او الضوروة مع ذلك حملت عليهما تعاد الى ^{قتران}
 من الدوام او الضوروة **القول** اذا احتملت الكبرى الدوام او الضوروة مع
 ذلك اى مع احتمال اللادوام كما اذا كانت مشروطة عامة او مرفقة عامة
 فانها يحمل على الدوام او الضوروة لانها لو حملت على اللادوام لزم التناقض
 فوجب حملها على الدوام لا ما فرضت باصدق الصغرى فلو لم يحمل الكبرى
 على الدوام لزم **الحال** الشكل الثاني ان تفقت مقدمته في الكيف ^{مختلفا}
 بحيث يصدقان معاً لم يعرف حال إحدى النتيجه متباينان بالسلب
 المتداول وسط ام متلاقيان بالاجاب **القول** قد بينا ان في نقطة فاشاج
 الشكل الثاني بحسب الكيف والكم امران احدهما اختلاف المقدمتين بالاجاب
 والسلب بحيث لا يمكن صدقهما والثاني كلية الكبرى اما بان الشرط الاول
 فلا ينفك وانفقتا بالكيف واختلفتا فبذلك يمكن معه صدقهما
 لم يعرف حال إحدى النتيجه متباينان بالسلب وقد شملها الحكم ^{سط} بالاطق
 او متلاقيان بالاجاب بانه ان يصدق قولنا كل انسان حيوان وكل
 حيوان وهو متلاقيان بالاجاب يصدق قولنا كل انسان ناطق ولو قلنا

في الكبرى

في الكبرى وكل فرس حيوان كانا متباينين شملها الحكم بنيت الحيوانية لهما
 يصدق لا شئ من الانسان بغيره ولذلك يصدق لا شئ من الانسان بحر ولا
 من الانسان بحر ولا شئ من الحيوان بحار ولو قلنا في الكبرى ولا شئ من الفرس بحر كان
 السلب اذا اختلفت كبرييه النتيجه من صوره واحدة لم يتعين الاجاب ^{والسلب}
 في المادة المجهولة فلا يكون قياسا وكذلك لو اختلفا بالكيف مع امكان اجتماع
 الاصغر والاكبر وذلك اذا كانت المقدمتان مطلقتين او ممكنتين ^{مختلفا}
 منهما كما تقول لا شئ من الانسان بكتابة كل ناطق كاتب ولو قلنا في الكبرى
 من الفرس بكتابة كل ناطق كان في المادة الاولى الاجاب في الثانية السلب فلا
 يتعين النتيجه فلا اشاج **قال** وان اختلف الوسط ببعض الاكبر لم يعرف
 ايضا حال الاصغر متباين لذلك البعض ام ملا والبعض الذي لم يتعلق
 الحكم به اما اذا حصل الشرطان اختلفا سلبا غير **القول** هذا بيان اشراط
 الثاني وهو كلية الكبرى فانها لو كانت جزئية لم يعلم حال طرف النتيجه
 متلاقيان ام متباينان لان الكبرى الجزئية مع الصغرى الكلية انما يدل
 على المتفاوت بين الاصغر وبين الاكبر المذكور ولا يدل على المتفاوت بين
 الاصغر والبعض الاخر من الاكبر الذي لم يذكر ولا يدل على المتفاوت ^{مختلفا}

الاحتلاف الموجب للعمم مثلا انه يصدق كل انسان ناطق وليس كل حيوان
 ناطق والحق لا يجازي ولو قلنا في الكبرى وليس كل حيوان ناطق كان الحق السلب
 ويصدق لاشي من الانسان بفرض وبعض الحيوان فرض والحق لا يجازي
 في الكبرى وبعض الصاهل فرض كان الحق السلب مع الاحتلاف انا
 مع حصول الشرطين فانها يتحان سالبه لوجوب استعمال مقدمه
 فيد والنتجه تتبع الاخرى بحقيقه ان الاوسط اذا ثبت لاحد الطرفين
 عن الاخر كان بين الطرفين متباينه قطعيه **اول** فالغريب الاول من كليتي
 صغرها سالبه يتبع مثلها والثالث من صغرى موجبه جزئيه يتبع جزئيه
 والرابع من صغرى سالبه جزئيه يتبع مثلها **التي** طوي من شرائط الامرين
 ان المتبع هذا اربعة اغريب لا عبر على ما تقدم الاول من كليتي صغرها موجبه
 كقولنا كل انسان ضاحك ولاشي من الغرض ضاحك يتبع سالبه كلي
 من الانسان بفرض والثاني من كليتي صغرها سالبه يتبع سالبه كلي
 لاشي من الغرض ضاحك وكل انسان ضاحك يتبع لاشي من الغرض كقولنا
 الثالث من صغرى موجبه جزئيه وكبرى سالبه كلي يتبع سالبه جزئيه
 كقولنا بعض الحيوان ضاحك ولاشي من الغرض ضاحك يتبع بعض

موجبه جزئيه كقولنا ان بعضا من الغرض
 ان بعضا من الغرض ليس موجبه جزئيه
 ان بعضا من الغرض ليس موجبه جزئيه

المجوزي

ليس بعض من الرابع من صغرى سالبه جزئيه وكبرى موجبه كلي يتبع سالبه
 كقولنا بعض الحيوان ليس ضاحك وكل انسان ضاحك فبعض الحيوان
 باسنان **قال** وبيان الاشاج بعدما تقدم بان تعكس كبرى الاول والثاني
 من الغريب فاجاب الى الشكل الاول وفيه مقدمه الثاني بعد عكس
 صغره ثم يتبعك النتيجة **اول** لما كانت قريين هذا الشكل غير واحد الاشاج
 ولا باقي الاشكال الصحيح الى البيان وطرفه بعدما تقدم من وجوب
 ما بين الطرفين اللذين ثبت لاحدهما الاوسط واشفي عن الاخرين في الفكر
 والخلف والافتراض فان الغريب الاول والثالث يرتدان الى الاول بعكس
 كبراهما ويتحان لما يتبعه الاول والغريب الثاني بعكس صغره ثم يتبعك
 بان يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ويتبع ما يتبعه الاول
 النتيجة **قال** واما الرابع فيانه بالافتراض وهو ان يعكس البعض
 الذي ليس اوسط فرضا ويجمعه باسم فيكون لاشي من ذلك المسمى
 والكبرى كل اكل اوسط فيصير الغريب الثاني بعينه ولا يتبع لاشي من
 المسمى باكبر ولكن بعض اصغر وهو ذلك المسمى يتبع من باع الاول ما في
اول الغريب الرابع من هذا الشكل لا يمكن بانه ما بعكس الصغرى

جزئيه

المباينه

بعكس

المصغر

الاسمي

ذلك

عنه

سالية جزية لا يمكن والكبرى موجبة كلية بفكر جزية ولا قياس عن جزئيات
 بل طريقة الافتراض والخلف اما الافتراض فيختص بما يكون احدى المقدمات
 جزية فاننا اذا قلنا ليس كل جرب وكل آت يفرض الجيم وهو البعض الاصغر
 الذى ليس باوسط شيئا معينا ونعمية باسم ولكن قد يكون لاشئ من ذلك
 المسمى اعنى بـ اوسط اعنى بـ حتى يصدق لاشئ من جرب والكبرى كل اكبر
 اوسط اعنى كل آت فبصير الضرب لاشئ من هذا الشكل فينتج لاشئ من ذلك
 المسمى اكبر اعنى لاشئ من د او لكن بعض الاصغر هو ذلك المسمى اعنى بعض
 جـ قد يجعله صغرى لهذه النتيجة حتى ينتج بعض جـ ليس من رابع الشكل
 وهو **المطال** **قال** وبما تخلف في الجمع وهو ان يقول ان لم يكن النتيجة
 حقه فنعرضها حق ونضيف النقيض الى الكبرى الجزية ينتج من احد جـ
 الاول نقيض صغرها فيكون باطلا وعلية وضع نقيض النتيجة ^{حقه}
 هذا بالقول المطلق **اول** طريق الخلف عام في جميع الضروب بخلاف
 العكس المختص بما يعكس من المضاد والافتراض المختص بما يكون فيه
 جزية وهو ان ياخذ نقيض النتيجة وبقيتها الى احد المقدمات
 ما يتناقض الاخرى وهو محال من فرض نقيض المطالبة الضارب ^{للمنتج}

اذا صدق

اذا صدق كل جرب ولا شئ من آت لولم ينتج لاشئ من جـ الصدق نقيضه وهو
 بعض جـ فيجعل صغرى وكبرى القياس الكبرى ينتج ليس بعض جـ وهو ^{بناقض}
 كل جـ الصغرى هـ وكذا في باقي الضروب هذا بالقول المطلق ^{بعض}
 اذا اعتبرنا المقدمه ان بحسب الكم والكيف مطلقا من غير اعتبار الجهة ^{ولما}
 باعتبار الجهة فينتج طوله با باقى **قال** ولما باعتبار الجهة فالاختلاف ^{المقد}
 في الجهة بحيث لا يمكن ثلاثة حدى النتيجة بالاجاب المحكم والمطلقة ^{والجزية}
 والمشرطة كلها مقيدة بالخاصة مع الضروية صغرى وكبرى ^{مختلفة}
 الكيف ومتفقتي ينتج ضرورية **اول** اذا كانت احدى المقدمات ^{اوسمة طه}
 ضرورية والاخرى ممكنة خاصة او مطلقة خاصة او ضرورية خاصة ^{مختلفة}
 خاصة كانت النتيجة ضرورية سواء اتفقت مقدمتاها في الكيف او ^{او}
 في لال المقدمات اختلفتا في الجهة بحيث لا يمكن ثلاثة حدى النتيجة ^{بالاجاب}
 فلا اعتبار في الاختلاف بالكيف مثلا اذا صدق كل جـ بالاطلاق ^{بعض}
 الخاص ولا شئ من آت بالضرور ينتج لاشئ من جـ اما بالضرور
 الكبرى والخلف على ما تقدم مثلا فيما اذا اتفقتا اولنا كل جـ
 بالاطلاق الخاص وكل آت بالضرور فانه ينتج لاشئ من جـ بالضرور

لأن الصغرى دلت على ثبوت ب لكل جزأ بالضرورة والكبرى دلت على ثبوت ب لكل أ بالضرورة فضرورة الأوسط ثابتة لأحد الطرفين ومنتهية
فبينهما مابين ضرورة وكذا إذا كانت الضرورية صغرى **قال**
وان كانتا بحيث لا يتلاقيان أبدا كالوجودية والخاصية مع الدائمة
على الوجوه كلها المنجته دائمة وهناك يصير الفرض والمنجته ثمانية
لأشياء المنفصلات **أول** إذا كانت المقدمتان بحيث لا يتلاقيان أبدا
كالوجودية الدائمة والخاصية والوقعية مع الدائمة المطلقة
فإن النتيجة تكون دائمة سواء كان صغرى أو كبرى اختلعت المقدمتان
أو اتفقتا فيه واليه أشار بقوله على الوجوه كلها أما مع الاختلاف
فبالخلف والعكس والافتراف وهو ظاهر مثل قولنا كل جرب لادائما
ولا شيء من آب دايما وأما مع الاتفاق فلان إحدى المقدمتين يقتضي
دوام الأوسط لأحد الطرفين والأخرى يقتضي لادوامه للأخر فبينهما
مباينة دائمة كقولنا كل إنسان متحرك لادايما وكل ذلك متحرك دايما
ينفع لا شيء من الإنسان بفعله وكذا قولنا لا شيء من الإنسان سباتا لادايما
ولا شيء من العلك سباتا لادايما وح يكون الضرورية المنتجة الشكل الثاني

ثانيه لسقوط اعتبار اختلاف المقدمتين في الكيف **قال** فإن كانتا بحيث يمكن
تلاقيهما كالممكنة والمطلقة بسبطين ومخلوطتين لم ينفع لعدم الشرط الأول
أول إذا كانت المقدمتان بحيث يمكن تلاقي حديهما أعني الأصغر والأكبر
القرينة سواء احتضنت المقدمتان أو اتفقتا لأن الشرط الأول وهو
المقدمتين بحيث لا يمكن تلاقي حديهما ليس بحاصل فلا اشاج وذلك في
التي لا يعكس سوابها كالممكنات والمطلقات والوجوديات والوقعية
لا يمكن صدق سلب الخاصة الممكنة من الشيء بالإمكان وثبوتهما كذلك
مع امتناع سلب الشيء عن نفسه **قال** والوصفيات المختلفة الكيف
ينفع وصيغة تابعة للمقدمتين حال البساطة والاختلاف
أول والوصفيات المختلفة الكيف إذا اختلطت بعضهما مع بعض
أما ان يكون الاختلاط من الوصفيات المختلفة الكيف المنتجة أو لا يكون
فإن كان الأول فهو المختلط من المشتركين والعرضيين ويكون النتيجة
هنا تابعة للمقدمتين في الجهة ان اتفقتا والأخرى منهما الاختلعتا
الثاني فهو عقيم الأما استثنائه ونحن نقصد ذلك فقول المقدمتين
مشروطتين عامتين والنتيجة مشروطة عامة لأن الأوسط ثابت لأحد

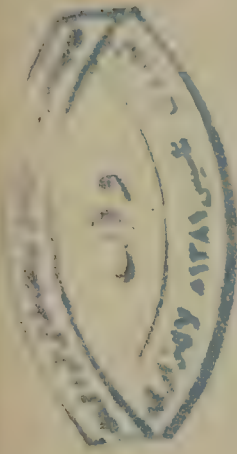
بالفهم مشتق عن الخبر بالتميز بينهما ما يميزه ضرورة وان كانتا عريتين كانت
 عريتين لان دوام الاوسط لاحد الطرفين ودوام سلبه عن الاخر يدور
 سلبا احدا وصفيين عن الاخر وان كانت احدهما عريه والاخر مشروطا
 بالشيء عريه وان كانت المقدتان وصفيين عريتين عريتين انهما انشأت
 الى الموضوع في بعض اوقات وصف الموضوع كالممكنة الوصفية المطلقة
 الوصفية لم يمتنع شأنا لعدم الشرط الاول اعني الاختلاف فكيفما كانت
 فلا في الحديث والى الاحتراز من هذا القسم اشار بقوله المنجى وكذا
 ان اختلطت العريتان والشرطتان بهذه الوصفيات الغير المنجيه
 فانه لا يمتنع الا اذا كانت وصفية والكبرى حتى الاربع فانها يمتنع
قال والصغريات الذاتية مع الكبريات الوصفية ان كانت
 جملتها من غير اعتبار الوصف معني الجمع كالممكنة العامة مع الشرط
 لا مع العريه مختلفتين او الوجوديه مع العريتين متفقين في مختلفيات
 انبثت بحسب الذات ممكنة ان لم يكن الصغرى فعلية او مطلقة ان
 ولا يمتنع ضرورة ولا دأما كان السابح يحتمل ان لا يكون واجبا
 او في جميع المواقات فان كانت الصغرى مفيدة بوقت معين انبثت

بقي القيد المنجى **اول** الصغريات الذاتية وهي التي يعتبر فيها انشأ
 المحمول الى الموضوع بحسب الذات اجابا وسلبا من غير التفات الى
 الموضوع اجابا وسلبا بحسب الوصف فلا يخفى اما ان يكون المحملان من غير
 الوصف في الكبرى معني الجمع او معني الجمع فان كان الاول انبثت
 ممكنة ان كانت الصغرى ممكنة والامطلقة وذلك كالممكنة العامة
 الصغرى مع الشرط العامة المختلفتين بالكيف فان الكبرى اذا لم
 فيها الصغرى بحسب الشرط بل نظر اليها من حيث هي كانت متناقضة
 للممكنة للتناقض بين الممكنة العامة والصغرى المختلفتين بالكيف
 كل جرب بالامكان العام ولا شيء من آيات بالصغرى مادام آفانه
 يمتنع لا شيء من آيات بالامكان بعكس الكبرى ولا يلزم بصدق
 بعض جرب آيات بالصغرى واذا انقم الى الكبرى انبثت ما ينافي الصغرى
 ولو كانت الكبرى موجبة امكن سياتها بالخلاف ولو كانت الكبرى
 لم يكن سافيه للصغرى الممكنة فلا يحصل منها نتيجة على ما يأتي ولها
 قال لا مع العريه وكذلك اذا كانت الصغرى وجودية والكبرى
 سواء اتفقتا كقولنا كل جرب لا دأما وكل آيات مادام او اختلفتا

اذا كانت كبريتها وصفية وهو في غير
 منها انبثت بغير جرب الموضوع هو

كما لو كانت احدهما سالبة فانه يتبع مطلقا عامة سالبة امام مع الا
 فظاهر وامام الاتفاق فلان الوجوه موجبه وسالبتها متلا
 فماتان الجنان متافقان اذ لم يعتبر الدوام في الكبرى بحسب الوصف
 وانما اتبع مطلقا بخلاف فانه لم يصدر لشي من جهة الاطلاق لصفا
 بعض ج ادا ما اذا انضم الى الكبرى اتبع ما ينفع الصغرى ولا يكون
 الشبهة تابعة للكبرى في الضرورة والدوام لان المتباين بين الصغرى والكبرى
 يعمل ان لا يكون واجبا في الكبرى المشروطة ولا دايما في الكبرى العرفية
 كما انه يصدر لكل انسان كاتبا بالاطلاق ولا شيء من ساكن اليد بكاتبا دام
 ساكن اليد فانه يتبع لشي من الانسان فبات كاتبا بالاطلاق لا دايما وكذا
 لو اخذت الصغرى في هذا المثال ممكنة والكبرى مشروطة لا يتبع ضرورة
 لان الدوام بحسب الوصف والضرورة بحسبه لا يستلزم الدوام وكذا
 بحسب الذات يجوز انقطاع الوصف عن الذات كما كانت في هذا المثال
 هذا اذا كانت الصغريات مطلقة وان قيدت بوقت معين او غير معين
 بقي القيد في النتيجة كما تقول لكل انسان متحرك اليد وقت كتابة ولا شيء
 من الناس متحرك اليد مادام نائما فانه يتبع لشي من الانسان بنام وقت كتابة

لان الاصغر اذا ثبت له الاوسط وقت معين وانقضى من الاكبر مادام متحركا
 بالعنوان كان الاكبر الموصوف بالعنوان متيقنا عن الاصغر في ذلك الو
قال وان كانتا ممكنتي الجمع لم يتبع **الاول** هذا هو القسم الثاني من اختلاف
 الصغريات الذاتية والكبريات الوصفية وهو الذي يمكن اجتماع الجهتين
 فيه فيكون نسبة الاوسط بالاجاب الى شيء بجهة احدى المقدمتين ونسبة
 اليه بالالب بجهة المقدمة الاخرى كالصغرى الممكنة مع الكبرى العرفية
 كما تقول لا شيء من ج ب بالامكان وكل آت مادام آفانه لا يتبع لا شيء
 الاول اعني اختلاف المقدمتين بحيث لا يمكن الجمع بينهما فانه يصدر كل
 من الكاتب متحرك اليد بالامكان وكل انسان كاتبا متحرك اليد مادام انسانا
 كاتبا ولا يتبع لشي من الكاتب بالانسان كاتبا لان كل كاتب هو انسان بالضرورة
قال وكذلك ان كانت الوصفية صغرى والذاتية كبرى فان الكاتب
 متحرك مادام كاتبا والانسان ليس متحرك مطلقا وسلب الانسان
 عن الكاتب متنع **القول** اذا كانت الوصفية صغرى والذاتية كبرى
 لم يتبع شيئا بشرط ان يكون الكبرى من القضايا التي لا يعكس سؤلها
 كالامكانات والمطلقات فانه يصدر لكل كاتب متحرك اليد مادام كاتبا



من ان لا يخرج بالاطلاق ولا ينفع

ولا ينفع من الانسان بجرك بالاطلاق ولا ينفع لاشئ من الكاتب باثبات كل
كاتب انسان بالصيغة وذلك من حيث انه يجوز ان يكون ذات الاصغر
واحدة والوصفان ثابتان لها غير طغيان احداهما يدغم لها بدوام
الآخر لا مطلقا فلا يصدق سلب الذات من نفسها **قال** والكبرى الدائمة
بدوام الوصف ون الذات ينفع اي صغرى انقفت مطلقا عامة
لا الشئ الدائمة الموجبة يكذب معها فصدق نقيضها **الاول** اذا كان
الكبرى منقطة خاصة او عريضة خاصة فانما ينفع مع اي صغرى انقفت
مخالفة لها في الكيف مطلقا عامة كما نقول كل جرب بالاطلاق ولا
من آت مادام الادايات فانه ينفع لاشئ من جرب بالاطلاق والصدق
بعض جرب ادايات وهو يافق لاشئ من آت مادام الادايات الكبرى **على ما اعتد**
من ان الصغرى الدائمة مع الكبرى العريضة الخاصة في الشكل الاول **على ما**
على الصدق وقد فرضنا صدق الكبرى فيكذب هذه الدائمة فصدق
نقيضها اعني الشئ المطلوب ولان الكبرى دلت على ان وصف
ليس بدوام لاشئ من الذات فلا يكون داما للاصغر **قال** ولا ينفع هذا
غير محتملة للصيغة اصل الاحتمال ثابن الحيز في كل حال **الاول** قد

عائذ

لا ينفع

ما تقدم ان يتابع هذا الشكل محتملة للصيغة ولا ينفع قضية مركبة مفيدة با
اوبا للدوام لاحتمال ثابن حدى الاصغر ولا الكبرى في كل حال فلا يصدق في الكبرى
في الاصغر **قال** الشكل الثالث ان كان الاصغر خارجا عن الاوسط والاعلى
اما خارج عنه بالبعض لاحتمال العمود موجبا اوبا لكل مسئلة ما لم يعرف
متلافيا خارجا ام متباينان **الاول** فذكرنا فيما تقدم ان شرط اشراج
هذا الشكل بحسب الكم والكيف ان احدهما ايجاب الصغرى والثاني كلية
احدهما بيان الاول لانهما لو لم يكن موجبة كانت سالبة ويكون الاصغر
خارجا عن الاوسط فالكبرى اما سالبة او موجبة فان كانت سالبة
الاختلاف الموجب للعدم وهو توافق الطرفين ثارة وتباينهما اخرى ما توافق
فانه يصدق قولنا لاشئ من الانسان بغير من لاشئ من الانسان بصبا
واما التباين فكل لو بدلتا الكبرى بقولنا ولا شئ من الانسان بجاد
والحي لاشئ من الفرس بجاد وهذا القسم لم يذكره المصنف هنا لانه ذكر في
وان كانت موجبة حصل الاختلاف ايضا اما مع التوافق فلا يصدق
لا شئ من الانسان بغير وكل انسان حيوان والحق كل فرس حيوان **انها**
الاكبر وهو الحيوان خارج عن الاصغر وهو الفرس بالبعض لانه ممتنع

واما مع الثباين فلا يصدق لاشئ من الانسان بجماد وكل انسان حيوان
والحيوان لاشئ من الحيوان بجماد فلهما الاكبر وهو الحيوان ان خارج عن الاصغر
وهو الجماد بالكل ومع حصول هذا الاختلاف لا يعلم حال الطرفين مثلا
خارجا ام متباينا فلا اشاج **قال** وان كانت القرينة من جنسيتين
لم يعرفنا هل اتخذ الجران المحكوم عليهما من الاوسط ام افترقا **الاول**
هذا بيان اشتراط الامر الثاني وهو كلية احدي المقدمتين فانما لو كانتا
جزئيتين لم يعلم هل اتخذ الجران المحكوم عليهما من الاوسط ام افترقا
فيحصل الاختلاف الموجب للعدم اما التوافق فكما يصدق قولنا بعض
بعض الحيوان انسان وبعضه ناطق واما الثباين فكما لو قلنا الاكبر يقولنا
بعض الحيوان فوس في القرينة الاولى اتخذ الاوسط بينهما وفي الثانية افترقا
قال ولما لم ينفذ هذا الشكل الملاقي او متباينا عند الاوسط فقط
ولم يفرق لانه لم ينفذ كليا **الاول** لما كان الاوسط ههنا موضوما ^{للمعنيين} ههنا
وحاز ان يكون المحمول اعم من الموضوع وان يكون مساويا جاز ان يكون
محمول الصغرى اعم من موضوعها وان يكون موضوعها مساويا لمحمول
او صغرى جاز واما مع ما تحتها اندماج نوعين تحت جنس فخر جاز ان يكون

محمول الصغرى اعم من محمول الاكبرى فلا يصدق ان يجابه ولا سلبه كليا بل جزئيا
كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولا شئ من الانسان يعرف شئ
نتائج هذا الشكل كلها جزئية **قال** فالصغرى الاولى من كليتين موجبتين
كل انسان حيوان وكل انسان كاتب والثاني من كليتين كبيراهما سالبة ^{لثالثة}
من موجبتين صغرياهما جزئية والرابع من موجبتين كبيراهما جزئية ^{لخامس}
من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية والسادس من صغرى ^{جزئية}
وكبرى سالبة **الاول** المبتغى بمقتضى الشطرين هذه الستة ما تقدم
من موجبتين كليتين ينفذ موجبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان
ناطق ينفذ بعض الحيوان ناطق ولا ينفذ كلية لاحتمال كون الاصغر حسيبا
للاوسط والاكبر فصله كما في هذا المثال الثاني من كليتين كبيراهما سالبة
سالبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان يعرف شئ
بعض الحيوان ليس يعرف ولا ينفذ كليا لاحتمال كون الاصغر حسيبا
للمعنيين لاجزئيه هذا المثال واذا لم ينفذ هذا الصغرى ان الكلي لم ^{نتيجة}
البيان ما تقدم ولانه لو انجذ العام لانتجته الخاص الثالث من موجبتين
صغرياهما جزئية ينفذ موجبة جزئية كقولنا كل بعض الحيوان انسان وكل حيوان

كليه
 جسم ينشأ من الانسان جسم الرابع من موجبي والكبرى جزئية والصغرى
 ينشأ موجبة جزئية كقولنا كل حيوان حاس من بعض الحيوان انسان ينشأ من الحساس
 انسان الخامس من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية ينشأ من سالبة جزئية
 كقولنا كل حيوان حاس وليس كل حيوان باذن فليس كل حاس انسان الذي
 من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينشأ من سالبة جزئية كقولنا بعض
 انسان ولاشي من الحيوان يحجب بعض الانسان ليس محجوب **قال** وبان الاشراج بعد
 ما ما يمكن الصغرى اذا كانت الكبرى كلية وبالقلب وعكس النتيجة اذا كانت
 جزئية معكسه **اول** بان اشراج الشكل الثالث بعد ما مر وجوب الملافا
 الجزئية بين الطرفين عند حصول الشطرين او المباينة الجزئية امر ثلثة احدها
 العكس وهو اما في الصغرى وهو في كل قونية كبرها كلية وهي الاولى والثانية
 والثالثة والسادس فانا اذا عكسنا الصغرى الاولى صارت القونية من الشكل الاول
 فانه يصدق بعض الحيوان انسان في عكس كل انسان حيوان ونضمه الى الكبرى
 فيعبر القونية من الشكل الاول وينشأ ما ينشأه وكذا باقية الصغرى ولما في الكبرى
 فهو في القارين التي كبرها جزئية موجبة كقولنا في الصغرى الرابع بعض
 حيوان في عكس بعض الحيوان انسان ثم نقول القونية فيجعل عكس الكبرى

في الصغرى
 والصغرى كبرى فبرئنا الى الاول ابقه فينتج ما ينتج ثم بعكس النتيجة وهذا يمكن
 الخامس لان الكبرى سالبة جزئية الا اذا كانت احدى الخاصتين حتى يصح
 وجعلها صغرى **قال** او بالافتراس كيف كانت فتسمى البعض من الاوسط
 ليس باكبر مثلا باسم فيكون كل ذلك المسمى اوسط وكل اوسط اصغر وينشأ من
 ان كل ذلك المسمى هو الاوسط وكان لا شيء منه باكبر فينتج من ان الصغرى
 ما يريد **قال** هذا بيان الثالث الاشراج وهو الاقتران في كل قونية فيه
 مقدم منها جزئية واكثر الصغرى وحيثما جاء اليها الخامس لعدم نالها العكس
 فان صغرها ينشأ جزئية وكبرها لا عكس لها بل طريقه الاقتران من ان اذا
 كل ج ب وليس كل ج ا ينشأ ليس كل ب ا لانا اذا فرضنا البعض من الاوسط
 ليس باكبر اعني ج الذي ليس شيئا معينا وصحناه باسم وليكن فيكون
 المسمى اوسط اعني كل ج وكل اوسط اصغرا في كل ج ب فيصدق ان كل ج
 المسمى اصغر فكل ج ب وكان لا شيء من المسمى باكبر اعني لا شيء من ج ب تحت
 فينتج من ان في ارباب هذا الشكل ليس بعض ج الذي هو المطلق **قال** ولما
 بالتحلف في الجميع وذلك بان يضاف فقيض النتيجة الى الصغرى لينشأ من
 الاول ما يصاد الكبرى او ينافقها فيلزم الخلف **اول** هذا هو الطر

المط
نقص
الثالث للاشراج وهو اعم من الاولين لاستيعابه جميع الصغرى وهو باخذ
من فرض
وصفه الى الصغرى لينج ما باق في الكبرى الصادر فيه فيكون محالاً والاول
نقص المطصاداً لا من الصغرى المفروضة الصدق ولا من القياس المنج لنا
فيكون المطصاداً فامتلاً اذا صدق كل ج ب وكل ج ا فبعض ب ا او لمصدق
وهو لا شيء من ج ا او يجعله كبرى للصغرى ينج لا شيء من ج ا وهو يعناد
الكبرى هدفه كذا في سائر الصغرى **باب** واما باعتبار الجهات فالسؤال
المستلزم للوجبات ينج بقوله ويجعل الصغرى باقية **باب** اما اعتبار
من حيث الاطلاق شرع في المختلطات باعتبار الجهات فالسؤال المبكدة التي
يستلزم الوجبات ينج بقوله تلك الوجبات فالصغرى لا يجوز ان يكون
مكبدة فيتضاءل المضرب بالاشراج سقي واحدا هو كلية احدى المقد
فيكون الصغرى الناتجة اثني عشر **باب** ثم الفعلية ينج فعلية
والمكبدة بسيطة ومخلوطة ينج ممكنة الا اذا كانت الكبرى ضرورية او دائمة
فالها ينج مثلها المارة الشكل الاول فان عكس الصغرى ترد الشكل اليه
باب الفعلية اذا اختلطت في هذا الشكل مطلقاً اثنتي عشر فعلية
كما نقول كل ج ب بالاطلاق وكل ج ا بالاطلاق فبعض ب ا بالاطلاق بعكس

كذلك في المختلطة من الفعلية

ليرتد الى الاول وينج ما ذكرنا والممكنات ينج ممكنة ايضاً والبيان ما تقدم
الها اذا كانت الكبرى ضرورية او دائمة فالاشراج ضرورية او دائمة لا
الصغرى الممكنة ليرتد الى الاول وينج ذلك كما تبين في الشكل الاول **باب**
والوصفيات المختلطة بغيرها ينج بحسب الذات وكذلك البسيطة التي
لا يستلزم الدوام اما المستلزمة له فينج وصفية لكنها يكون مطلقة هنا فان
الكاتب فظان وتترك القلم مادام كاتباً ولا يمتنع كونه البعض
محركاً للقلم مادام يقظان بل في بعض اوقات يقظته **باب** الوصفية
اذا اختلطت بغيرها بان يكون احدى المقدتين وصفية والآخرى ذاتية
فان النتيجة ذاتية وسيقتضيان الوصف كما نقول كل ج ب مادام ج
وكل ج ا بالاطلاق فانه ينج بعض ب ا بالاطلاق لان الوصف يتعلق
بالوسط وهو ساكن في النتيجة فيسقط ما يتعلق به وكذلك الوصفية
البسيطة التي لا يستلزم الدوام بحسب الوصف اذا اختلطت بعضها
فان النتيجة ذاتية ايضاً وذلك في الممكنة الوصفية والمطلقة الوصفية
سواء كانت من جنس واحد كالطلقين او من جنسين كالطلق مع الممكنة
كما نقول كل ج ب بالامكان حين هو ج وكل ج ا حين هو ج ينج بعض

بالاطلاق العام ولا ينبغي وصفه لما تقدم اما الوصفيات المستلزمة للادام
 بحسب الوصف كالعرفات والمنشطات او الخلطت بعضها مع بعض فان
 يكون وصفية مطلقة لا مفيدة بالادام الذي في الوصف كما هو كل
 يقطن مادام كانا وكل كان يحرك به مادام كانا ولا ينبغي بعض
 تحرك به مادام يقطن لحيين هو يقطن اي بعض وفات نقطة
 والصغرى الدائمة والضرورة فيه لا ينال فضل الكبرى العرفية والمنش
 الخاصة بخلاف الشكل الاول للصدق قولنا كل نائم حيوان بالضرورة
 وساكن مادله نائما لا دايما بل ينبغي ان جميعية **اول** قد بينا فيما تقدم
 ان الصغرى الضرورية والدائمة لا ينظم منها ومن الكبرى العرفية والمنش
 الخاصة في الشكل الاول قياس صادق المقدمات فيها يمكن انتظامها
 وينبغي وجوبه كما يصدق قولنا كل نائم حيوان بالضرورة وكل نائم ساكن
 مادام نائما لا دايما وهاتان قضيتان صادقان وينبغي بعض الحيوان ساكن
 لا دايما وقد ظهر ما تقدم ان حكم هذا الشكل حكم الشكل الاول لا اكثر
 احدها هنا والثاني ان الدائمين بحسب الوصف لا ينبغي دايمة وصفية
 بل مطلقة وصفية لما تقدم **قال** الشكل الرابع ان كانت مقدماته

لم يكن فيها حرجية لم يعرف حال الحديث استلزاما خارج الاوسط ام متبا
اول قد بينا ان شرائط اشراج هذا الشكل خمسة احدها انجاب احدى
 لانها لو كانتا سالتين فيبطل يحصل الاختلاف الموجب للعم فانه لا
 حال الحديث استلزاما خارج الاوسط ام متباينان اما توافق الطرفين
 فكقولنا لا شئ من الانسان بغير ملائمة من الصاهل انسان والمحق
 صاهل اما التباين فكما لو قلنا الكبرى يقولنا لا شئ من الحمار انسان
 والمحق لا شئ من الفرس حمار ومع الاختلاف لا اشراج **قال** وان كانا شرايين
 لم يعرف هل اتخذ البعض المحكوم عليه والبعض المحكوم به من الاوسط
 حتى يكون مورد الحديث واحدا ام لا **ال** هذا هو الشك الثاني وهو كلية
 احدى المقدمتين فانها لو كانتا جزئيتين حصل الاختلاف الموجب للعم فانه
 لا تعرف هل اتخذ البعض المحكوم عليه الصغرى والبعض المحكوم به
 من الاوسط حتى يتجدد مورد الحديث ام لا اما توافق الطرفين فكما لو قلنا
 بعض الحيوان انسان وبعض الجسم حيوان والمحق كل انسان جسم ولو قلنا
 الكبرى يقولنا بعض الفرس حيوان كان الحق السلب كل فرس حيوان ولو
 في الكبرى بعض الناطق انسان كان الحق السلب مع هذا الاختلاف

لعم

قال وان كانت الصغرى سالبة صغرى والكبرى جزئية لم يعرف حالها
 هل يلازم الاكبر خارج الاوسط ام لا **القول** هذا هو النمط الثالث وهو
 الصغرى سالبة بسيطة لا يلزمها اجاب الكبرى جزئية لا يلازم ذلك
 الاختلاف الموجب للعمم فانه لا يعرف حال الاصغر المسلوب من الاوسط
 الاكبر خارج الاوسط ام لا فانه يصدر لا شئ من الانسان بفرض
 الحيوان انسان والحق كل فوس حيوان ولو قلنا في الكبرى بعض الناطق
 انسان كان الحق السلب مع هذا الاختلاف لا اشاج **قال** وهذه هي
 العامة ثم ان كانت اصغر الموجبتين جزئية واجتمع السلب الجزئية فيها
 بحيث لا ينعكس وكانت الكبرى محالة موجبة كلية تعلق الحكم وكل مقد
 جزئ من الاوسط ولم يعرف ايها متقد ان ام لا وبالعكس في الاختلاف الحكم
 جزئية في المحذورين ولم يعرف امتدافان ام لا **القول** هذه الشك
 الثلاثة المتقدمة ثابتة في الاشكال الاربعة على ما بيناه فكانت عامة
 ثم ان هذا الشكل يشترط فيه امران لئلا يخرج احداهما ان لا يستعمل الجزئية
 الصغرى مع اجاب المقدمتين والثاني عدم استعمال السالبة الجزئية
 الغير المنعكسة اما الاول فلانه لو كانت صغرى الموجبتين جزئية

الاختلاف

الاختلاف الموجب للعمم لا يمكن ان يعلق الحكم في كل مقدمة جزئية من الاوسط
 لما يتعلق به المقدمة الاخرى فلا يعلم اتحاد الجزئيين فانه يصدر بعض
 انسان وكل ناطق حيوان والحق الاجاب لاتحاد الجزئيين ولو قلنا في الكبرى
 فوس حيوان كان الحق السلب لثباتهما واما الثاني فلان السالبة الجزئية
 المنعكسة لو استعملت فيه لكانت اما صغرى او كبرى وكلها عقيمة اما الا
 فلما تقدم من اجاب الجزئية من احتمال تعلق الحكم في كل مقدمة جزئية
 مع مكان تغايرها واتحادها كما تقول بعض الحيوان ليس بانسان وكل
 حيوان والحق الاجاب لاتحاد الجزئيين ولو قلنا في الكبرى كل فوس
 كان الحق السلب لثباتهما واما الثالث وهو ان يكون السالبة الجزئية كبرى
 يصدر كل انسان حيوان وليس كل حسان بانسان والحق الاجاب
 في الكبرى وليس كل جزئ بانسان كان الحق السلب في هذا القسم وهو
 السالبة الجزئية كبرى اشار بقوله وبالعكس في الاخرين الجزئية مع
 المقدمتين انما يكون عقيمة اذا كانت الصغرى جزئية خاصة اما اذا
 اجتمع السلب الجزئية في مقدمة فانه لا يكون عقيمة مطلقا سواء كان
 صغرى كما تقدم او كبرى كما بينه في قوله وبالعكس في الاخرين **قال**

الاول

جنيبي

من موجب كليتي كقولنا كل انسان حيوان وكلنا طواغيف انسان والثامن
كبريا وجنبيه وبتحان جنبيه لاحتمال ان يكون الاصغر اعم من الاكبر والثاني
من كليتي صغريهما سالبه وبتحان كليتيه والرابع من كليتيه كبريها سالبه والثاني
من صغري جنبيه موجبه وكبرى كليتيه سالبه وبتحان جنبيه ايضا لما
اول المتعيق يقتضي ما تقدم من الشايط خمسة اقرب الاول من جنيبي
كليتيه يشرح موجبه جنبيه كقولنا كل جرب وكل آج يشرح بعض جرب
ان يكون الاصغر اعم من الاوسط والا كبريا كقولنا كل انسان حيوان وكلنا
انسان ولا يصدق كل حيوان ناطق بل بعضه الثامن موجب
جنبيه يشرح موجبه جنبيه كقولنا كل جرب وبعض آج يشرح بعض جرب
الثالث من كليتيه والصغري سالبه كقولنا لاشي من جرب وكل آج
يشرح سالبه كليتيه لاشي من جرب الرابع عكس من كليتيه كبريها سالبه
ويشرح سالبه جنبيه كقولنا كل جرب ولاشي من آج يشرح ليس بعض آج
ولا يشرح كليتيه لاحتمال كون الاصغر جنسيا للاكبر والاوسط كقولنا
كل انسان حيوان ولاشي من الفرس انسان ولا يشرح لاشي من الحيوان
بفرس بل بعضه الخامس من صغري جنبيه موجبه وكبرى سالبه كليتيه

شعر

يشرح سالبه جنبيه كقولنا بعض جرب ولاشي من آج يشرح ليس بعض آج
وهذه هي الصغرى البسيطة ويضاف اليها من المركبات سادس من جنيبي
صغري وسالبه جنبيه منعكس كبرى وسابع يمكن ذلك بغير طمان يصدق على
كبراه عرفتة عامدة ونام من سالبه كليتيه صغري وموجبه جنبيه كبرى مشرقة
او عرفتة ببطيئة او دخاوطيئة صغرها خاصة **اول** الصغرى الخمسة
كانت باعتبار السؤال البسيطة واذا اعتبرنا تركيب السؤال ايضا الى هذه
الخمس ثلثا صغري اخرى احدها من موجبه كليتيه صغري وسالبه جنبيه
كبرى يعني يكون الكبرى احدي الخاصتين كقولنا كل جرب وليس كل آج
مادام الاول يشرح ليس كبريا وانما يمكن ذلك من سالبه جنبيه صغري
بالمشروط الخاص والعرفه الخاص كبرى موجبه كليتيه لكن بشرط ان يصدق
على كبراه العرفه العام اي يكون احدي العقبايا الست المنعكسة السؤال
اعني الصغرى والدايمه والمشرقة طيبي والعرفتيه كقولنا ليس
مادام جرب لا دايم وكل آج دايم يشرح سالبه جنبيه ليس بعض آج دايم
وثالثها من سالبه كليتيه صغري وجهتها احدي الخاصتين وموجبه جنبيه
كبرى يصدق عليها العرفه العام يشرح سالبه جنبيه عرفتة خاصة كقولنا

ما في من جرت مادام لا دايما وبعض آجر مادام ينبغي بعض ليس مادام
 لا دايما والى هذه الثلاثة اشار بقوله في باب العكس وهذا العكس مع ما
 في باب الاقيسة مما عثر عليه الفاضل اثير الدين **قال** والبيان بعد
 اما بالقلب الرد الى الشكل الاول في الثلاثة الاولى وفي الاخير ثم عكس
القول بيان اشراج هذا الشكل لما ذكرنا من الشايج يكون ما وراء اربعة احدا
 القلب هو جعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ثم عكس الشيء وهو انما
 يتاخر في الصغرى وبالثلاثة الاولى في الصغرى وبالاخير الثلاثة ولا يتاخر في الرابع
 لان شرط الاول ايجاب الصغرى ولا في الخامس لغوات الشطين معا ولا
 في السادس لعدم ايجاب الصغرى ولا في السابع لعدم كنية الكبرى **قال**
 وعكس احدى المقدماتين والرد الى احد الشكليات الباقيات في الباقية
القول هذا الطريق الثالث وهو العكس وهو قد يكون في مقدمة واحدة
 فقد يكون في المقدمات فالاول لا يتاخر فيه هذا الطريق لا يعكس
 ليرتد الى الثاني والرابع يمكن بانه يعكس المقدمات معا ليرجع الى الاول
 ويعكس الصغرى ليرجع الى الثالث ويعكس الكبرى ليرجع الى الثالث وكذا
 الخامس واما السادس فانه يتبين بعكس الكبرى السالبة الجزئية ليرجع الى

يعكس الكبرى ليرتد الى الثالث وكذا الثاني
 وان رتد الى الثاني فانه الطريق لا يمكن

كلى الساب

لكن السالبة الجزئية لا يعكس الا اذا كانت احدى الخاصيتين فهذا الشرط هو في هذا
 كونها احدى الخاصيتين اما السابع فانه يتبين بعكس الصغرى السالبة الجزئية
 الى الثاني ولا يعكس الى اذ كانت احدى الخاصيتين ثم الشكل الثالث
 اشاجه صدق الدوام على احدى المقدمات او كنية الكبرى من القضايا
 السواء فهذا الشرط هو في اشاج هذا الصغرى كنية الصغرى
 وكون الكبرى عريضة عامة او ما هو اخص منها واما الصغرى الثالثة فانه
 لا يتبين بالعكس بل القلب على ما قلنا ولما احتيج الى عكس الشيء وهي سالبة
 لا يعكس الا اذا كانت احدى الخاصيتين شرط في مقدمته **مستطاع** ما ذكرنا
 من الجهات ينبغي سالبة جزئية مشروطة او عريضة خاصيتين ليصح عكسها **قال**
 وبالاقتراض على قياس ما تقدم **القول** هذا الطريق الثالث وهو مختص
 بما يكون فيه مقدمة جزئية على ما بينا مثاله في الصغرى الثالثة جرت بعض
 بعض البعض من الذي هو جزئيا معينا وليكن قد فيصدق مقدمتان
 احدهما كل ا د والثانية كل د ج فيجعل الثانية كبرى للصغرى ليصح
 بعكس د ثم يجعلها صغرى للاول فيصح بعض ا وهو المطلوب **قال**
 واما بالتحفة في الجميع **القول** هذا هو الطريق الرابع العام وهو اشراج الطرف

العكس
 هذا
 ليرجع
 ط
 المستطاع

الخاصيتين

فانه

جزئية

مستطاع

مختص

بعض

متان

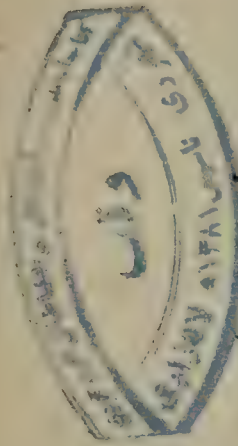
ليرجع

وهو المطلوب

الطرف

وهو الخلف وقد عرفت ما دامنا له اذا صدق كل ج ب وكل ج ب لم
 بعض ب الصدق لاشئ من ب ان يجعله كبرى للصغرى لينتج لاشئ من
 وينعكس اما ايضا الكبرى **قال** والنتائج باعتبار الجهات
 من الثلاثة الاولى في الثامن عكوس ما كانت ينتج في الشكل الاول لانها
 بالقلب **قال** قد بينا ان الصغرى بالثلاثة الاولى والاعترج
 الاول يعقل المقدمتين ثم عكس النتيجة فاذا قلت المقدمتان صارت النتيجة
 من الشكل الاول وانجبت ما ينتج الاول من الموجبات ثم اذا عكسنا ما
 صارت نتيجة هذه المضرب فوجب ان يكون جهة نتائج هذه المضرب عكس
 الشكل الاول يعقل المقدمتين مثاله اذا صدق كل ج ب بالفرد
 وكل ج ب بالاطلاق انج بعض ب آحين هو ان لا يبالى بالقلب ينتج موجبة كلية
 ضرورية وهي ينعكس مطلقة وصغرية فكانت هي النتيجة **قال** وفي الرابع
 والخامس ما ينتج بعد عكس كلتا المقدمتين في الشكل الاول ايضا **قال**
 هذان القربان يردان الى الاول بعكس المقدمتين معا فتجته ينتجها
 هي نتيجة الشكل الاول بعد عكس المقدمتين معا **قال** وفي الرابعة
 عند الاولى والسادس والثامن ما ينتج بعد عكس الصغرى في الشكل الثالث

اول قد بينا ان هذه المضرب يرجع الى الشكل الثالث بعد عكس الصغرى فنتجها
 هي ما ينتج الشكل الثالث بعد عكس الصغرى مثاله اذا صدق لاشئ من ج ب دائما
 وكل ج ب بالاطلاق وينج لاشئ من ب آد دائما الصغرى بعكس نفسها وينج
 من الثالث هذه النتيجة عينها **قال** وفي الخمسة التي مما الثالث والاعترج
 بعد عكس الكبرى في الشكل الثالث **اول** هذه الخمسة يرجع الى الثالث بعكس
 فبكون نتائجها نتيجة الشكل الثالث بعد عكس الكبرى مثاله كل ج ب دائما وكل
 ج ب بالاطلاق وينج بعض ب آد بالاطلاق لان الكبرى ينعكس مطلقة وتصبح
 القربة من الشكل الثالث من صغرى دائمة وكبرى مطلقة ينتج مطلقة
قال والصغرى المشروطة والعرفية الخاصتان مع الكبرى الضرورية
 والدايمة في الثلاثة الاولى وفي الاعترج مناضفة كما الشكل الاول **اول**
 هذه الصغرى بالاربعة يرجع الى الاول وبالقلب بالحقيقة كبرى هذا
 فيها هي صغرى الاول وصغره كبراه وقد بينا ان الصغرى الضرورية والدا
 يتناقضان الكبرى العرفية والمشرطة الخاصتان فهنا الكبرى الضرورية
 والدايمة يتناقضان الصغرى العرفية والمشرطة الخاصتين فهنا
قال والكبريات الكلية وهي ما عدا الثالث والسادس والثامن اذا كانا



مشرطه او فية خاصيتين اتحدت مع اى صغرى انشقت مطلقه عليه سالبه
 كما في الشكل الثاني **الخاصية** المتصلة التي هي غير الثاني والسادس والثامن
 وهي التي كبرتها كلية اذا كانت كبرها احد الخاصيتين اتحدت مع اى صغرى
 انشقت مطلقه عامه سالبه كالشكلا في الشكل الثاني مثلا اذا صدق كل ج
 دائما وكل ج ما دام آلاما ياتيح لاشي من ب آلا اطلاق العام وال
 بعض ب آلاما وهو متا قضا الكبرى على ما قلنا في الشكل الاول **قال**
 فانما ياتيح منها في شكل ولا ياتيح في اخر فالحكم للنتيجه وما ياتيح على وجهين
 اعم واحضرن الحكم للاخص وذلك كالصغرى المطلقة مع الكبرى
 الخاصيتين في الصغرى الثاني فانها ياتيحان بحسب الرد الى الشكل الاول
 مطلقه عامه وبحسب الرد الى الشكل الثالث وجوديه **اول** القبا
 الذي اذارد الى شكل باحدى الطرق المذكورة من القلب او عكس المقادير
 او عكس احدهما وانما نتيجته ثم اذا رد الى غير ذلك الشكل لا ياتيح شيئا
 فنتيجته ذلك القياس هو الذي اتيه عند الرد الى الشكل المنتج مثاله
 الضرب السابع لا يمكن سبانه الا بالرد الى الثاني عكس صغره واذا رد اليه
 اتيح ولو رد الى غيره كان عقبا فالحكم للثاني المنتج اما لو امكن اشاحه

علاوة على

على وجهين بان يرد الى شكلين مثلا فان كان بين الوجهين عموم مخصوص فلا مضا
 للاخص يكون كل ج ب لا اطلاق وبعض آلاما ما دام آلاما فانه ياتيح مطلقه عامه
 بالرد الى الشكل الاول وبحسب الرد الى الثالث وجوديه لا يمكن ان الكبرى
 ينعكس حينئذ لا ياتيح فبطلت الصغرى المطلقة والكبرى الحقيفة للاداميه
 وينتج حينئذ لا ياتيح وهي اخص من المطلقة العامه فكانت هي النتيجة **قال**
 وان لم يكونا كذلك فالحكم بالتركيب منهما ان اختلفا كما الكبرى المشروطة الخا
 فانه صا الاول مع الصغرى الصغرى وجوديه فانها ياتيح باه لرد الى الشكل الاول
 مطلقه عامه موجبه وبالنظر الى الكبرى مطلقه عامه سالبه فيكون
 النتيجة مطلقه عامه سالبه وجوديه **البعض اول** هذا هو **القسم الثاني**
 وهو ان يكون بين الوجهين عموم مخصوص فلا ياتيح اما ان يختلف
 بالقلب ولا يختلفا فان كان الاول فالامتيار بالركب من الوجهين مثلا الكبرى
 المشروطة الخاصة في الضرب الاول والصغرى ضرورية فيكون كل ج
 بالضرورية وكل ج بالضرورية ما دام آلاما فانه يجب الرد الى الشكل
 بالقلب منتج مطلقه عامه سالبه كلية لاننا قد بينا ان الكبرى في مثل
 هذا الضرب اذا كانت احدى الخاصيتين اتحدت مطلقه عامه سالبه لنتيجه اى

لكم

فان كان بين الوجهين عموم
 مخصوص فلا ياتيح اما ان
 يختلف بالقلب ولا يختلفا
 فان كان الاول فالامتيار
 بالركب من الوجهين مثلا
 الكبرى المشروطة الخاصة
 في الضرب الاول والصغرى
 ضرورية فيكون كل ج
 بالضرورية وكل ج بالضرورية
 ما دام آلاما فانه يجب
 الرد الى الشكل بالقلب
 منتج مطلقه عامه سالبه
 كلية لاننا قد بينا ان
 الكبرى في مثل هذا الضرب
 اذا كانت احدى الخاصيتين
 اتحدت مطلقه عامه سالبه
 لنتيجه اى

صغرى

انت
 اتفقت واذا ضمنا هذه السالبة الى ما تقدم من المطلقة العامة المرجعية
 النتيجة مطلقة عامة سالبة كلية وجودية في البعض وهذه النتيجة
 مخالفة للتقدمين في الكيفية لهما سالبة والمقدومان موجبان **قال**
 ومع الصغرى الممكنة فانها ينفع بحسب الشكل الاول ممكنة عامة موجبة
 وبالظر الى الكبرى مطلقة عامة سالبة كلية فبكون النتيجة مطلقة
 سالبة كلية وجودية لازمة وفيه البعض وكلنا النتيجة مخالفا
 للتقدمين **اول** هذا مثال اخر للقسم الثاني مع الاختلاف ايضا وهو الصغرى
 الممكنة مع الكبرى المنزوعة الخاصة في الضرب الاول مثلا كل جرب بالامكان
 وكل آخرة مادام الاما ايا فانه ينفع بحسب مرده الى الشكل الاول بالقلب
 موجبة جزئية لانه بالقلب يحصل قياس من الاول صغره منزوعة عامة هي
 قولنا البعض بآلامكان فحسب النظر الى الكبرى ينفع مطلقة عامة سالبة
 كقاعدة القاعدة الكلية من الكبرى ان الكلية في هذا الشكل اذا كانت
 احد الخاصتين ينفع مع اي صغرى اتفقت مطلقة عامة كلية سالبة
 كقاعدة الشكل الثاني واذا كانت هذه السالبة مع الممكنة الخاصة بالرد الى
 الاول حصلت النتيجة مطلقة عامة سالبة كلية وجودية لازمة

خاصة وكبراه مكنة ينفع مكنة مكنة مكنة

في البعض

في البعض هذه النتيجة ايضا مخالفة للتقدمين في الكيفية كما في البعض
 الاول **قال** والصغرى وجودية في الضرب الثالث مع الكبرى
 الخاصة فانها ينفع بحسب الاحجاب اللازم للصغرى والرد الى الشكل
 الاول مطلقة عامة موجبة وبالظر الى الكبرى مطلقة عامة سالبة
 ويكون في النتيجة معية بان يصدق الوجود في بعضها **ال** هذا
 مثال اخر للقسم الثاني مع الاختلاف في الوجهين بالكيفية وهو ان يكون
 الصغرى وجودية في الضرب الثالث من هذا الشكل والكبرى منزوعة
 مثلا لا شيء من جرب لا ايا وكل آخرة بالاضم مادام الا ايا فانه
 ينفع بحسب الرد الى الاول بالقلب بان يجعل الكبرى صغرى والاحجاب اللازم
 للصغرى كبرى موجبة جزئية مطلقة عامة لان الصغرى ليست من كل
 بالاطلاق العام فيجعله كبرى للصغرى وحصل قياس من موجبات
 صغره منزوعة خاصة وكبراه مطلقة في الاول وينفع موجبة كلية
 في الاول وينفع موجبة كلية مطلقة بفكر موجبة جزئية مطلقة عامة
 وبحسب الكبرى مطلقة عامة سالبة كلية لانه قياس من اي
 اتفقت مطلقة عامة سالبة كلية كالشكل الثاني واذا ضمنا هذه السالبة

كبراه موجبة منزوعة عامة
 ينفع

البيضاين مستقلات مثلها وان كانت قليلة الجودي ولا يتألفها شرط ^{بان}
الى القسم الاول وهو الذي يكون المشترك جزءا من المقدمتين اذا ^{متغير}
 في المصطلحات الصغرى فان ضرورتها هي ضرورتها في المصطلحات العظمى لان ^{المتغير}
 ان كان ثانيا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان
 جود وكلما كان جود فهو زوان كان ثانيا بينهما فهو الثالث كقولنا كلما كان آت
 جود وليس البنية اذا كان جود جود وان كان مقدما فيهما فهو الثالث كقولنا
 كلما كان آت فهو زوان كان مقدما في الصغرى ثانيا في الكبرى فهو الشكل ^{الرابع}
 كقولنا كلما كان آت جود وكلما كان جود فآت والنتائج في هذا القسم هي
 النتائج في الحملات والبيان ما تقدم من الخلف والعكس والافتراض
 على قياس الحملات ثم ان كانت المصطلحات لزميين كانت النتيجة ^{لزمية}
 لان لازم اللازم وان كانت انفائديين كانت النتيجة انفائية وكذا
 ان كانت احديهما على تفصيل سبلة وان كانت الانفيات قليلة الجودي
 حقن بعضهم منع قياستها لان المطمئن القياس معلوم نسبة ^{الكبرى}
 الى الصغرى بالاحتياج والسلب وهمنا يجب ان يكون النسبة معلومة قبل
 الترتيب فلا يكون القياس منجبا للمط لا يكون قياسا مشروطا بالاحتياج

هنا شرط الحملات كالاحتياج للصغرى وكيفية الكبرى في الاول وكذا في الا ^{شكال}
قال وقيل ان اللزوميات لا يمنع مستقلة لان ملازمة الكبرى بحتم
 ان لا يبقى على تقدير ثبوت الصغرى مثلا اذا قلنا كلما كان هذا اللون سواد
 او باضا كان سوادا وكلما كان سوادا لم يكن باضنا وحيث ان الاول ^{سط}
 ان وقع في الصغرى كوقوعه في الكبرى اي على الجهة التي بها يستلزم ^{الكبرى}
 لزوم النتيجة ضرورية والافلم يكن مشتركا وبانه في المثال المذكور ان
 السواد في الكبرى وقع بالمعنى المضاد للباض في الصغرى المعنى ^{المعنى}
 ولذلك لم يبق الملازمة في الصغرى فالحلل انما وقع بسبب عدم اشتراك
 الاوسط بسبب العارض التابع واذا ارتفع الحلل ارتفع العارض ^{الكبرى}
 او رد بعض المنطقيين اعتراضا على المؤلف من اللزوميات وتقريري ان
 حكمنا فيها بلازمة الثالث للمقدم في نفس الامر وذلك لا يستلزم ثبوت الملا ^{زمية}
 على تقدير مقدم الصغرى فيحتمل ان لا يبقى صاوة على تقدير ثبوت ^{صغرى}
 فلا يندرج اي الصغرى في مقدم الكبرى فلا يحصل الاحتياج مثلا كقولنا
 كان هذا اللون سوادا او باضا كان سوادا وكلما كان سوادا لم يكن ^{بياضنا}
 ولا يندرج كلما كان سوادا او باضا لم يكن باضنا لانه كلما كان سوادا او باضا

بالفعل لا يستلزم المكابحة والجواب ان الاوسط ان وقع في الصغير
 في الكبرى حتى يكون في الصغير مسئلة ان في الكبرى كما وقع في الكبرى
 اتخذ الاوسط وانج القياس بالضرورة وسقط السؤال لا يثبت على
 جواز اتفاق الملازمة على تقدير مقدم الصغير وذلك لا يثبت هنا
 وان لم يقع في الكبرى على الجهة التي وقع عليها في الصغير لم يكن ^{سط} الاوسط
 متبعا فلا يحصل قياس وكلامنا في قياس اتحاد الاوسط في المثال
 الذي ذكره المحقق انما وقع على الوجه الثاني وان السواد الماخوذ
 في مثال الصغير كان بالمعنى الخاص للباقي والماخوذ في مقدم الكبرى كان
 بالمعنى المتبادله فلما اختلف الوسط لم يزم النتيجة فلم يزم ملازمة
 الاكبر للاصغر بعد الاشاج انما كان لعدم اتحاد الوسط لم يزم النتيجة
 فلم يزم ملازمة لان اتحاد الوسط لان الاكبر يحتمل ان لا يصدر
 في تقدير عدم صدق الاصغر في الحلل وهو عدم الاشاج في المثال المذكور
 انما كان لان الوسط في غير متحد لا يسبب المعارض ان يقع وهو
 ان الكبرى لا يصدق على تقدير مقدم الصغير واذا ارتفع الحلل
 اي ارتفع اتحاد الوسط ارتفع المعارض اعني عدم الاشاج **قال**

قال واما المحلوط فلا يخرج منها في الشكل الاول الصغير للرومية
 موجبات ولا الاتفاقية مختلفين **الاول** القياس المخطوط للرومية
 والاتفاقيات ان كان في الشكل الاول فان كانتا موجبتين فالصغير
 ان كانت لرومية لم يخرج القياس شي لان الصغير يدل على الاول
 لازم والكبرى يدل على انه مصاحب ولا يلزم من كون اللازم مصاحبا
 كون ملوومه كذلك يجوز ان يكون اللازم اهم كما تقول كلما كان الانسان
 حجرا كان حسبا لرومية وكلما كان جسما كان ناطقا اتفاقية ولا يخرج
 كلما كان حجرا كان ناطقا لرومية ولا اتفاقية وان كانت الصغيرة
 وكانت الكبرى سالبة لرومية لم يخرج القياس ايضا شي لان ما ليس
 بلان لمصاحبا بان يكون مصاحبا وان لا يكون كقولنا كلما كان
 الفرس حيا كان البياض لونا اتفاقية وليس البنية اذ كان البياض
 لونا كان الفرس حساسا لرومية مع كذب قولنا ليس البنية اذ كان الفرس
 حيا انما كان حساسا لرومية واتفاقي **قال** ولا في الشكل الثاني
 السالبة للرومية **الاول** السالبة في الشكل الثاني اذ كانت لرومية لم يخرج
 القياس شي ان كانت صغيرة وكبرى اما اذا كانت صغيرة فلا يصدق

ليس البتة اذا كان الفرس حساسا كالاشباح ووجبا لروميا وكلما كان
الفرس حيوانا كان الماشان زوجا انفاقيا كذب قولنا ليس البتة اذا
كان الفرس حساسا كان حيوانا لروميا وانفاقيا وكذا اذا كانت كبرى
لانا نجعل الصغرى كبرى وبالعكس لان المصاحب للشيء قد لا يكون لانا
وبالملازمة **قال** ولا في الشكل الثالث الكبرى السالبة **الاول** الكبرى
في الشكل الثالث اذا كانت سالبة كان عقبا سواء كانت لروميا
او انفاقية المختلط منها لانه يصدق كلما كان لياض لونا كان الفرس
حساسا لروميا مع كذب قولنا ليس البتة اذا كان الفرس حيوانا كان
حساسا لروميا وانفاقيا لان ما ليس لازم للشيء قد يصاحبه لا ربه
او ملزم وهذا اذا كانت لرومية واما اذا كانت انفاقية فلا يصدق
كلما كان الفرس حمارا كان حيوانا لروميا وليس البتة اذا كان الفرس
حمارا كان حيوانا انفاقيا مع كذب قولنا ليس البتة اذا كان الفرس
حمارا لروميا وانفاقيا لانه لا يلزم من كون الاكبر غير مجامع للاو
الذي هو ملزم للاصغر ان يكون مجامعا او ملازما للاصغر **قال**
ولا في الرابع الكبرى للرومية في ضرب الاولين **الاول** الصغرى

ملازمة

مع الكبرى للرومية في الضربين الاولين من الشكل الرابع عقيم كقولنا
كلما كان الانسان حيوانا كان ناطقا انفاقيا وكلما كان حمارا كان
حيوانا لرومية مع كذب قولنا كلما كان ناطقا كان حمارا لروميا وانفاقيا
وكذا وجعلنا الكبرى حرة لان الملزم للشيء قد لا يكون معاندا لما
قال ولا انفاقية في الثالث **الاول** الضرب الثالث من هذا الشكل
اذا كانت كراه انفاقية لا يصدق لانه يصدق قولنا ليس البتة اذا كانت السوداء
كان الفرس حساسا لروميا وكلما كان الفرس حيوانا كان السوداء
انفاقية مع كذب قولنا ليس البتة اذا كانت الفرس حساسا كان حيوانا لروميا
وانفاقيا لان ما ليس بملزم للشيء قد يجمع ملازمة **قال** ولا اخر
الاول الضرب الرابع والخامس من هذا الشكل عقيم اذا كانت
المقتضية انفاقية والآخرى لرومية اما اذا كانت الصغرى انفاقية
فلا يصدق كلما كان السوداء لونا كان الفرس حيوانا انفاقيا وليس البتة
اذا كان الفرس حساسا كان السوداء لونا لروميا مع كذب قولنا فاذ كان
اذا كان الفرس حيوانا كان حساسا لروميا وانفاقيا لان المصاحب
قد لا يكون ملازما للملازمة واما اذا كانت لرومية فلا يصدق

كما كان العرب حالنا لو لمية وليس البعد اذا كان العرب
 كان حمار اتفاقية مع كذب فلهذا لا يكبر اذا كان العرب حيوانا كان
 لرومية اتفاقية لان المردم الشيء قد لا جامع لرومية اذا كان كاذبا وكذا
 لو كانت الصغرى جنية **قال** والباقي يخرج اتفاقية **الاول** الباق من المختلط
 من اللرومية والاتفاقية في الاشكال الاربع يخرج اتفاقية وهو الصغرى
 اللرومية في الشكل الاول اذا كانت الكبرى سالبة والاتفاقية اذا انقفت
 في الامجاب السالبة للاتفاقية في الشكل الثاني وصوب الشكل الثالث
 التي كبرها موجبة سواء كانت اتفاقية او لرومية والعربان لا يكون
 من الشكل الرابع اذا كانت كبرها اتفاقية والضرب الثالث اذا كانت
 لرومية اما الاول فلا يفسد الحماقة بين الشيء واللازم في الصد
 يعنى اسفادها سبب ويى ملزوم واما الثاني فلان مجامعة الشيء
 في الصد يدل على المجامعة مع اللازم واما الثالث فكل اول ولما
 الرابع فكل ثلث وكذا الخامس السادس كالاول والثالث **قال**
 واما النتيجة للرومية فيها فالموجبة عنقعة والسالبة بشرط ان لا يكون
 المقدم كاذبا بلزم حيث يلزم الاتفاقية موجبة **الى** المختلط للاتفاقية

واللرومية

واللرومية يستحيل ان يخرج نتيجة لرومية موجبة لانها في ان النتيجة
 احسن المقدمات وهي الاتفاقية للاتفاقية هنا ويجوز ان يخرج لرومية
 بشرط ان يكون مقدم السالبة صادقا لان صدق الموجبة للاتفاقية
 سلب للرومية بين الطرفين وانما استوطنا كبر مقدم السالبة صادقا لان
 الموجبة للاتفاقية التي هي ملزوم السالبة للرومية انما تصدق اذا كان
 المقدم صادقا والوجبة لا حاجة الى هذا الشرط لاننا ادخلنا
 اللرومية لرومية للموجبة للاتفاقية ولا يصح ان لا موضوع صدقها
 والطرفان هما طرفاها لم يبق حاجة الى هذا الشرط لانه ثابت وان لم يبق
قال ودونها ايضا من صغرى موجبة لرومية في الشكلين الآخرين
 بشرط صدق مقدم الصغرى **الاول** السالبة للرومية قد يصح
 بدون صدق الموجبة للاتفاقية اذا كان القياس من صغرى موجبة
 لرومية وكبرى سالبة اتفاقية اذا كان مقدم الصغرى صادقا فانه
 يخرج سالبة لرومية من الشكلين الآخرين مثلا اذا صدق كذا كان
 آت ج د لرومية وليس السالبة اذا كان ه ز فآب اتفاقية يخرج فلهذا يكون
 اذا كان ج د ه لرومية والاصدق فحينئذ وهو كما كان ج د ه لرومية

الكبرى



ليس جـ د فان كان ليس جـ ط فكل اة لا انعكاس الصغرى ^{التقيض} يعكس
 الى كلما كان ليس جـ د فكل ا ب وانعكاس الكبرى الى قولنا كلما كان
 فكل بـ هـ ويرجع هذا القسم الى القسم الاول وينبغي ما ذكرناه فالمقدم
 في النتيجة وتاليها اعني ليس جـ د وليس جـ ط تفقيض تالي المقدمتين وتالي
 نتيجة تفقيض المقدمتين اعني كل اة الذي هو نتيجة كل ا ب وكل بـ هـ وهما
 تفقيضا المقدمتين فالحاصل ان النتيجة متصلة مقدمها تفقيض تالي
 الصغرى وتاليها متصلة مقدمها تفقيض تالي الكبرى وتاليها نتيجة تفقيض
 المقدمتين **قال** وفي الثالث والرابع ان يكون عين الواقع في التالى
 مع عين الواقع في المقدم او مع تفقيضه كذلك لينعكس تلك المقدمة
 احدا العكس ويكون النتيجة اما كلية تاليها جزئية او بالعكس ^{ولما كان}
اول يتوسط في القسم الثالث وهو ان يكون الاشتراك بين تالي الصغرى
 ومقدم الكبرى ان يكون عين الواقع في التالى مع عين الواقع في المقدم
 او مع تفقيضه طهية منتجة واقعة على احد الاشكال الاربعة لينعكس
 المقدمة المشاركة للمقدمة الاخرى في المقدم العكس المستوي ان كانت
 المشاركة بين عين التالى الصغرى وعين مقدم الكبرى وعكس التفقيض

تفقيض جـ د

الركن

ان كانت المشاركة بين عين التالى الصغرى وتقيض مقدم الكبرى وكلما
 في القسم الرابع ان يكون عين الواقع في المقدم الصغرى مع عين الواقع في
 الكبرى او مع تفقيضه على هبة منتجة واقعة على احد الاشكال الاربعة
 لينعكس المقدمة احدا العكس طهية ما تقدم مثال القسم الاول وهبة الاناج
 بين عين التالى وعين المقدم ولنا كلما كان جـ د فكل ا ب وكلما كان كل بـ هـ
 فح ط ينبغي كلما كان كل جـ د تفقيضه اذا كان جـ ط فكل اة لا انعكاس الكبرى
 جزئية بالعكس المستوي ويرجع الى القسم الاول وهو ان يكون التكرار بين
 وينبغي ما ذكرناه مثالاً وهبة الاناج واقعة مع عين التالى وتقيض
 قولنا كلما كان كل ا ب فكل جـ د وكلما كان ليس كل د هـ فح ط ينبغي كلما كان
 ا ب فان كان جـ ط فكل جـ هـ لا انعكاس الكبرى عكس التفقيض لقولنا كلما
 ليس جـ ط فكل د هـ وينبغي ما ذكرناه وهي متصلة كلية مقدمها مقدم
 وتاليها متصلة مقدمها تالي الكبرى وتاليها نتيجة تالي الصغرى
 الصغرى وتقيض مقدم الكبرى مثال القسم الثاني والتكرار بين عين مقدم
 الصغرى وعين تالي الكبرى وينبغي متصلة جزئية مقدمها تالي الصغرى
 وتاليها متصلة كلية مقدمها مقدم الكبرى وتاليها نتيجة تالي الصغرى

الصغرى مقدم

يكون

وقال الكبرى كقولنا كلما كان أ ج د وكلما كان ح ط فكل ه ينتج ق
 اذا كان ج د وكلما كان ح ط فكل ه لا نأخذ في الصغرى القول قد يكون
 اذا كان ج د فكل أ ب ليرجع الى القسم الاول الذي يقع الشك فيه ^{التالي}
 وينبغي ما ذكرناه مثاله والشك بين نقيض مقدم الصغرى وعين ^{الثاني}
 الكبرى وينبغي مسئلة كلية مقدمها فحينئذ الى الصغرى نأليها مسئلة
 كلية مقدمها مقدم الكبرى ونأليها نتيجة التاليف بين نقيض مقدم ^{الصغرى}
 وعين نألي الكبرى مثاله كلما كان ليس أ ب ج د وكلما كان ح ط فكل
 ينتج كلما كان ليس ك ج د فكلما كان ح ط فكل ه لا نأخذ في الصغرى بعكس
 النقيض ليرجع الى القسم الاول الذي يكون الشك فيه بين ^{تقدير} التاليف
 ان النتيجة ما كلية نأليها جزئية كما في نتيجة تقدير ^{الاول} من القسم الاول
 او بالعكس وهو ان يكون النتيجة مسئلة جزئية نأليها مسئلة كلية كما في ^{نتيجة}
 تقدير الاول من القسم الثاني او كما هو وهو ان يكون النتيجة كلية نأليها
 كلي وهو نتيجة التقدير الثاني من القسمين معا ^{الثالث} وهو ^{الشك}
 في جزئها في احدهما غير تام في الاخرى ويكون ذات التام بسيطه ^{مستقلة} والى
 مركبة مثلا يكون الاول من مجلسين والاخرى من مقدم جملة ونألي

يكون

عرف

ليكون المشترك جزءا من الاول جزءا من الاخرى وبإزاء الشرط كما مر واد
 الامور فليكن البيان وابواب الامثلة وذلك ان تركيب ^{المقدمات} ه بعد اخرى
اول هذا القسم الثالث وهو ان يكون المشترك جزءا تاما من احدي
 غير تام من الاخرى انما يتحقق في هذا القسم بان يكون احدي المقدمات ^{البسيط}
 شرطية مركبة من جزئيين احدهما شرطى والاخرى بسيطه منهن مثلا يكون
 من مجلسين والاخرى من مقدم على مثال مسئلة ليكون المشترك جزئيا ^{كان}
 تاما من المقدمات الاول وغير تام من الاخرى كقولنا كلما كان أ ب فكلما
 ج د ق م وكلما كان ه ز ح ط ينتج كلما كان أ ب فكلما كان ج د ق م
 وبسبب استعمال المقدمات البسيطة مع الشرطية التي هي جزء من ^{المقدمة}
 المركبة على التاليف ينتج من احدا الاشكال الاربعه واذا عرفنا ^{الاصول}
 فليكن البيان وابواب الامثلة للاقسام التي تذكرها وذلك ان تركيب ^{مع}
 بعد اخرى من المقدمات البسيطة اذا كانت مركبة من شرطيين كالر مركبة
 مركبة من شرطيين احدهما بسيطه والاخرى مركبة وعلى هذا القياس
 كقولنا كلما كان كلما كان أ ب ج د فكلما كان ه ز ح ط وكلما كان ق م
 ج د ق م ن وكلما كان و ل ع ف ينتج كلما كان كلما كان أ ب ج د ق م ن

فكلما كان ول فخرج وأعلم ان الشبهة التي هي جزئية الشبهة
 المركبة يجوز ان يكون منفصلة وان يكون متصلة وعلى كلا التقديرين فهي
 اما ما الى الصغرى او مقدمتها ما الى الكبرى فالاقسام ثمانية والمشكل الى الاربع
 بعقد في كل قسم منها مثال المتصلة الجزء والشرك مع المثال قولنا كلما
اب فكلما كان ح ط هو د كلما كان هـ فذلك ل يخرج كلما كان اب فكلما
 كان ح ط فذلك ل وقد معنى ذكره مثاله والشرك مع المقدم كلما كان
 كلما كان هـ ط فخرج د وكلما كان و فذلك ل يخرج قد يكون اذا كان د
 فكلما كان هـ ط فذلك ل مثاله من متصلة الجزء والشرك مع المثال كلما كان
هـ فذلك ل اما اب اوج د وكلما كان ج د فخرج كلما كان هـ فكلما
 لم يكن اب ج ط مثاله والشرك مع المقدم كلما كان د ايا اما اب اوج د
ج فخرج كلما كان ج د فخرج قد يكون اذا كان هـ فكلما لم يكن اب ج ط
 عليك بيان باقية الامثلة والا اما المؤلف من المتصلات فالسبب الى
 المقدمتين وان لا يكونا معاً جزئيتين ولا معاً للجمع وليكن اجزاءها ثلاث
 فقط ولا يكون في هذا المؤلف بين حدى النفي ولا بين المقدمتين
 بالطبع فلا يتألف اشكالاً واذا جعل احدهما صغرى يكون النتيجة بحسبها

اجزائها

اقول

اول هذا هو القسم الثاني من الاقسام الخمسة وهو المؤلف من المتصلات
 واقسامه ثلثة ايضاً لان المشترك اما جزء تام من كل واحدة من المقدمتين
 او غير تام منهما او تام من احدهما غير تام من الاخرى وفيه سبب التجميع
 المقدمتين وكلية لحديهما وان لا يكون ما نفى جميع اما بيان الشرط الاول
 فلان السالبي معيان لصدق قولنا ليس البتة اما ان يكون هذا
 انسانا او حيوانا وليس البتة اما ان يكون حيوانا او ناطقا مع اللاد
 ولو بذلك الكبرى يقولنا ليس البتة اما ان يكون حيوانا او فوسل
 القاعد ولما ان كانت احدهما سالبة لصدق قولنا دايما اما ان
 هذا العلة زوجا او فردا وليس البتة اما ان يكون فردا او عددا مع
 ولو بذلك الكبرى يقولنا ليس البتة اما ان يكون فردا او غير مقسم
 ثبت القاعد واما الثالث فلانه لا قياس بين جزئيتين واما الثالث
 اللادرم نارة والقاعد اخرى فانه يصدق اما ان يكون هذا الشيء انسانا
 او حمارا واما ان يكون حمارا او ناطقا مع اللادرم ولو بذلك الكبرى يقولنا
 اما ان يكون حمارا او فوسا ثبت القاعد والمحق جواز استنتاج ما نفى الجمع
 متصلة جزئيتين من نفي جزئيتين لا يستلزم الاوسط تفويض كل واحد

مشاركاً لاجزء الكبرى والثاني ان يكون احدى جزيء الكبرى مشاركاً لكل واحد

من جزيء الصغرى والجزء الاخر من الكبرى مشاركاً لاجزء الصغرى **قال**

والتي هي يكون ذات اربعة اجزاء بحسب الافتراضات الممكنة فيتمثل منها في

قوبه واحدة وفي الثاني والخامس قوبتان وفي الثالث ثلث قواب وفي

اربع قواب على النتائج المحلية وبما ان الاخر فيتمثل على اجزاء المقدمات التي

لا يشترك ويكون النتيجة مائة حلوكية من كليتي **والاخرية اول**

النتيجة في هذه الاقسام الخمسة يكون ذات اربعة اجزاء على ما بيناه في الامثلة

وذلك بحسب الافتراضات الممكنة في القسم الاول والجزء الثاني النتيجة

وهو قوبه واحدة وبها كل ج د وكل د ط والمئة الاخر الباقية في

التي لا يشترك فيها وفي القسم الثاني والخامس قوبتان في الثاني

وبها كل د ط وبها وبها كل د ط وفي الخامس بها كل ا ب وكل ب ج وبها

كل ج د وكل د ط وفي القسم الثالث ثلث قواب قوبه بها كل ا ب وكل ب ج

وبها كل ج د وكل د ط وقوبه ثالثة بيه وبها كل هـ و آ وفي الرابع

احدها بها كل ا ب وكل ب ط والثانية بيه وبها كل ب ج والثالثة

كل ج ب وكل ب ط والرابعة بيه وبها كل ب ج وهذه النتائج كلية

وقررنا اخرى؟

اذ كان

المشكلة

ان كانت القوبتان كليتي وخبره ان كانت احدهما خبرية **قال** واما

في نام وعبرت نام فيكون احدهما مثلاً محلياً والآخر محلياً ومنفصلاً

في نتيجة المنفصلين اعني الاولى جزء الاخرى وهي بالتحقيق بسيطة

ثلاثة اجزاء والشرائط كما مرت **اول** هذا هو القسم الثالث وهو ان

المشتركان في جزء نام من إحدى المقدمات غير نام من المقدمات الاخرى

ان يكون احدهما بسيطاً من الاخرى مثلاً يكون البسيطة مؤلفة من كليتي

والركبة مؤلفة من محلياً ومنفصلة والنتيجة منفصلة مؤلفة من محلياً

ومنفصلة هي نتيجة المنفصلين اعني المنفصلة الاولى وجزء الاخرى

كقولنا دائماً اما ان يكون ا ب او ج د دائماً اما هـ ز واما ان يكون اما ج

او ح ط بفتح دائماً اما هـ ز واما ان يكون ا ب او ليس ج وهذه النتيجة

بالتحقيق منفصلة بسيطة مركبة من ثلثة اجزاء احدها الجزء الغير المتماثل

والجزءان الباقيان هما نتيجة المنفصلين والشرائط كما مر من وجوب

اجاب المقدماتي وكونها حقيقيتين وما اعني الحل او محليتين

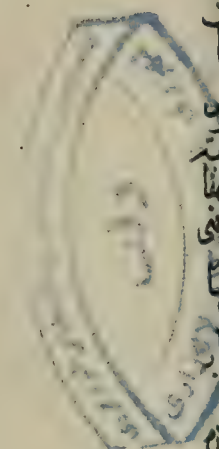
وان لا يكونا ما اعني جمع وكلية احدهما وشرائط النتائج في كل شكل

فانته هنا في المقدمة البسيطة والمنفصلة التي هي جزء الشرطية

المركبة **قال** ولما المولفة من المصلاات والمفصلاات فالمشتركة منها
 في نامي اربعة اصناف لان الاشتراك يكون اما في مقدم المصلحة او في
 وهي اما صغرى وكبرى **اول** هذا هو القسم الثالث من اقسام القياس
 الشرطية وهو المولف من المصلاات والمفصلاات واقسامه ثلثة الاول
 ان يقع الاشتراك في جزئي نامي من المقدمتين واقسامه اربعة لان
 اما ان يقع صغرى وكبرى وعلى كلا التقديرين فالشركة اما في مقدمتها او
قال ولا يفتح من مفصلة سالبة ولا من جزئيتين وفي شرط في سالبة
 الاتفاق صدق المقدم لممكن ردها الى موجبة بل من اجابها **اول** شرط
 هذا القسم امور ثلثة احدها ان يكون المفصلة موجبة والثاكلة احدى
 والثالث ان يكون مقدم السالبة الاتفاقية صادقا لممكن ردها الى موجبة
 اتفاقية لانك اذا كان مقدمها صادقا كان تاليها كاذبا فيصدق نقيضه والا فرب
 في الشرط الاول التفصيل فان المفصلة ان كانت مانعة للجمع لم يفتح وهي شرط
 للاختلاف اما مع توافق الطرفين ودلالة الانسان مع الناطق بتوسط الحيوان
 ان يقول كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وليس البتة اما ان يكون حيوانا
 او ناطقا وانما مع الاتفاق فلو بدلنا الكبرى بقولنا ليس البتة اما ان يكون

مولف من المقدم ونقيض الثانية ضرورة
 ان ان يترك الاتفاقية

حيوانا او فرسا وان كانت مانعة الخلو اتج مفصلة مانعة الخلو لاسلام
 الخلو من الشيء او اللان حيوان الخلو عنه وعن المعلوم فاطلاق المصطلح بان
 لا يفتح اذا كانت سالبة محمول على هذا التفصيل **قال** والمفصلة من كل صنف
 وتكون في ثلثة **اول** الصغرى والمفصلة في كل صنف من هذه الاصناف
 ستة فثلثون صري لان المفصلة اما لرفعية او اتفاقية وعلى كلا التقديرين
 فهي اما موجبة او سالبة وعلى التقادير الاربعة فهي اما كلية او جزئية منها
 والمفصلة اما حقيقية او مانعة للجمع او مانعة الخلو وعلى التقديران الثلثين
 اما كلية او جزئية فالاقسام ستة هذه ثمانية واربعون صري لكن يسقط
 ما يتالف من جزئيتين وهي اثنا عشر ما يبقى المنهج ستة وثلثين صري واما
 ما جوزناه نحن من كون المفصلة المانعة الخلو سالبة بزيادة الصغرى
 مثلا لما يقع الاشتراك فيه مع تالي المفصلة وهي صغرى قولنا كلما كان
 فكل ج د واما اماكل ج د او هذه مانعة للجمع يفتح كلما كان ات فليس
 لاستلزام المفصلة كلما كان ج د لم يكن ه ومانع والمفصلة كبرى
 اما ات او ج د وكلما كان ه د يفتح كلما كان ه ر لم يكن اب مثلا او
 مع المقدم والمفصلة صغرى كلما كان ج د قاب واما اما ج د او ه د



المفصلة

الجمع

وداها اما كل ج ط و ه ز مانعة الخلو بين كل ما كان آت فكل ج د فكل ما
 ه ز فكل ج ط لان المنفصلة يلزمها كل ما لم يكن ه ز فكل ج ط وسبب حكمه
 مما تقدم في المنفصلين اذا اشتركتا في جز غير تام منهما هذا اذا اردنا
 المنفصلة الى المنفصلة ولو عكسنا الحال بان ردونا المنفصلة الى
 المنفصلة انما لا يكون آت وكل ج ط او لا يكون آت وكل ج ط او لا يكون آت
 واما كل ج ط واما كل ج د فقه ز على ما بين في المنفصلين المشتركين في جزء
 غير تام منهما التا ان يكون الشركة في المقدم والمنفصلة مغرى كقولنا كل ج ط
 ج د فآت وداها اما كل ج ط او ه ز مانعة الخلو بين ج د والمنفصلة الى
 قد يكون اذا كان آت فاذا لم يكن ه ز فكل ج ط لانا نجعل المنفصلة اللان
 للمنفصلة كبرى للصغرى وانج المظم لا رتاده الى القسم الاول بعكس
 و لو ردونا المنفصلة الى المنفصلة انج قد يكون اما ليس آت وكل ج ط
 واما ليس آت ه ز واما كل ج ط واما كل ج د ه ز لان المنفصلة بعكس
 الى قولنا قد يكون اذا كان آت فكل ج د ويرجع الى القسم الاول ويخرج
 المنفصلة فنجعل القياس من المنفصلتين وينفع ما ذكرناه الثالث
 الشريك مع التا والمنفصلة كبرى كقولنا دايما اما ان يكون ه ز او كل

المنفصلة

وكما كان آت فكل ج ط ينفع منفصلة برد المنفصلة الى المنفصلة كما تقدم
 في القسم الاول لانا نجعل المنفصلة كبرى ليرجع اليه وينفع منفصلة
 في القسم الاول ايضا لانه يعقل المقدمين يرجع اليه الرابع ان يكون
 المشترك جزءا من المقدم والمنفصلة كبرى كقولنا دايما اما ان
 ه ز او كل ج د وكما كان ج ط فآت ينفع المنفصلة بقلب المنفصلة
 والمنفصلة بقلب المنفصلة الى المنفصلة كما مر في القسم الثالث لانه يعقل
 يرجع اليه **قال** والمشارك في تام وغير تام يكون ذات غير التام
 مركبة من جزئيه احدها غير مشاركة لاجد جزئي ذات التام والآخر
 وهي شرطية فان كانت من الجنس التي هي جزء منها كان التاليف كالقسم
 الذي نحن فيه وان كانت من جنس ذات التام كان التاليف كاحد القسمين
 المتقدمين والامتناف والشرط الشايع على قياس ما مر **اول** هذا هو
 القسم الثالث من اقسام المؤلف من المنفصلة والمنفصلة وهو ان يكون الشريك
 في جز تام من إحدى المقدمتين غير تام من الاخرى وهو انما يتحقق بان يكون
 احدي الشرطيتين اسبط من الاخرى ويكون المركبة ذات جزئيه احدها
 شرطية يقع به المشاركة بينهما وبان الشرطية والآخر لا يقع به مشاركة ولما

ولما كانت الشظية على قسمين متصلة ومنفصلة كانت الشظية هنا اعني
 المركبة متقسمة اليها فان كانت متصلة فالمركبة منهما ومن الجزء المباين
 ان كانت متصلة كان حكمها حكم القسم الذي نحن فيه اعني المركبة المتصلة
 والمنفصل وكذا ان كانت منفصلة والمركبة ايضا منفصلة والبدل اشار بقوله
 فان كانت من جنس التي هي جزء منها كان التاليف القسم الذي نحن فيه وان
 الجزء اعني الشظية التي وقعت المناداة بها والمركبة اعني الشظية التي هذه
 جزء منها بان يكون الجزء متصلا والمركبة منفصلة او بالعكس كانت واقعة
 لذات التام اعني المقدمه الاخرى البسطة في الجنس وكيفية التاليف
 القسمين الاولين لان الاوسط ان كان تاما من المتصلة لقولنا كل ما كان
 ا ب ج د واما اما كل ما كان ج د هـ ز ا و ح ط ما عذ الخلو يمتد دائما بالما
 كان ا ب هـ ز ا و ح ط لاستناع الخلو الواقع عن مقدمي التاليف والجزء
 فيمتنع الخلو عن لادم المقدمتين والجزء الاخر وان كان تاما في المنفصلة
 فهو كقولنا دائما اما ا ب ا ج د وكل ما كان لاجد ا و هـ ز ح ط
 يمتد اما ان يكون فديكونه اذا كان ا ب هـ ز ا و ح ط يمتد اما ان يكون فديكونه
 اذا كان ا ب هـ ز ا و ح ط يمتد اما ان يكون فديكونه اذا كان ا ب هـ ز ا و

مرد

اما الاول
 اذ عرف هذا فله ان هذا القسم يرجع الى احد القسمين المتقدمين
 فالي ما يتركب من المتصلين واما الثاني فالي ما يتركب من المنفصلين واذا كان
 مرجع هذا القسم الى احد القسمين المتقدمين كانت الشرايط والنتائج
 وفيها واحدة مثال ما يكون الجزء مساويا للمركبة قولنا دائما اما ا ب ا ج د
 وكل ما كان كل ما كان ج د هـ ز ا و ح ط يمتد فديكونه اذا كان ح ط فاما ا ب ا ج د
قال واما الموافقة من الحملات والشظيات ويكون لها من تمام
 فتوابعها من حمليه ومنفصلة وهي اربعة اصناف لان المنفصلة
 اما صغرى او كبرى والاشتران اما في تأليها او في مقدمها والنتائج
 منفصلة احدها ان الجزء الخالي من الاشتراك بعينه والاشتران بالآخر
 مع الحملية **الاول** القياس الخلف من الحملية والشظية يكون الحد الاوسط جزءا
 من الحملية ومتممها من الشظية بالضرورة وهو نوعان باعتبار قيمة الشظية
 الى المتصلة والمنفصلة النوع الاول ان يكون الشظية متصلة وهو القسم
 من اصناف الاقبسة الشظية واصناف اربعة لان المنفصلة اما ان يمتد
 او كبرى وعلى التقديمين والشركة اما في تأليها او مقدمها وينقسم
 من هذه الاربعة منفصلة ذات جزئي واحد والجزء الخالي من الاشتراك

والنتيجة ان التالف بين الجزأين المتساويين والحملة ومقدمها ما يكون الزكوة مع التالف
 مقدم المتصلة وفيما يكون الزكوة مقدم مع مقدمه التالف بين مقدمي الحملة
قال واما الصنفان اللذان يقع الزكوة فيهما فلهما فصلتهما ان كانت موجبة
 كانت الزاوية في التالف والحملة كامة في الحملات واجزاء التالف اما ان كانت سالبة
 التالف بنا الى الصنفان اللذان يقع الزكوة فيهما فلهما فصلتهما ان كانت موجبة
 في صغرى كبرى والسكر في الحملة في التالف لا في المتصلة فيما اما ان كانت سالبة
 او سالبة فان كانت موجبة كان شرط التالف فيهما انتمال الحملة والتالف في
 من التالف الى الاربع على شرط ذلك مثال ما يكون المتصلة صغرى فقولنا كلما
 كان \bar{A} فكل \bar{B} وكل \bar{D} ينتج كلما كان \bar{A} فكل \bar{B} لانه يصدق ما يقدر
 مقدمنا القياس المستلزم للنتيجة فيكون صادقا في ذلك التقدير وفي هذه
 النتيجة وهو كل \bar{B} في قياس مامة في الحملات مثال ما يكون المتصلة كبرى
 قولنا كلما كان \bar{B} وكلما كان \bar{D} فكل \bar{A} ينتج كلما كان \bar{B} فكل \bar{A} ان
 على تقديره \bar{B} يصدق كل \bar{B} لصدق \bar{B} في نفس الامر وكل \bar{A} التالف في
 من صدقها صدق النتيجة وهذه النتائج **بنه قال** وقد طرأ فيما اذا كان
 متصلة لونية بمنال مام وهو احتمال ان لا يقع صدق الحملة على تقدير صدق

طعن

المقدمين
 مقدم المتصلة اذا كان محال ولا يجمع التالف في الصدق وجوبه ان اجتماع
 في الصدق ليس شرطاً في انعقاد القياس ولو كان لما انعقد قياس خلفه ولا التالف
اول ذهب جماعة من المتأخرين الى ان القياس المركب من الحملتين والمتصلة
 لا ينتج لانا اذا قلنا كلما كان \bar{A} فكل \bar{B} وكل \bar{D} فصدقنا في الصغرى
 باستلزام \bar{A} \bar{B} وصدقنا في الكبرى يصدق كل \bar{D} في نفس الامر ولا يلزم
 من صدق القضية في نفس الامر صدقها على كل تقدير لجران ان يكون تقدير
 \bar{A} محالاً فلا يصدق معها الصادق في نفس الامر على سبيل الوجوب في كل
 مجامعة التالف والحملة في الصدق واما في نفس الامر فقولنا كلما كان \bar{A} فكل
 المقدم فقولنا كلما كان \bar{A} فكل \bar{B} واحد هما صادقا في التقدير والآخر صادقا
 في نفس الامر لم يتجدد فلا يحتاج الى اجاب المقدم بان المستلزم في القياس
 كونه المقدمتين بحيث لو سلمت الرتبة النتيجة ولا يتربط فيه صدق المقدمتين
 بالفعل لانه لو اشترط ذلك لم يتم القياس الخلفي ولا التالف في كذا واحد
 معصية لكن لما كانت مقدمته بحيث لو سلمنا الرتبة النتيجة كان قابلاً
 ونحن نقول ههنا لو صدق المقدمتان امنى الحملة والشرطية لمرتبة النتيجة
 فكان قياساً متفهماً لهذا الاعتبار لاني ان القياس الخلفي لو سلم صدق

لنفهم
 لفت النسخ فكان قياسا بهذا الاعتبار اما ههنا فلو سلمت القضية المحلية
 مع علم يعلم الاشراج ان تسليمها غير كاف عالم يستلزم مقدمة نالته هي ان
 صادقة او مسلمة لا تفقد بصدق المقدم فمع خلو المقدمين عن هذه
 القضية لا يجب الاشراج فافرق البابان لانا نقول المقدمة الشرطية ههنا
 وصفتا المقدم فيها على انه صادقة في نفس الامر وان كان محالاً فيصدق مع
 كذلك وحيث يكون قد اخذنا قضا ما التفت التي هي المقدم والثالث من المحل
 على انها صادقة في نفس الامر فيصدق النسخه كذلك **قال** وان كانت سائلة
 كانت الشرطية في الثالث معاً بل ما كانت هناك ليعيب برود السالبة الى
 لا رتبها الموجبة كما يجب ان يكون هناك **اول** هذا هو القسم الثاني
 وهوان يكون المتصلة في الصنفين الذين يقع الشرط معها فيهما في الثالث
 سالبه وحيث ترتب فيه ان يكون المحلية مع تقيض نال المتصلة متملة كل
 على شرط ذلك الشكل لانا نورد السالبة المتصلة الى الموجبة الموافقة لها
 في الكم والمقدم المناقضة لها في الثالث وحيث يجمع هذا القسم الى ان يكون
 المتصلة موجبة مثلاً ليس البند اذا كان **اب** فليس كل ج د وبنح ليس البند
 اذا كان **اب** فليس كل ج د لانا نورد السالبة الى قولنا كل كان **اب** فكل ج د

لما تقدم
 الكيف
 في ملازم المتصلات ان كل متصليتين توافقان في المقدم والكم وفقاً فيهما
 وشافضتا في الثالث فلا رتب وشفاكستا وشيخ كل كان **اب** فكل ج د وبنح
 ليس البند اذا كان **اب** فليس كل ج د وهو المحل هذا على قاعدة الشئ في
 وحيث تكون النتيجة في كل شكل اربعة امثال ما في المحليات بخوان ان يكون
 المتصلة سالبه كلياً وجزئياً لكن بالشرط المذكور والمتأخرين لما طعنوا
 في استلزام المتصليتين المذكورين لاجرم استلزام الجواب المتصلة المذكور
قال واما الصنفان الباقيان فيشرطيهما كذا المتصلة صادقة
 ويجب ان يكون المحلية مع احد مقدمي المتصلة النتيجة نتيجة للاخر
 احداً لغروب المحليات النتيجة **اول** الصنفان الباقيان هما اللذان
 يكون الشرط فيه مع مقدمة المتصلة سواء كانت المتصلة معزى او كبرى
 وبنح ترتب فيها المران احدها صدق مقدم المتصلة الثالث احد المرين وهو
 المحلية مع مقدم المتصلة مقدم النتيجة او اشراج المحلية مع مقدم النتيجة
 مقدم المتصلة على ههنا احدهما صدق الاشكال في المحليات **قال** فادركا
 المحلية مع مقدم النتيجة نتيجة لمقدم المتصلة المعلوم استلزاماً للمحليتين
 علم من ذلك استلزام مقدم النتيجة لئلا تلك المتصلة بعينها لا توضع

يستلزم وضع النتيجة استلزاما كلياً فوضع النتيجة المستلزم مع المحل
الموضوع مطلقاً المقدم المتصلة يستلزم ما يستلزمه مقدم المتصلة بعينه
وعلى هذا الوجه يكون الشايع **كلية** **اول** اذا كانت المحل مع مقدم النتيجة
نتيجة مقدم المتصلة المعلوم استلزامه لتاليها علم استلزام مقدم النتيجة
للتالي المذكور مثلاً اذا صدق كل ج ب وكلما كان بعض ب آفه **ب** ينتج
كلما كان كل ج آفه **ز** لانه كلما كان كل ج آفكل ج ب وكل ج آفاما استلزام
لكل ج ب فنتبوه في نفس الامر فيصدق على هذا التقدير لما استلزام
لكل ج آف ظاهر واذا صدق كل ج ب فكل ج ب فكل ج آف في بعض ب آفه
من الثالث ينتج كلما كان كل ج آف في بعض ب آف وكلما كان بعض ب آفه
ينتج كلما كان كل ج آفه **ز** لان صدق المحل مع مقدم النتيجة على تقدير
مقدم النتيجة يستلزم صدق مقدم المتصلة وصدق مقدم المتصلة
يستلزم صدق تالي المتصلة ايضاً والمستلزم للمستلزم الثاني يستلزم
لذلك الثاني فكان مقدم النتيجة مستلزاماً لتالي المتصلة اعني الى النتيجة
وهو المطلوب وعلى هذا البحث يكون الشايع **كلية** **قال** وان كانت المحل مع مقدم
المتصلة ونتيجة مقدم النتيجة يستلزم النتيجة مع المحل مقدم المتصلة

كل

كليا بل يستلزم ختياً لان وضع النتيجة مع احدى مقدمى القياس لا يستلزم
وضع المقدمة الاخرى كليا فالوجهية الكلية لا يعكس كقيمتها فاد
في بعض احوال وضع النتيجة يجب ثبوت مقدم المتصلة المعلوم استلزاماً
لتاليها وفي ذلك البعض دونهما مما يحصل العلم باستلزام مقدم
لذلك لتالي بعينه وعلى هذا الوجه لا يكون الشايع **المخرجية** **اول**
اذا كانت المحل مع مقدم المتصلة ونتيجة مقدم النتيجة لانت النتيجة
ختية مثلاً اذا صدق كل ج ب وكلما كان لاشي من آب ف**ز** ينتج
اذا كان لاشي من ج آفه **ز** لانه يصدق كلما كان لاشي من آب فكل ج ب
ولاشي من آب لما صدق كل ج ب فصدق في نفس الامر لما صدق
من آب فظاهر وكلما صدق كل ج ب ولاشي من آب فلاشي من ج **ب** ينتج
كلما كان لاشي من آب فلاشي من ج **ب** او يعكس فتدبر اذا كان لاشي
من ج آف ولاشي من آب ونقسم الى الكبرى فينتج المطمئن منها مقدم
مع المحلية ينتج مقدم النتيجة كليا موجياً ويعكس ختياً موجياً فخرج
كانت النتيجة ختية لان الوجهية الكلية لا يعكس **كلية** **قال** وفي كل ما
على الازمنة وعليك تفصيل القروب فانها يزيد على صواب المحل

المقدمة

فقد شئ من ج آف ينتج كلما كان لاشي من آب فكل ج ب
ولاشي من آب

المؤلف من المحل والمقتض على قسمين أحدهما الزيادة والمحللات مساوياً بالعدد
 اجزاء الانفصال والثاني ان لا يكون كذلك بل ان الزيادة من المحللات اقل وقد
 مثله او زيد فان لم يشارك المحللة الزيادة اجزاء الانفصال لم يكن بها
 والحاصل قياساً باعتبار مشاركة المحللة الزيادة قياساً باعتبار مشاركة
 المحللات المساوية قياساً واحداً والاول على اقسام من القياس المضم وهو ان
 يشترك المحللات بأجزاء احد طرفي الشجرة واجزاء الانفصال في طرفي الآخر
 وهذا القياس في قوة القياس المحللي لما جرد المحللة مثله في الشكل الاول كل من
 واما في فرد وكل زوج مؤلف من اعداد وكل فرد مؤلف من اعداد فيج كونه
 من اعداد فالمقتضله هنا وقعت منفرى والاجزاء التي وقع بها الاشتراك
 محمولات في اجزاء الانفصال وموضوعات في المحللات في الشكل الاول وبالعكس
 في الرابع وان كانت كبرى كانت الاجزاء المشتركة محمولات في المحللات
 في اجزاء الانفصال في الشكل الاول وبالعكس في الرابع ولما في الشكل الثاني اجزاء
 الاشتراك محمولات فيها سواء كانت المنفصلة منفرى وكبرى وفي الشكل الثاني
 موضوعات فيها سواء كانت منفرى وكبرى وقد علمنا ما ذكرنا بالافق من ذلك
 وصرف الاشكال الثلاثة **الباقي** **الاستثنائيات** وهي من الاقسام

بناظر

ويتألف من شرطية واستثناء **الاول** هذا هو القسم الثامن اقسام القياس البسيط
 وهو الاستثنائي وهو من الاقسام الكاملة التي لا يتوقف في النتائج على مقتضى
 اخرى وقد قلنا في تعريفه انه الذي يكون الشجرة او فقيضها مذكورة فيه بالفعل
 وبشكل ان يكون الشجرة جزءاً من قياس منيع لها على انها مقدمة مستقلة بنفسها
 لانه يكون مصادرة على المطلب الاول فلا بد وان يكون جزءاً من مقدمته وهي نفسها
 قضيه وكل مقدمه جزءاً من قضيه في شرطية فاذن احدي مقدمتي هذا القياس
 شرطية والاخرى استثنائية **ثاني** فالمقتضله الكلية للرومية فيج باستثناء
 على المقدم او فقيض الثاني من الجزء الاخر او فقيضه لوضع اللزوم كقولنا ان
 زيد يكتب فبده يحرك لكنه يكتب فيج فبده يحرك لكن بد لا يحرك فيج فبده لا
 ولا ينجح باستثناء فقيض المقدم وعين الثاني لا حقا لا العموم **الطبي**
 التي هي جزء هذا القياس اما ان يكون منفصلة او منفصلة فان كانت
 فيشرطها ان يكون كلية لرومية على ما بان من انز الحثيثي لا يتجان ولا الاقفا
 اذ انبت هذا فاذا كانت موجبة كلية فاستثناء مقدمتها ينجح على الثاني
 واستثناء فقيض الثاني ينجح فقيض المقدم لان حكم الملزوم هو وجوده لا
 عنه وجود الملزوم وعدم الملزوم عند عدم اللزوم واليه اشار بقوله

لوضع المذموم كقولنا ان كان زيد يكتب فيه يتحرك ثم يستثنى كذا يكتب فيه يتحرك اذا لم يتحرك ذلك لكنبت المصلحة الكلية ولو استثناء ^{تقيض} الثاني وقلنا لكنه لم يتحرك يتحرك انه لا يكتب لذلك ايضا ولا يتحرك باستثناء ^{المثالي} ولا تقيض المقدم شيئا لاحتمال كذا الثاني ام وعدم استلزام وجود العام وجود الخاص وعدم استلزام دفع الخاص دفع العام والاشقي العموم كماله المثال المذكور فانا لو قلنا لكنه لا يكتب لم يلزم انه لا يتحرك به وكذا لو يتحرك به لم يلزم انه يكتب **قال** والسالبة الكلية يتحرك بالرد الى الموضع ما يتبع الموجبة **اول** السالبة الكلية للمصلحة يستلزم موجبة كلية متصلة موافقة لها في المقدم ومناقضة لها في الثاني فينتج بالرد الى الموجبة ما يتبع الموجبة اي باستثناء عين اي جزء كان تقيض الآخر كقولنا ليس البتة اذا كان زيد كاتباً فيه ساكنة فانه يستلزم كلما كان زيد كاتباً فيه ليست ساكنة فاذا قلنا لكنه كاتب فقد استثنى في الحقيقة عين مقدم الموجبة اللارضية فينتج عين نالها الذي هو تقيض الجزء السالبة وهو ان يد لست ساكنة ولو قلنا لكن يد ساكنة فقد استثنى في الحقيقة تقيض المصلحة الموجبة اللارضية فينتج انه ليس بكاتب الذي هو تقيض مقدم الموجبة

وتقيض الجزء الآخر من السالبة لكن هذا مبني على القاعدة المستندة **قال** ولا يتبع الجزئان **اول** اذا كانت المصلحة جزئية اما موجبة او سالبة ^{تقيض} بخلاف مجاز ان يكون زمان الاستثناء غير زمان الاتصال والردوم واذا الوقتان يلزم الاناج هذا في الموجبة واما في السالبة فالامر فيها انما يلزمها انما يتبع بواسطة ردها الى الموجبة ولم ان هذا في الاطلاق ^{يحد} لان الوقيين لوقعيين واتحاد حاصل الاناج وان لم يكن الشرطية كلية وكما لو كان الاستثناء كلياً الصدقة في جميع الارض التي مر جملتها زمان ^{الاتصال} والاتصال **قال** والاتفاقية لا تعد باستثناء العين على ما لا يستحق فيها التقيض **اول** هذا بيان لشروط امر الثاني في المصلحة وهو ان يكون لرفعيه لا يها لو كانت اتفاقية لم يحصل استثناء العين على ما يستأنف ولا يجوز استثناء التقيض فيها لان احكامها بان الاتفاقية هي التي يجمع بها على الصدقة من غير لزوم بينهما فاذا صدقتها يتوقف على صدق اخرها فاذا حكمنا بالاتصال للاتفاقية وجب ان يكون كل واحد من جزئيه معلوماً لنا فلا يحصل لنا استثناء عين المقدم على مستأنف بثبوت الثاني لانهما قبل الاستثناء ولا يجوز استثناء التقيض فيها لان الثاني يجب ان يكون

صادقاً حتى يصدق الاتفاقية ولا يجوز الحكم بانقائه **قال** والمنفصلة الموصولة
 الحقيقية يفتح باستثناء عيني كل جزء او تفصيله ففيض الاخر وعينه كقولنا
 هذا العدد اما زوج او فرد لكنه زوج فليس بفرد لكنه ليس بزوج فهو فرد
 وكذلك في الجزء الاخر وكثير الاجزاء يقاس على ذلك **الاول** النظرية التي هي جزء
 من القياس الاستثنائي اذا كانت منفصلة فلا يخفى اما ان يكون حقيقياً او ما
 الخلو وما نفع الجمع فان كانت حقيقياً فان كانت موجبة انبجست استثناء
 عيني كل جزء ففيض الاخر لاستحالة الجمع بينهما واستثناء عيني كل جزء
 الاخر لاستحالة الجمع بينهما واستثناء ففيض كل جزء منهما عيني الاخر لاستحالة
 الخلو منهما كقولنا العدد اما زوج او فرد لكنه زوج يفتح انه ليس بزوج
 انه فرد وكذلك في الجزء الاخر يعني لو قلنا لكنه فرد يفتح انه ليس بزوج
 ولو قلنا لكنه ليس بفرد يفتح انه زوج هذا اذا كانت المنفصلة ذات
 جزئيين وان كانت اكثر من جزئيين فانها يفتح باستثناء عيني اى جزء كان
 الباقي باستثناء ففيض اى جزء كان منفصلة حقيقية من الاجزاء الباقية
 كقولنا العدد اما زائد او ناقص ومساو ثم نقول لكنه زائد يفتح انه ليس
 بناقص ولا مساو وبذلك التاميد ولو قلنا لكنه ليس بزائد يفتح انه مساو

مساو او ناقص **قال** وما نفع الخلو يفتح باستثناء التقييد دون العينة وما نفع
 الجمع باستثناء العيني دون التقييد **الاول** ما نفع الخلو هي التي حكم فيها
 باشتغال اجتماع جزئيهما على الكذب وجواز اجتماعهما على الصدق **قال** فما نفع
 فاستثناء ففيض اى جزء كان منهما يفتح عيني الباقية لا اشتغال الخلو عنها وا
 عيني اى جزء كان لا يفتح شيئاً لجواز اجتماعهما على الصدق وما نفع الجمع
 هي التي حكم فيها باشتغال اجتماع جزئيهما على الصدق وجواز اجتماعهما على
 الكذب فاستثناء عيني اى جزء كان منهما يفتح ففيض الاخر والاشتغال
 بينهما واستثناء ففيض اى جزء كان منهما لا يفتح عيني الاخر والاشتغال
 ولا ففيض لجواز الجمع بينهما في الكذب **قال** القياسات المركبة هي قياسات
 جعلت نتائج بعضها مقدمات البعض وهي اما مقصولة ومحدودة والقياسات
 الاخرى كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان زاحل وكل زاحل جسم فكل
 حيوان جسم او مقصولة وهي موددة النتائج والمقدمات بنهما **الاول**
 لما وقع من القياس البسطه مخرج في بيان القياس المركب وهو الذي يكون
 من المطالبات بقياسين او زائداً وهو مقصولة وموصولة فالاول
 يتوكل المقدمات ويخبر بالنتائج لا المطالبات والآخر المطالبات كل انسان جسم

واستدلنا عليه بان كل انسان حيوان وكل حيوان نام وكل نام جسم ^{جسم} شئ كل
 والثاني ان ذكر الشئ من شي واحد بما ان يكون شئ والثاني ان يكون جزء من
 كما نقول كل انسان حيوان وكل حيوان نام ^{فان} شئ كل انسان نام فبجعلنا
 فنقول كل انسان نام وكل نام جسم ^{فان} شئ كل انسان جسم ^{فان} والاول ^{فان}
 كل قياس شئ شئ بالذات فبشئ لا زعمها وعكسها وخرجات ^{فان} تحتها
 معها بالعرض ^{فان} لما وقع من القياس شئ في واجبه والواقع به في
 احدها استقرار الشايع وهو ما يلزم من القياس ^{فان} بما المطلوب
 فنقول كل قياس شئ شئ فانه مساعد على ارجحها وعكسها وعكس
 ان كان لها عكس او عكس النقيض على كذب تقيضها وعلى خريجات تحتها
 ان كانت كلية وعلى خريجات معها لكن الشئ الاول بالذات والبرائة
 بالعرض مثلا اذا صدق كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ^{فان} شئ بالذات
 كل انسان جسم وبالعرض لا شئ من الانسان غير جسم الذي هو لازم
 الشئ وبعض الجسم انسان الذي هو عكسها وكلما ليس بجسم ليس
 با انسان الذي هو عكس تقيضها وبعض الانسان جسم الذي هو خريجة
 تحتها وكل ناطق جسم الذي هو خريجة معها لساويهما لان صدق اللزوم

لا حجة

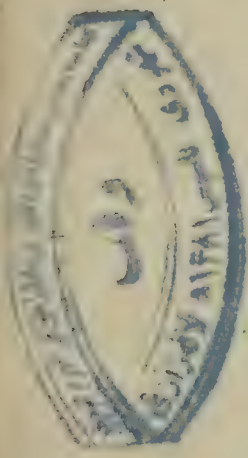
بسم

يستلزم صدق اللزوم وهذه كلها لوازم ^{فان} والمقدمات الحادثة قد يتبع
 صادق فقولنا كل انسان شئ وكل حيوان شئ الا ان يكون الكبرى كاذبة
 بالكل وحدها في الشكل في صديقه الاولى ^{فان} الشئ لانه لا يقد
 واللازم جازا ان يكون صادقا كذب ملزمه ولا يجوز ان يكون كاذبا
 مع صدق الملزم في كل قياس صادق المقدمات فانه شئ صادق وان
 كاذب جازا ان يكون الشئ صادق وان يكون كاذبة تقيضها للعموم
 كل انسان شئ وكل حيوان شئ كل انسان حيوان فالمقدمة كاذبة
 والشئ صادق فلا يجب كذب المقدمات كذب الشئ الا في مورد
 واحد وهو ان يكون الكبرى كاذبة بالكل اي بكذب نسبة المحمول
 الى كل فرد فرد من افراد الموضوع وحدها في الشكل الاولى ^{فان} الشئ
 الاولى من هذا فانا اذا فرضنا كل ج ب صادقا بالكل اي بكذب ^{فان} سبب
 او بالبعض بان يصدق على ج على بعض ج دون بعض وفرضنا كل ا
 كاذبا بالكل فان الشئ وهو ج ا كاذبة قطعها لانها لو كانت صادقة
 لزم اجتماع الضدي والثاني بيان الشئ لما قلنا عند الكبرى وهو
 ج ب فانه يكون صادقا قطعها ونضمه الصغرى الصادقة ومضى

المعتدات صدف المنجيه فيلزم صدق لا شيء من مخرج **قال** ان كانت الصغرى صادقة
 بالكل وليس بعض **قال** ان كانت صادقة بالعن قصد الصدق او القصدان ^{هـ}
 ولا يمكن صدق المنجيه في هذين الصديدين ولا في الضرب بالاول والثالث
 من الشكل الرابع اذا كانت الصغرى كاذبة بالكل وانما لم يذكرها المصنف لهما
 بالقلب يرجعان لاهذين الصديدين **قال** ومقدومات القياس كينس ^{تجليل}
 حدى المط الى قياتهما وعرضياتهما ومعرضاتهما اللان والمفارقة ثم محال
 وسط يقتضى القياس بينهما استنباطا او سلبا **قال** الكتاب مقدم على البرهان
 يحصل بان يضع حدى المط اعنى الاصغر ولا كبر ثم يطلب كل ما يمكن حدى كل واحد
 منهما وكل ما يمكن حدى كل واحد منهما عليه باحد الوجوه الخمسة اعنى الجنس والنوع وال
 الخاص والعموم ويطلب ايضا طلب كل ما يمكن سلبه عن كل واحد منهما وما
 سلب كل واحد منهما عنه فاذا حصلت هذه المحولات الاربعة والسلبات
 فيها فان وجدت في محمول الاصغر بالاجاب ما كبر موضوعه للاكبر ومقتضى
 اجابا او سلبا حصل القياس من الاول ومنجى المط وان وجدنا في ذلك
 ما يحل على احد الطرفين اجابا او سلبا عن الاخر تم القياس من الثاني وان وجدنا
 فيما يكون موضوعا للطرفين تم القياس من الثالث وان وجدنا في موضوعات

الاصغر

من الشئ ^{بـ}
 الاصغر ما كبر محمول على الاكبر تم القياس من الرابع وذلك كله بعد ما كان يجب
 في كل شكل يجب الكم والكيف **قال** وتحليل قياسات المركبة يتأتى
 المقدمات والحدود من الروايد والطرف استتراك بعض المقدمات مع بعض
 ومع المط ليطالع على كيفية نال كل قياس منهما **قال** انه قد يحصل في بعض المقدمات
 تغيير في الترتيب والخلاف عن النال في الطبيعي واصنام بعض مقدماته او في
 مقدمه فيه وذلك في السبطة والمركبة من قياس فاذا اردنا تحليل المقدمات
 وترتيب الحدود ووضع القياس على هيئته الطبيعية وتبين المنجى من غير
 الخط والقول المنجى له فان لم يجد في ذلك القول مقدمة فينازل الخط في شئ
 البتة لم يكن ذلك القول منجيا له وان وجدنا فيه مقدمة فينازل الخط
 فان كان في كل احديهما القياس استثنائي وان كان في احديهما فان كان
 هو الاصغر فالمقدمة صغرى والا فاكبرى ان كان هو الاكبر ثم يضم الجزأين
 من المط الى الجزء الاخر من المقدمة على هيئة احد الاشكال فان نالها فالجزء
 وسط وخرج بمنزلة المقدمات وحصل شكل معين وان لم يتألفا فالقياس
 مركب فيقبل ذلك العمل في قياس فاس بسيطة منه الى ان يحصل المط فال
 هو المنجى بالذات له **قال** وان اختلف المنجى مع عكس حدى مقدميهما



او عينها وانجحت المقدمة الاخرى صار القياس **دائرا** **اول** هذا هو احد انواع
 لواحق القياس وهو المسمى بقياس الدور وهو عبارة عن ضم النتيجة العكس
 احدى مقدمتي القياس للمنتج لها او عين احدهما لينتج المقدمة الاخرى
 وانما يستعمل في الجدل والمغالطة مثلا اذا قلنا كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان
 فاذا طلب الدليل على الصغرى قيل ان كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق
 وكل انسان ناطق فقد اخذ عكس الكبرى كليا وقول بالنتيجة لا يحتاج الى
 وهو انما يكون في الحدود المتعاكسة المتساوية ليم العكس كليا وانما كان
 دايما توقف العلم بان كل انسان ضاحك على العلم بطلان اخذناه مقدم
 في بيان ما ينتج فكان دورا طارعا هذا اذا الفت النتيجة مع عكس إحدى
 وانما تاليف النتيجة مع إحدى المقدمات لينتج الاخرى فانما يتم في السالبة
 بقول كل ممكن محدث ولا شيء من القديم محدث ينتج لا شيء من الممكن بقديم
 ويلزمه كل ممكن فليس بقديم والكبرى يلزمها كليا ليس بقديم محدث
 كل ممكن محدث **كل** وان تالفت ما يقابلها مع مقدمه لينتج ما يقابل
 الاخرى صار منكوسا **اول** هذا احد انواع لواحق القياس المسمى
 العكس وهو عبارة عن ابطال احدى مقدمتي قياس المسند بقياس مركب



من تقصير النتيجة او ضمها مع مقدمه الاخرى مثلا اذا كان قياس المسند لكل
 وكل ب **اقول** العاكس في تاليف الصغرى انه يصديق ليس كل ج **اول** **كل**
 وكل ب **اقول** ليس كل ج **ب** وهو يقابل الصغرى مقابل التقصير ولو قلنا
 بصديق لا شيء من ج او ضمناها الى الكبرى انتج لا شيء من ج **ب** وهو يقابلها
 تقابل الضد **قال** ويحتاج في الدور الى مواد الميجاب بعكس كفتها
 وفي السلب الى تقسيم جزاء الاحتمالات باسمها والمحدث مثلا لينعكس
 يخص هذا الموضع كما ينعكس قولنا لا محدث بقديم الا قولنا كليا ليس بقديم
 فهو محدث **اول** فذهبنا ان قياس الدور يحتاج في انتاج الموجبة الكلية الى
 تساوي الحدود ليصح عكس احدى المقدمات كليا كما مثلناه في قولنا كل انسان
 ناطق وكل ناطق ضاحك ويحتاج في السالبة ان يكون المقدمة التي ضم الى
 تقسيم جزاء الاحتمالات باسمها كالقديم والمحدث كما نقول لا شيء من
 محدث فانه يصديق كل ما ليس بقديم فهو محدث وكل ما ليس بقديم فهو قديم
 لينعكس السالبة عكسا يخص هذا الموضع يعني بذلك ان السالبة ههنا
 ليست موجبة معدولة وعكسها ينضم الى المقدمه الاخرى مثلا اذا قلنا
 كل جسم محدث ولا شيء من المحدث بقديم ينتج لا شيء من الجسم بقديم ويلزم

كل جسم فهو ليس بقديم والكبرى يعكس القول الثاني من القديم يحدث ويلوئ
كل ما ليس بقديم فهو محدث فادغمنا لازم النتيجة الى كانه العكس انج كل جسم
محدث فجزء هذا السلب وهما القديم والحادث فتشتمل جميع الامكانات
كان الموجود اما قديم او محدث ولاجل انقسام جزء هذه السالبة الاقنات
بامرها كما نزل قولنا كل ما ليس بقديم فهو محدث لاننا القول الثاني من القديم
يحدث **قال** وفي الجثيات اما يشبه ذلك **قال** قياسا لدور يحتاج الى
الجثيات يعني في المقضية المتبعة للجزء الى ان يعمل ما يشاء بحل المنهج للكل
منها لادانها بعض جرب وكلت ابني بعض جرب اما اذا طولينا صدقا
ضمننا النتيجة الى عكس الكبرى كما كليا لينج الصغرى فنقول بعض جرب
وكل ابني لينج بعض جرب الذي هو الصغرى **قال** ولا يمكن ان ياتي الكلي
بالجزء **قال** اما قضية النتيجة للجزء فديكون بعض مقدمتها جزئية كما في هذا
الذي ذكرناه وبمع استعمال الدورة انتاج المقدمة الجزئية في كائنها ولا
استعمال الدورة انتاج المقدمة الكلية فبمثلا لو عكسنا الصغرى وضمننا
الى النتيجة ان الجزء لا ينج الكلي **قال** ولنقتض كل منهما في الاشكال ويستعملان
في الخاطئة بالتبيين في الامتنانيات للتدبر **يلج** ينبغي ان يقيس

العكس قياسا للدورة في الاشكال الاربع في جميع ضروبها يعلم في كل ضروب
من مقدماته يمكن اثباتها بالدور وابطالها بالعكس وهذا القياس
اعتنى قياسا للدور وقياسا للعكس يستعملان في المغالطة بالتبيين ان يغير
صورة الخط في قياسا للدور وصورة بعض الخطا وضد في قياسا للعكس
ويستعملان ايضا في الامتنانيات للتدبر بالمعلم **قال** وفي العلوم قد
ما يشبه الدور عند تحويل البرهان الا في التي كانت من بعد والعكس
عند رد الخلق الى المستقيم **قال** فديقع في البرهان العلمي الدور والعكس
اما الدور فكما اذا اردنا تحويل البرهان الى وهو الاستدلال بالمعلول
على العللة الى البرهان الذي وهو الاستدلال بالعللة على المعلول كما هو
هذه الخشبة محترقة وكل خشبة محترقة فقدمتها النار ينج هذه
فقدمتها النار فبها برهان ان لا فاستدلالنا بالاحتراق الى اساس النار
والاحتراق معلول للاساس فاذا حولنا الى برهان العلم فلنا هذه الخشبة
فقدمتها النار وكل خشبة مستهها النار في محترقة ينج هذه الخشبة
محترقة صغرى هذا البرهان نتيجة البرهان الاول وكبراه عكس كبري
القياس الاول وانج ما هو صغرى الاول وانما قال فديقع في العلوم

الدوران فكل واحد البرهان الى الآخر ليس اثبات مقدمه القياس فلهذا كان
 شبيها بالدور ولم يكن اياه على الحقيقة ولما استعمل ما يشبه العكس في العلوم
 فكل اذا اردنا رد الخلف الى المستقيم بان نؤخذ نقيض المقدمه المحال له و
 بالمقدمة الصادقة لينفع المطالبه وكانت المقدمه المحال كل جزء الذي هو
 قياس الخلف هو كل جزء الذي هو نقيض ليس كل جزء او كل آت فيأخذ
 وهو ليس كل جزء ويضمه الى المقدمه الصادقة وهو كل آت على انها مقدمه
 صادقة لينفع ليس كل جزء او سابقا بان **يقال** والخلف هو انان المطالبه
 نقيضه وذلك بان يالف من نقيضه ومن مقدمه موضوعه ما لينفع محالا
 فيعرف منه كذب نقيض المطالبه فيتحقق صدقه وهو مركب من قياس افتراضى
 مؤلف من متصليه مقدمها الموضوعه واستثنائه شرطية نقيضه لا افتراضى
 السابق ويستثنى منه نقيضات لها المحال لينفع صدق المطالبه **اول** الخلف
 الاقيسه المركبه وهو بيان من اثبات المطالبه بابطال نقيضه كما اذا صدق ليس
 كل جزء وكل آت فقول انه يصدق ليس كل جزء آت هذا المطالبه اذا اردنا بيان
 الخلف سمي نقيضه المقدمه موضوعه هي احدى المقدمتين المتكافئتين
 بان نقول لم يصدق ليس كل جزء الصدق كل جزء او كل آت لينفع لم يصدق

فرض الخلف كذا وهو يوضع نقيضه
 وحقيقته هي المقدمه ٩

ليس كل جزء الصدق كل جزء ثم نقول لكن ليس كل جزء على انها مقدمه
 او مسلمه لينفع ان يصدق ليس كل جزء او هو المطالبه فحينما نقيض المطالبه هو كل
 الى المقدمه الموضوعه وهي كل آت وانفع محالا وهو كل جزء وهذا الخ
 اللان ليس من المقدمه الموضوعه لان فرضنا صدقها واما من صور القياس
 المتبع لئلا ندبل من فرض نقيض المطالبه حقا فيكونه بالجله فيكونه المطالبه متحقق
 وقد ظهر انه مركب من قياسين احدهما افتراض مؤلف من متصليه مقدمها
 فرض المطالبه كادبا وتاليها وضع نقيض المطالبه في لم يصدق ليس كل جزء الصدق
 كل جزء اتحليله في المقدمه الموضوعه وهي كل آت وهو لينفع لم يصدق
 ليس كل جزء الصدق كل جزء آت والثاني الاستثناء شرطية هذه النتيجة المذكوره
 واستثنى فيها نقيض الثاني لينفع المطالبه **والخلف** يعارفا العكس
 لان العكس ديا ابورد بعد قياس مستقيم والخلف قد ابورد ابتداء ورده
 الى المستقيم بقياس معكوس يؤخذ نقيض الخ فيه ويضم الى الموضوعه
 لينفع المطالبه **اول** ان قياس الخلف وقياس العكس اشتكاه ان كل واحد
 منهما يؤخذ فيه مقابل المطالبه ويجعل مقدمه قياسا كما انهما يفترقان
 ان العكس ديا ابورد بعد قياس مستقيم لانه ابطال احدى مقدمتي القياس

صادقة

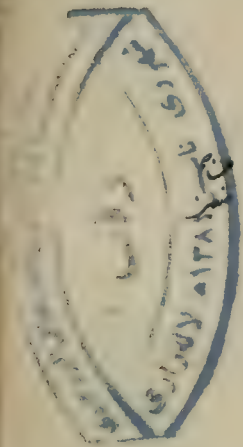
والخلف قد يورد ابتداء من غير سابقه قياس مستقيم وبان الخلف انما يورد
فيه مقابل المطا ليقض العكس يجوز ان يورد فيه مقابل المطا البديهة
واعلم ان القياس المستقيم قد يرد الى الخلف كما ذكرناه والخلف قد يرد الى ^{المستقيم}
بقياس معكوس يؤخذ ثقيف المحال فيه ونضم الى المقدمة العناد ^{صريحه} والمو
لبيح المطلوب معين كما نأخذ ليس كل جرت الذي هو نقيض كل جرت
الذي كان محالا في الخلف ونضم الى المقدمة الموضوعه في الخلف
كل آت ليقض على الاستقراء من رابع الثاني ليس كل جرت الذي هو المطا
والاستقراء هو حكم على كل كون ثابتا في جزئيات ذلك الحكم على
بجملته الفلك اسفل حاله المضع يكون الانسان والفرس وسائر
جزئياته المشاهدة كذلك وان كان الجزئيات منحصرة كانه انما قضى
قياسها مستقيما والافرنما تنقص الحكم بمثل التماس وهو ينسب القيا
لان تلك الجزئيات بنوب مناب الاوسط الاستقراء اما بالعام
على الخاص وهو القياس وقد تقدم بانه واحكام مستوفى وهو المقيد
للعلم المستعمل في البراهين الحقيقية وكما بالعكس وهو الاستقراء
او باحد السابيين على الآخر وهو التمثيل فالاستقراء هو الحكم على

باجزائه جزئيا فان ذكر الجزئيات باجمعا هو القياس المستقيم وبعبارة
وبسبغ في البراهين كقولنا كل شكل اما كروي واما مضلع وكل كروي
وكل مضلع متناه وهو قياس تام وان اخل ببعض الجزئيات فهو الاستقراء
الناقص وبعبارة اخرى وبسبغ في الاقيسة المجردية كقولنا كل حيوان
اما انسان او حمار او فرس وكلها يحرك فكما الاسفل عند المضغ
وانما لم يقيد القياس بجواز ان يكون الجزئية المتوكل بخلاف ما ذكر من الجزئيات
كالتمساح فمثالنا وهذا الاستقراء منبذ به بالقياس لان الجزئيات
المذكورة بنوب مناب الحد الاوسط لانا استدلالنا بنبوت الحكم فيها
على نبوته في كلها فالجزئيات وسط في الاستقراء والكل وسط في القياس
فان والتمثيل هو الحاق نقي بينهما في حكم ثابت له وبعبارة اخرى
والثاني اصلا ووجد المشابهة جامعا وعلته وذلك كالحاق السماء بالبيت
في الحدوث لكونه متشكلا كالبيت وهو طئي فيعمله بعض الفقهاء و
ما اشتمل على الجامع ثم على الجامع الوجودي ثم الذي يكون الجامع فيه
الحكم ومع ذلك فلا يقيد القياس لاحتمال كون العلة علة في الامور
فقط ثم ان صحت علية مطلقا صار الاصل حشوا والتمثيل قياسا بجزئياته

الاستقراء

قال الفيلسوف في البرهان والحد العلم اما تصور فقط ولما تصور معه
اول العلم هو حصول صورة الشيء في الذهن وهذا الحصول لا يخرج اما لا
 شيء من المحكام وهو التصور الموجود في التصديق والتصديق قد جعله
 المقصود هو الحكم نفسه كاذن بالقدماء وهم هنا بحث لا يمكن ايراد
 ههنا ذكرناه في كتاب الاسرار **قال** والمكتسب منهما انما يكتب بحسب
 وينتهي الى سادس وهو مكتسبة لا مشاع الاكتساب على سبيل الدور والتميز
اول ان كل واحد من التصور والتصديق منه ضروري ومنه كسبي فالصور
 من التصور ما لا يتوقف على طلب كسبي والكسبي مفاعلة والتصوير من
 ما لا يتوقف الذهن في الحكم بالنسبة على غير تصور الطرفين والكسبي ما يقابل
 والمكتسب من كل واحد من هذين مكتسب باليدى منه او بما ينتمى اليه لا من
 كانت العلوم كلها مكتسبة وح يلزم الدور والتسلل لان الكاسبات
 بعضها احتاج الى كاسبات اخرى وان كان المكتسب ارضا كان غيره فقلنا
 الكلام اليه لكن اللازم باطل فالمتروك مثله فقد ظهر من ذلك ان
 ما هو بدوي ولا يجوز ان يكون كلها كذلك والما جهلنا شئنا اليه
قال وما اكتسبه التصور غدا وما انشبه وما اكتسب التصديق فبرها

او ما ينشأ **اول** لما بين ان كل واحد من التصور والتصديق ينقسم الى بدوي
 وكان الكسبي من كل منهما انما يكتب من غير واسطة له كون الكاسب الذي هو علم
 نفس المعلول المكتسب وذكر كاسب كل واحد منهما فكل سبب التصور يعني فكل
 شأنا وهو ينقسم الى الحد وهو المؤلف من الذاتيات والارسم وهو المؤلف
 من العرضيات والى القسمين والامثال وهو قول المؤلف لانه الذاتيات والارسم
 يبين صورة شبيهة بالمعروف كقولنا نسبة القس الى البدن كنسبة الملك الى
 المدينة والاول هو المعرفة الحقيقية لانه يفيد معرفة حقيقة الشيء على ما هي عليه
 بخلاف الثاني فهو قولنا او ما ينشأ به يدبر الرسم في المثال وكاسب التصديق
 ليعي حجة وهو ينقسم الى القياس والالاستغناء والافتقار والاول هو
 اليقين والباقيان شبهان واليه اشار بقوله او ما ينشأ به **قال** فكل
 ويعلم ذهننا انما يتعلم سابق **اول** الاكتساب اخرج شئ من القوم اعنى
 الجمل الى الفعل اعنى العلم وهو يستدعى نسبة الى الفاعل ما هي التعليم
 ونسبة الى المتفعل في المعظم والاعمال ذلك ذكرها في المعجم ولو قال كل
 كان مضيا منهما واعلم ان التعليم والعلم قد يكونان بان يحصل الحد
 في المقدمات واجزاء التعريف في القول الشارح فبحسب كسب جديد وطلب



وقد يكونان بالحدس وان يحصل في النفس ابتداء من غير طلب ونحن كسب جديد
وقد يكونان بالفهم بان يحصل لا تعلم المعلم وافاده المرشد فلما كان الاغني
شاملا للجميع ذكره ليعلم ان المقصود هو الامور العام الشامل للجميع وهذه الكلمات
انما يحصل علم سابقا لما يقال في الشارحة في المضمرات والجمع في الضد
قال والمطالب اصول وفروع والاصول ثلثة مطلب ما وهو اما ان يطلب
شرح الاسم كقولنا ما العنقا او ماهية المسمى كقولنا ما الحركة **الاولى** لما كان الكسبي
ينقسم الى تصور وتصديق وكان الطلب متوجها الى اطلب التصور والطلب
ولكل واحد من المطلبين اداة وصيغة تدل عليه وينقسم تلك الصيغ الى
اصول وفروع وتعريف بالاصول ما يستغنى عنها في اكثر المواضع عن غيرها
وبالفروع ما لا يستغنى عنها في اكثر المواضع عن غيرها فالاصول ثلثة مطالب
واحد للتصور ومطلبان للتصديق والسبب تعدد مطلب التصديق دون
مطلب التصور ان التصديق يحتاج الى امرين العلم بالحكم والعلم بعلة
والتصور انما يتوقف على امر واحد فطلب التصور هو مطلب ما وهو ينقسم
الى امرين احدهما يتقدم على التصديق وهو ما يطلب به شرح الاسم كقولنا
ما العنقا فانا نزيد بهذا الطلب شرح مدلول هذا اللفظ والثاني يتاخر

وهو بالطلب

وهو ما يطلب به شرح الاسم كقولنا ما العنقا فانا نزيد بهذا الطلب شرح مدلول
هذا اللفظ والثاني المسمى وما يطلب به المسمى وحقيقته كقولنا ما الحركة
به طلب ماهية الحركة في نفس الامر **قال** ومطلب هل وهو اما بسيط يطلب به
النفي وابتنه كقولنا هل الحركة موجودة وبخلافه الترتيب بين مطلبي ما
او مركب يطلب به جرد شئ لغيره كقولنا هل الحركة دائمة **الاول** هذا هو
من مطالب الاصول وهو اول مطلبي التصديق وهو مطلب هل وينقسم
الى بسيط ومركب فالاول هو ما يطلب به وجود الشئ وابتنه كقولنا هل
موجودة او ليست بوجوده وبخلافه الترتيب بين مطلبي ما يعني
يتاخر من مطلب ما الذي يطلب به شرح الاسم لان من يعرف الاسم لا
وجوده وعلمه ويتقدم على ما الذي يطلب به ماهية المسمى وحقيقته
لا طلب الحقيقة والماهية الخارجية الثانية في نفس الامر انما يتحقق بعد
وجودها والاول اوسط هذا المطلب بين المطلبين اشار المحقق بانه يتخلل
بين مطلبي ما والثاني هو ما يطلب به وجود شئ لغيره او نفيه عنه
كقولنا هل الحركة دائمة او ليست دائمة وانما كان هذا مركبا لان المراد
وجود شئ لغيره وكان الاول بسيطا لان المراد به وجود شئ في نفسه فبا

ماهية

الثاني

بمعرفه

عنه

عنه

توقف الوجود في الاول على شيئين ووقف في الثاني على شيء واحد **فحق** الكبر
 والبساطة **قال** ومطلب لم وهو مطلب العلة اما للتصديق فقط كقولنا
 لم كان الجسم محدثا اوله وللوجود كقولنا لم يحدث المغناطيس الحديد
 فمنه اهميات المطالب **الاول** **قال** هذا هو المطلب الثالث من الاصول
 وهو مطلب لم وهو ضربان احدهما ان يطلب به علة التصديق فقط
 وهو الذي يسأل من الحد لا وسط الذي هو علة الاعتقاد والمصدق
 كقولنا لم كان الجسم محدثا والثاني ان يطلب به التصديق والوجود معا
 حتى يكون السائل يسأل عن علة الشيء في نفسه طالما هو عليه مطلقا او كذا
 على حال ما كقولنا لم يحدث المغناطيس الحديد فان الجواب معلوم وعلة
 غير معلوم وهذا المطلب يتاخر عن المطالبين الاولين **قال** والفرع كثير
 منها مطالب اي لطيف التميز وان اضيف الى ما تقدم فكان لكل من التصديق
 والتصديق ومطلبان ومطالبكم وكيف وابن ومضى ومن يقوم به **الطالب**
 مقامها جميعا في بعض الاحوال **الاول** **قال** وقع المطالب كثير منها مطالب اي
 يسأل عن تميز الشيء من غيره اما تميزا ذاتيا او عرضيا وقد ينضاف
 الى الاصول حكمه مطالب التصور اثنين هما ما اوى ومطلب التصديق

الثاني **قال** ولما اهل علم المطالب الفرعية كم الشيء وهو يسأل به عن مقدار وكيف
 ويسأل به عن احواله واكن الشيء ويسأل به عن مكانه ومضى الشيء ويسأل به عن
 ومن ويسأل به عن تميزه بعوارضه وانما كانت هذه فروعا لان هل المركبة
 مقامها جميعا في بعض الاحوال فان قلنا هل مقدار كذا يقوم مقام كم الشيء وقولنا
 هل هو على كذا يقوم مقام كيف هو قولنا هل زيد في الدار يقوم مقام
 ابن وهو وكذا الباقي وانما يقوم هل المركبة مقامها اذا عرف المطلب ويسأل عن
 اما اذا لم يعلم فلا يقوم مقامها فان لم يعرف الدار مثلا لا يصح ان يقول هل زيد
 في الدار يسأل بالابن فلهذا قال المصنف في بعض الاحوال **قال** ويصلح ان يجاب
 فينبغي **الاول** لما وقع من تعيين المطالب نزع في بيان تناسبها في الترتيب
 ولما كان مطلب لم انما يطلب به علة وجود شيء في نفسه او علة وجوده بحال
 ومطلب هل يطلب به اما وجود الشيء في نفسه او وجوده بحال كذا وكذا والثاني
 اسبق من الاول في المعرفة لاجرم كان مطلب هل متقدما على مطلب لم **قال**
 مطلب لم هل ويتبعه فبقا هل كذا موجود فاذا قيل نعم قيل لم هو موجود
 وكذا هل المركبة فان لم يعرف وجود الشيء مطلقا او بحال لم يطلب
قال وكذلك ينبغي ما الثانية مطلب هل اما البسيطة فلا تحقق المهمة

اصليتها ووضيحتها

متاخر عن تحقق اشياءها واما المركبة فلان مائة الاعراض الدائرية انما يتحقق ^{بجملتها}
لموضوعاتها ^{الاول} قد بينا ان مطلب ما ينقسم قسمين احدهما ما يطلب شرح الاشياء
وهي المقدم على جميع المطالبات لوجوبها وفوقها وانها ما يطلب برحقيقة الشيء
وهو ما الدائرية وهذا القسم الثاني تابع للمطلبين هل لما البسيطة فلا بد
ما لم يعرف وجود الشيء لا يطلب حقيقة وذا في نفسه ان يتحقق المهمة
متاخر عن اشياءها ووجودها واما الدائرية فيطلب بها تحقق المهمة ^{الاول} وهل البسيطة
يطلب بها تحقق وجود الاعراض التي في هل هو محال كذا ولا شك ان
الاعراض ما لم يكن موجودا لموضوعاتها لم يكن لها حقيقة في ذاتها لان
الحقيقة هي حقيقة امر موجود فاما يعرف وجودها لموضوعاتها لم يطلب
حقيقتها واليه اشار بقوله مائة الاعراض الدائرية انما يتحقق بجليتها
لموضوعاتها ^{الاول} عندئذ في نظرنا اذا قلنا ما الحركة طالبي حقيقةها فلا بد
في تاضي هذا المطلب عن طلب هل البسيطة اما من هل المركبة اعني هل الحركة
دايمه مثلا فلا نفع طلب واما الحركة ما الدائرية متاخر عن طلب هل المركبة
لكن الطالبان مختلفان ومثل الحكم انما يدل على اننا لما في الاول
فلا ^{الاول} وايضا طلب الحقيقة المركبة هو طلب مائة حدودها الوسطى ولذا

الوجود في الحقيقة والاشياء متاخر عن
وجودها لمركبتها فيطلب بها تحقيق

قد بينا

قد بينا ان البرهان والحد في اجزائها في بعض المواد ^{الاول} هذا دليل ثان
على ان ما الدائرية تابع هل المركبة وتفرج ان الطلب بما الدائرية هو طلب المانية
الحد الاوسط كما تقول هل التفرج تنصف فاذا قيل نعم قيل ما علة فقال توسطها
فالسؤال بما الدائرية عن العلة متاخر من السؤال اهل المركبة عن الحكم وقد بينا
ما علة المتخالف هو قولنا لم الخلف بالجلد فقولنا لم سؤال عن الحد الاوسط
بما واذ كان ما الدائرية طالبة للحد الاوسط هل المركبة كغير متبوعة لها
من حيث ان طلب الحقيقة المركبة هو طلب مائة حدودها الوسطى ^{الاول} بينا ان
الحد والبرهان في اجزائها في بعض المواد كما سياتي ^{الاول} والبرهان في
مؤلف من يقينيات بالذات اضطرار والقياس من مائة واليقينيات مائة
والقياس المستفاد غايته ^{الاول} كل حجة لا بد فيها من مقدمة مائة وانك المقد
قد تكونا من يقينيتين وقد تكونا ونفي اليقين اعتقاد الشيء علما هو
مع اعتقاد امتناع التضييق لكل حجة مؤلفة من مقدمة مائة
لاشاج يقيني يسمى بها نا وهو اخ من القياس اذ قد يالف القياس
من مقدمات غير يقينية وقد بينا فضل القياس من المحترزات في هذا
والعلم ان كل الحدود ما اشتمل على العلل الاربع التي هي الفاعلية والاعا

يقيني

البرهان

والمادير والصوير وقد استقل هذا الحد على علل البرهان الثالث فالقضا
هو الصورة واليقينيات اعني المقدمات اليقينية هي المادة والتي المنقاة
اعني النتيجة هي الخاتمة **قال** ومبادي القضايا التي يجب قبولها القضايا
المتعملة في القياس اربعة مسلمات ومطلوبات ومأمورها وضمائمها ^{بغيرها}
ومحذات والمسلمات اما معتقدات او اخراجات والمعتقدات ثلثة الواجب قبولها
والمشهورات والوهيات فبادي البرهان هي الواجب قبولها الاخير والاول
الباقية مبادي الصناعات الاربعة الباقية على ما بان في الواجب قبولها
استأنف استدلها الاوليات وهي قضايا اوجيها العقل الميرج لثانته
لا بسبب في المسابا الخارجية منه وانما يترق الحكم بها على ضرور طرفة القضي
لا مبرر فكا وقع في العقل الضور بخودها بالحققة وفعلة الضديف
كالعلم بان الكل اعظم من الجزء وهذه الاوليات منها ما هو على الكل لان
حدود القضية حاصلة للجميع ومنها ما هو خفي عند بعض الناس ^{لوقع}
الا لئلا في ضرور حدودها فينوق العقل عن الحكم فان حصل له ^{الضرور}
جرم العقل وحكم بمقتضاه **قال** والحسوسات اما الظاهر كالعلم بان
ضئبه او الباطنة كما بان لنا فلهذا **اول** هذا هو النوع الثاني انواع القضا

وهي سنة الاوليات
كالعلم بان الكل اعظم
الجزء **الاول** انواع

الواجب قبولها وهو الحسوسات وهي قضايا يحكم العقل بواسطة ^{حساس} الا
اما بواسطة الحس الظاهر كالعلم بان الشمس ضئبه والناظر محرقه فانه لا
الحساس لم يحكم العقل بغير هذه القضايا وهذا قال العلم الاول ^{حيث} لم يقد
فقد صدق ما يودي اليه ذلك الحس بخلاف القضايا البديهيية الحاصلة ^{لكل واحد}
فاما بواسطة الحس الباطن ويسمى الوجدانيات كالعلم بان افكرة دارنا ^{خوفا}
ولما اودق وسرورا **قال** والمجربات كالعلم بان السقوبيا بسهل الصغى
اول المجربات قضايا تتبع مشاهدات منا يحصل بتكرر فيحصل ^{بالتكرا}
التكرار الى ان يترسخ عقد نفسا فيراك فيه الحكم كالعلم بان السقوبيا
يسهل الصغى ولا بد في هذا الحكم من قياس خفي هو انه لو كان اتفاقا
لم يكن دائما ولا اكثريا فيحصل الجزم بتكرر المشاهدات وحصول القياس
المذكور باستثناء الاستهلال الى السقوبيا **قال** والموازن كالعلم
بوجود مكة **اول** القضايا المتواترة هي التي يمكن اليها التفسير ^{سكوت}
ببروز مع الشك وبحصول به الجزم الضرورى لكثره المشاهدات ^{سبيل}
الاتفاق بحيث يبرز اليه من وقوع تلك المشاهدات والمتاوه كالعلم
بوجود مكة **وهو** قوم الى الال العلم الحاصل به نظري ^{محتمل} واخر غير

حارة

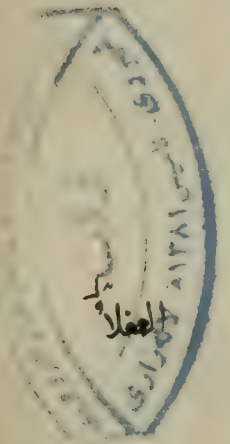
الاول

غير محققين حصرا واعدد الشهادات المتيقن لليقين في عدة معارف وهو
 فان اليقين غير متعلق بعدد محصور يؤثر فيه الزيادة والنقصان
 وانما القاضى هو اليقين ليس عدد الشهادات **قال** والمحسوسات
 كالعلم بان نور القمر مستفاد من الشمس **فاما** اختلاف
 بحسب اختلاف اوضاعه منها **اول** القضا الحسية تجري مجرى الحجاب
 في تكرار المشاهدة ومقارنته القياس الحقيقى وهو قضايا مبدا الحكم بها
 حدس قوى من النفس بولادة الشك ويدعى النفس بالقبول **والثاني**
 مثل حكمنا بان نور القمر مستفاد من الشمس **فاما** حصل لنا ذلك بعد
 باختلاف تشكلات القمر بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قريبا وبعدا
 ومقابلته ومقارنته وتربعا والفرق بينه وبين الخبر ان السبب **الجزئية**
 معلوم السبب مجهول المبدء وفي الحدس معلوم بالوجهين **قال** والقضا
 الفطرية القياس كالعلم بان الاثنين نصف الاربع والاختزال السبب
 من المبادئ بلو اللتان قبلهما ايضا والعمدة هي الاوليات **الى** هذه
 قضايا قضايا قياسا منها معها وفطرية القياس ايضا وهي قضايا
 حكم بها العقل بوساطة لا يتج الرض عنها الميتة في بناءية الضرورات

لهم

اعدم انفعال العقل عنها فحين من الاحيان وان كانت ذوات
 اوساطها كالعلم بان الاثنين نصف الاربع فانه حكم بطلان حصول
 هو ان الاثنين نصف الاربع فانه عند انقسمت الاربع اليه والماز
 وكل عدد انقسمت الاربع اليه والماز ايده فهو نصف ذلك العدد
 نصف الاربع وهذه الاربع ليست من المبادئ لثبوتها على وساطة وسيا
 غيرها ولا يمانا غير علة لاختلاف العقلا فيها والمعمدة انما هو الاوليات
 فان المحسوسات ايضا غير مشتركة بالاحكام **قال** والبرهان اما برهان
 لم وهو الذي يعطى العلة للوجود والصدق معا كقولنا هذه الحسنة
 مستنها النار في محترقها واما برهان ان وهو الذي يعطى الصدق فقط
 كقولنا هذه الحسنة غدا في محترقها والوسطية برهان لم هو العلة لا
 الاكبر بل الحكم به على الاصغر وان كان معلولا وما لاحدها فان كان معلولا
 للحكم سمي دلالة وكان برهان ان وتقبل احدها الى الاخر بما يشبه قيا
 واما **الوسطية** البرهان على الصدق بالاكبر على الاصغر والى
 الاستدلال بدلا من غيرهم فان كان مع ذلك ايضا علة لوجود الاكبر
 سمي برهان لم لانه يعطى المبدء في الوجود والصدق معا فهو مطلق للمبدء

يكن



معرفة

مطلقا فسمى كقولنا هذه الخشبة مسما النار وكل خشبة مسما النار
معرفة فاما استدلال بالمماسنة على الاحتراق استدلال بالعللة على المعلول
اعلى المماسنة الحكم بوجود الاحتراق في الدخول فكذا اعطته نفس الامر
وان كان انما يعطى العلة في التصديق لا غير ولا يعطى العلة في نفس الامر
سمى برهان كقولنا هذه الخشبة عبا وكل خشبة عبا في معرفة فاشته
الحكي غيا علة للتصديق بين الاحتراق في العقل دون الخارج وكلها
معلولان للضرورة المتقدمة خارج العرف واذ عرف هذا فاعلم اننا لا نشترط
في برهان ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر مطلقا بل لوجود الاكبر
في الاصغر وبينهما فرق فانه يمكن ان يكون الاوسط معا ولا لاكبر والاصغر
وهو مع ذلك علة لوجود الاكبر في الاصغر كما تقول هذه الخشبة
المها النار ففعل اليها فحركة النار علة للوصول وهي معلومة للنار
فهي هنا الاوسط معلول الاكبر وكما تقول الانسان حيوانا فهو جسم
فالحيوان معلول الانسان في الخارج وعلة لنبوت الجسم فلهذا في هذا ان
الشرط في برهان ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر ويجوز
ان يكون معلولا ولا يمكن العكس لاستحالة تقدم وجود الاكبر في الاصغر

بطل

عاجز

وبجواز ان يكون معلولا ولا يمكن العكس لاستحالة تقدم وجود الاكبر في الاصغر
مطلقا واعلم ان برهان ان ينقسم الى ما يكون كذلك ويسمى الاول بالدليل
وهو مكي برهان لم يقبل الدليل البرهان لم وبالعكس ما يشبه قياس الله
لاخاد الحسد وفيها واختلافهما في الترتيب انما قال ما يشبه قياس الدور
ولم يقبل الا قياس الدور لان القصد هنا ليس الخاطئة فلهذا كان
بالقياس الدورى ولم يكن هو هو **قال** وكل قضية بمعنى اجزاها
عليه الحكم هي قضية لا يوقف العقل فيه الا على تصور الاجزاء فانها ربما
خفية فان كانت العلة خارجية فهي مكتسبة فلا يحصل اليقين الا بتوسط
العلة فان الحكم يجب مع علته ويحمل دونهما وما لا علة له فلا يقين به
اول التصديق لا بد له من علة فان كان تصور اجزائه لا غير فهو التصديق
البدهي كقولنا الكل اعظم من جزئه فان هذا التصديق معلول للتصور
لا غير ولا يوقف العقل فيه الا على تصور مفردة وقد يكون التصور
على ما تقدم فاذا حصل بالكم حصل الجزم القطعي وان كانت العلة خارجة
عن تصور المفردين كانت القضية كسببية يفتقر العقل في الجزم بالنسبة بين
مفرد بها الاوسط هو العلة ولا يحصل اليقين الا بتوسط العلة والحكم

فالحكم بعينها ممكن بتدو العقل فيه بأي طرفة البصيرة والاشياء لما اذا
الوسط فانه يحصل اليقين فان العلول واجب العلم والملازمة فلا
اذا اليقين تابع للعللة **قال** والجزءان على خفية يدل على وجودها كغيرها
في يقينية وان كانت معينة بشرائط يوجد عندها **الاول** لما ذكر ان ملازمة
معلومه فلا يقيني بما يستقر من الجزاءات يقينية ولا مللها فكيف
بانشاء اليقين عند انشاء العلة فذكر ما يدفع هذا الخيال وهو الجزاءات
على الخفية والليل عليه انها غير انفاقية والامكن وائمة ولا التزيم للعلم
القطعي بان الانفاق لا يديم ولا يكثر وجوده وان لم يكن انفاقية كانت مستندة
الى ملل واذا استندت الى علة كانت يقينية اذا عرف هذا فنقول ان الملل
الجزئية قد يقترن باحوال وارثته وامكنه يوزن في الحكم وجودا ومعدما
وقد يكون كذلك في القسم الاول انما يحصل اليقين اذا قيد الحكم بملك
والاحوال وذلك مثله حكمنا بان كل مولد يولد زنج فهو اسود فانه يقترن
بهذا المكافاة فلا يصح الحكم بان كل مولد يولد اسود فاذن الحكم الجزاءات
معينة بشرائط وجده عندها ولا يوجد بغيرها **قال** والحواش لا يقيد بها
وهي مبادئ اقتضاء من استورات الكلية والتعديقات الاولية في تقدير حسا

تقدير

فقد قلنا **الاول** الاحساس هو ادراك الشيء المعترن بآداة معينة ينظر
عند المدرك في الفزورة يكون جزئيا لا يمكن صدق على غيره فالحواس لا يقيد
كلها وانما يقيد الجزئية فالعلم بان كل نار حارة حكم عقلي لا حسني فان الحس لا يقيد
ان هذه النار المحسوسة حارة اما ان كل نار حارة فلا نعلم الحواس مبادي
المصورات الكلية والتعديقات الاولية لان النفس وخلقها خالية
من جميع العلوم كنفوس الاطفال وقابلها وواجب الوجود عالم الغيب فلا بد
من توقف الانسان على الاستعداد وهو هنا مستفاد من الحواس فان من الحس
بالجزئية استعداد ادراك الكل والحصول مناسبات ومباينات هي حكم
ضرورية وتصورات كلية عقلية حاصل من واجب الوجود تعالى بسبب
السابق وهذا حكم المعلم الاول بان من تقدير حسا فقد علمنا اودى اليه
ذلك الحس لولا الاستعداد الذي هو شرط في العلم **قال** والمتواتر
كالجسوسات **الاول** شرط افاة التواتر العلم بالاشياء في الاخبار
المحسوسة ولهذا لا خبر جماعة كثير بحدوث العالم وقدام الصانع
من غير ضرورة دليل عقلي لم يحصل العلم به اذ ثبت هذا الحكم المستفاد
من التواتر كالمعلم المستفاد من الحس انه يجب ان يكون جزئيا لا يقيد بآداة

حضر

رايا

اقتضاء

احكام

استعداد

الاستعداد

الاستعداد

الاستعداد

الاستعداد

الاستعداد

الاستعداد

الاستعداد

قال والعلل اربع ملزمة وما فيه وما به **قال** لما ذكر ان الحكم القطعي بالشيء
الذي له علة انما يحصل عند وجود علة اشار ههنا الى بيان العلة وانقسامها
واعلم ان العلة ما يتوقف عليها وجود الشيء فان كان جميع ما يتوقف عليها
في العلة الناصرة والافى الناقصة واقسام العلة اربعة لا وجود للشيء
الركب انما يحصل بوجود اجزائه وفاعلة غائبة فاذا حصلت هذه الاشياء
وجد الشيء فلا يتوقف على غيرها والاجزاء اما مادية وفي التي تحصل
به الشيء بالقوم كالحديد السري وما مادية وهي التي تحصل بها الشيء
بالفعل كالصورة السريية والفاعل هو المفيد للوجود والغاية
لمحله الشيء والى المادية اشار بقوله ما فيه والى المادية اشار بقوله
والى الفاعلية اشار بقوله ما منه والى الغائية اشار بقوله **قال**
ويقع الجميع في اواسط البراهين كبر الخسوف بمقاطع الارض للثبوت
ودور بعور الاصبع الزاوية بوجود المادة المستعدة لقبول صورة
فاصلة عن المقدار الواجب مساوان مثلثين لساوان اضلاع
ووزاياتها منهنما بالتطبيق ودور بعرض الطواحين بالاضياء
الاجودة المنفع وقد يستعمل الجميع في بيان شيء واحد **قال** كل واحدة

من هذه العلة يصلح ان يقع وسطا في البرهان اما وقوع العلة الفاعلية
فكما تقول القمر ينحرف عن الارض وقت مقاطع الدارين بمقاطع الارض
علة فاعلية للكسوف واما وقوع العلة المادية فكما تقول وجبت المادة
الفاضلية عن المقدار الواجب المستعدة لقبول صورة الاصبع في
الاصبع الزاوية واما وقوع العلة المادية كما تقول لكل مثلثين لساوان
اضلاعها المتقاطعة ورواها المتقابله فانها يتساويان بالتطبيق واما
وقوع العلة الغائية فكما تقول ان الطواحين انما عشت بجودة المنفع
الاستان لجودة القطع وقد يستعمل جميع العلة الاربع في بيان شيء
وهو البلع في افادة المقياس **قال** وينبغي ان يكون العلة واضحة والاشياء
منها هي القريبة التي يكون بالذات وبالفعل وقد يكون مساوية كالنار
للاحر او اقلها كالعقود للشيء **قال** ينبغي ان يكون المحدود والوسط
التي هي العلة واضحة العلية ليصح استعمالها في البراهين فان الخفي لا يمكن
الاستدلال به واعلم ان العلة منها تأمة ومنها ناقصة وايضا منها ما
بالذات ومنها ما هو بالعرض ومنها ما هو بالفعل ومنها ما هو بالقوم
ومنها علة وخاصة ومنها كلية وجزئية فالعلة الناصرة هي القريبة

تكملة بالذات وبالعرض والقوة والناد مساووية للاخر اذ كلما
 النار وجد الحرق وبالعكس والعقود احضرت الحى اذا عرف هذا فالعلة
 يجب ان تكون مساوية او احضرت لا يجوز ان يكون راعى من المعلوم واللام وجود
 من دون المعلوم **قال** شرابط مقدمات البرهان يجب ان يكون ضد
 البرهان بعد كونها يقينية اقدم بالطبع وعند العقل من النتائج لكونها عللا
 بحسب الامرين واعرف من النتائج ليعرفها وان يكون مناسبة اعني تكون محمولها
 ذاتية ووضوعها اولية وان يكون ضرورية كلية **اول** المقدمات للتعلم
 في المقامات البرهانية فتنبط فيها امور احدها ان يكون يقينية وقد تقدم
 ان البرهان فياس مؤلف من يقينيات وثانيها ان يكون اقدم بالطبع من النتائج
 ليعلم ان يكون عللا لها في الخارج وهو مختص برهان لم وثالثها ان يكون اقدم
 من النتائج عند العقل ليعلم الاستدلال بها ويكون عللا لها بحسب العقل
 فان المقدمات يجب ان يكون عللا للنتائج عند العقل وراعيها ان يكون
 من النتائج ليعرفها فان المعروف بحسب ان يكون اعرف من المعنى ومعنى كونه اعرف
 منها ان يكون اكثر وضوحا ويقينيا لكونه وضوحا مقتضيا لوضوح
 فان الوجود واليقين للمقدمات اولا وبالذات والنتائج ثانيا وبالعرض

ومعها

وخامسها ان يكون مناسبة للنتائج بمعنى ان يكون ذاتية اولية ومعنى بالذات
 ما يعم المقوم والعرض الذات على ما سبقت ومعنى بالاول ما يحل لا بواسطه امر
 كالحساس على الانسان فان المحول بحسب الامر لا يكون اوليا وانما شرطنا ذلك
 لان الغريب لا يفيد اليقين بما لا يناسبه لعدم العلاقة الطبيعية بينهما
 ان يكون ضرورية اما بحسب الذات او بحسب الوصف بمعنى ان يكون مطلقة
 عرقية شاملة لها على ما يات في رسالتها ان يكون كلية بمعنى ان يكون محمولا على
 الاشياء من جميع الارض حتى يكون المحول لاحقا بحسب امر احضرت الموضوع
 فان المحول بحسب امر احضرت كالفاحك على الحساس لا يكون محمولا على جميع
 حواس بل على بعضه فلا يكون محمولا عليه كليا وهذا ان المحيز ان يختصا
 بالمطالب الضرورية الكلية **قال** والذات ههنا اعم من المقوم فانه يشمل
 ايضا الاعراض الذاتية وهي التي يلحق الموضوع لما هيته كالضحك للانسان
 والفرح للعدو فكما يقع في حد الموضوع او يقع الموضوع في حد
 ذاته كما سنبينه **اول** الذات لفظ مشترك بين معان ولشهورها المقوم
 وليس هو اللفظ كتاب البرهان بل اللفظ هنا ما هو ام منه وذلك لان
 الذاتية اعني الاعراض التي تلحق الشيء لما هو هو اي لذاته كالفرح للانسان

او

باعتبار ذاته بطلان عليه لفظ الدالة ايضا كما يطلق على المقوم وكلها
 هما والمعنى الاعم الشامل لهما الزيق ما يؤخذ في حد الموضوع او يؤخذ
 او يؤخذ الموضوع في حد فالاول كاخذا لحيوان في حد الانسان وهو المقوم
 والثاني كاخذا العدد في حد الزوجية كما تقول الزوجية تقسم بمساويين
 في العدد **طال** وفي العلوم يسمى كل ما يقع في حد الموضوع كالزوج
 او جنس كالزوج للثلاثين او معرفته كالناقص للاول او معرفته
 كالناقص لزوج الزوج ذاتيا اذا كان الباحث عنها علما واحدا **الاول**
 قد بينا ان معومات البرهان يجب ان يكون ذاتية وبنينا ان الدالة في
 البرهان يطلق على ما يؤخذ في حد الموضوع او يؤخذ الموضوع في حد
 وكانت المقدمات المستعملة في البراهين اعم من ذلك فانه كل ما يقع في
 الموضوع او جزء الموضوع او معرفته او معرفته جنس يسمى ذاتيا في العلوم
 والسبب فيه ان العلوم ثمانية بحسب ثمانية موضوعاتها والعرض الذاتي
 قد جعل في كل علم على موضوع ذلك العلم كما جعل الناقص والزوج على العدد
 الذي هو موضوع علم الحساب وقد جعل على انواع الموضوع كما جعل الزوج
 على الاثنين الذي هو نوع العدد الذي هو الموضوع لعلم الحساب وقد جعل

على الموضوع

على الامراض ذاتية للموضوع كما جعل الناقص على الاول وعلى الزوج او
 التي هي اعراض للعدد ذاتية وقد جعل على انواع هذه الاعراض كما جعل الناقص
 على زوج الزوج الذي هو نوع للزوج العارض للموضوع الذي هو العدد
 وجميع ذلك يسمى عرضا ذاتيا والحوال الذي يؤخذ في حد الموضوع هو
 ما غير بل الماخوذ في حد في الثاني جنس الموضوع الذي هو العدد **الثالث**
 معروف للموضوع اعني العدد ايضا وفي الرابع معروف جنس الموضوع
 وهو العدد ايضا فلما كانت المحولات البرهانية ذاتية كان جميع ذلك
 الاعراض لذاتية لكن ينبغي ان يفيد ما يؤخذ في حد جنس الموضوع
 عن العلم الباحث عنه فالعرض الذي يؤخذ في حد جنس الموضوع
 الخارج عن ذلك العلم لا يسمى عرضا ذاتيا واليه اشار بقوله اذا كان
 الباحث عنها علما واحدا هذا اذا اراد بالموضوع موضوع القضية
 واذا اراد ما به موضوع العلم كفي ان يما يؤخذ موضوع العلم في حد
 واسم ان الناقص هو الذي يقصر عن اجزاء كانه في عشرة فان نصفه وثلاثة
 وبعده وسدسه ازيد منه والاول هو الذي لا يعد غير الواحد **الاول** كالمثلثة
 وزوج الزوج هو العدد الذي يعد عدد زوج بمرات هي زوج كاربعة

العدد
 قص

الاول

الثالث

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

قال ولما كان المحمول لا يتوسط بينه كالجنس القريب والفصل والعرض

الذات الحقيقية على النوع والكل هي هنا ان يكون المحمول مقوقاً على الكل في جميع

الاراضة محلاً اولياً والثاني يرى ههنا ما هيئناه عرفية عامة وقد يقع

غير الثاني وري كما لمكانات لا كثيرة في مقدمات امثالها وكذلك غير

في المطالب الجزئية **اول** وقد بينا ان مقدمات البرهان يجب ان تكون اولية

ونعني بالاولى ما يكون محمولاً على الموضوع لا يتوسط بينه وذلك المحل

والفصل القريب على النوع والعرض الذات والحقيقة اعني العرض اللاحق

بالموضوع لذات الموضوع لا الغايه كالشعب المحمول على الانسان **الانسان**

لا الذي اخبر عنه فان هذه كلها محمولة على الموضوع محلاً اولياً اما **الانسان**

والفصول العالية فانها انما تحمل على النوع بواسطة حملها على ما هو **اشبه**

فالجميع انما يحمل على الانسان بواسطة جملة على الحيوان واعلم ان المقدمات

يجب ان يكون كلية وقد بينا معنى الكل من انه المحمول على الجميع في جميع الاراضة

محلاً اولياً فالكل هي هنا احصى المفهوم من ان الاسوار كانه قيدناه

لوجود الحمل في جميع الاراضة من غير واسطة فباعتبار القيدين كانه **احص**

وقد بينا ايضا ان المقدمات يجب ان تكون ضرورية وقد بينا ان المراد بالضرورة

ههنا ما يقتل الضروري والذاتي والوصفي معا اعني ان يكون مشروطاً بذلك **المحمل**

على اني يجب جوهراً وهو المحمول المناسب للموضوع وبما يؤول بوزن الموضوع مما هو

حال كونه موضوعاً وبما يؤول وذلك لانه ينقسم الى ما يحمل عليه بسبب ما يشاء

كالفضل وهو بما يؤول بوزن الوصفية ذلك الشيء والى ما يحمل عليه بسبب ما يشاء **وبما**

كالجنى ههنا قد يؤول بوزن الوصفية وقد يؤول كالحقيقة اذا حمل على **العلم**

فانه يؤول عند صيرورة ما ولا يؤول عند صيرورة ثاراً ولا يؤول عند **العلم**

وبما يقتل الزايل بوزن الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعاً اما المشروط

بكون الموضوع على ما وضع فيتمثل الجميع فلهذا اخذنا الضروري ههنا بحسب **المعنى**

وهذا الشرط محض بالمطالب الضرورية لا بكل مطلب يرها في فان من المطالب

البرهانية فضايا يمكنه اكثر من سبعين بياناً انها امثالها وكذلك المطالب **الجزئية**

وقد بينا في البرهان المقدمات الجزئية لانها **اول** احوال العلوم **والكل**

علم موضوع كالهلال المحسوس وربما يقارن امر غيره كالمعتقدات **الانسانية**

من جهة ما يتوصل بها الى المقولات الحاصلة الى المستحصلة هذا العلم وكما **لكونه**

المفكر كعلم الاكرو واما كونه اشياء كثيرة مناسبة كموضوعات علم الكلا

اول لما وقع من ترتيب المقدمات في البرهان نرى ان في البحث عن احوال **العلوم**

اعني ما يتوقف كل علم عليه من اجرائه وسائر تناسب العلوم وتباينها الى غير ذلك
 واعلم ان كل علم على الاطلاق يتقوم من ثلاثة اشياء موضوع ومبدأ وعسابيل ^{موضوع}
 ما يجتنب ذلك العلم من امر واحد الدائبة اعني الواحد الذي يتجده لانه كما للمعجب ^{حق}
 للانسان لانه لا يوجد كالحركة الاختيارية للاخلاق باعتبار كونه حسيا انا
 او عرض ذاتي ولا في الفنون الاخرى بحسب كونه متجيبا او ذلك مثل العديد
 لعلم الحساب فانه يجتنب في علم الحساب عن احوال العدد وموارضه الذاتية ^{عرف}
 هذا فنقول الموضوع اما ان يكون شيئا واحدا او شيئا كثير ولا اول اما ان ^{توجد}
 على الاطلاق كالعدد الحساب ومقتدا اما بالعرض ذاتي كالحسب الطبيعي ^{العلوم}
 هو مقتدر لعلم الطبيعة وكالمعضلات الثانية من جهة ما يتوصل اليها
 الحاصل الى المستحصله العلم المنطوق او بعض غريب كالاكر المتحركة كعلم الاكر
 المتحركة والاولا بدوان يكون متناسبة ووجب التناسب ان يشترك في امر
 اما ذاتي كالخط والسطح والجسم العظمي اذا جعلت موضوعات الهندسة
 فانها يشترك في المقار وهو عينها واما مرضي كيدن الانسان واجزا
 والادوية والاعذية اذا جعلت موضوعات علم الطب لا يشتركا ^{كربنا}
 منسوبة الى الصفة التي هي الغاية في ذلك العلم وكوضوعات علم الكلام ^{حسب}

التعليق

اشياءها

اشياءها الى مبدأ واحد هو الوجود تعالى وانما كانت هذه موضوعات هذه العلوم
 لا من موضوعات مسائل هذه العلوم يرجع اليها كمن موضوع المسئلة ^{موضوع}
 العلم كقولنا العدد امار زوج او فرد او يكون او يكون شيئا آخر كقولنا الثالث
 فردا او جزء منه كقولنا الصنعة يفسد بغيره او صفا ذاتيا له كقولنا الحركة
 اما مستديرة او مستقيمة وانما يجتنب في كل علم عن احوال الموضوعه اي عن اعراضه
 الذاتية فحق يراد جميع مسائل العلم التي يكون اشياءها للموضوعات هو المطلوب
 في ذلك العلم **قال** ومبادئ هي اما ضاها بالوسطها اما مطلقا كالاولا
 ويسمى اصول المتعارفة او في ذلك العلم ويسمى مصادير واصول موضوعه
 باعتبار ان وهي ما يوضع في ذلك العلم ويبين في ما به فليعلم المتعلم تسليمها
 سواء كان مع استكدار او مع مساعده واما حدوده ويسمى الجميع اوضاعا
اول المبادئ هي الاشياء يستق العلم والمبادئ عليها وهي ما تقررات
 او صدقيات اما التصديقات في المقدمات التي يبالغ منها قياسات
 ذلك العلم وهي قضايا اما اولية لا يفتقر الى بيان ولا وسط لها مطلقا
 ويسمى اصول المتعارفة وهي المبادئ على الاطلاق واما غير اولية ^{العلم}
 تسليمها ليعتني عليها ومن شأنها ان يبين في علم آخر فلا وسط لها في ذلك

التي هي مبادى فيه هي مبادى بالقياس لا المقتضى عليها ومسايل بالقياس العلم
 المأخر فليست مبادى على الإطلاق وهذه المبادى ان كان تسليمها في ذلك العلم
 التي هي مبادى فيه على سبيل حسن الظن بالعلم وح مسامحة ما سميت اموراً
 موضوعه وان كان مع استنكار وتشكك فيها سميت مصادرات والبداهات
 بقوله وبهي مصادرات واصولاً موضوعه باعتبارين يعني باعتبار المسامحة
 والاستنكار مثال اصول الموضوعه قول القديس لنا ان يصل باب كل فظتين
 بخط منقسم ومثال المصادرات قوله اذا وقع خط على خطين بصير الزوايا
 الداخلية في جهة واحدة اقل من قائمتين فانها اذا خرجا من تلك الجهة
 التقيا اما الافتراضات فهي حدود واشياء يستعمل في ذلك العلم وهي ما هو
 العلم كقولنا الجسم هو الجوهر القابل للاعادة في الطبيعي والماخوذ
 من الموضوع كقولنا الهيولى المستندة لما جرت تحت الموضوع كقولنا الجسم
 هو الذي طبعته واحدة ولما عرض ذات كقولنا الحركة كالاول لما لا يتوقف من حيث
 باليقين وهذه الاشياء ينقسم الى ما يكونه المصدق بوجوده منفرداً على العلم
 كالموضوع والجزائه والما يكونه المصدق بوجوده منفرداً على العلم كالموضوع
 الذاتية فمقدرة القسم الاول حدة وحسب المصيات وما حدود القسم الثاني

منه وربما
 اذا صدق ومنها فحسب الاسماء وبعد المصدق يمكن ان يكون محدوداً بحسب
 وتسمى الجميع اوضاعاً بمعنى الحدود والمسايل على سبيل حسن الظن **قال** ومسايل
 وهي ما يطلب البرهان عليها فيلزم ان يكون بين **اول** المسائل في كل علم هي القضايا
 الخاصة بذلك العلم التي يثبت في ثبات محمولها الى موضوعاتها وتطلب ذلك
 العلم البرهان عليها ان لم يكن بينه وبينها يتحقق كل علم بمسايل باعتبار موضوعها
 على ما ياتي **وقال** وموضوعات المبادى والمسايل هي اما موضوع العلم
 او شيء منه او ذاتي له محمولها ذاتية لها هذا هو القضي لتخصيص كل علم بمباد
 معينة ومسايل مخصوصة به وذلك بان يكون موضوعات المبادى والمسايل
 اما موضوع العلم كقولنا الجسم مركب من الهيولى والصوره والجسم غير مركب
 من الاجزاء الا ان اذا وكون الموضوع هو نوعاً من موضوع العلم كقولنا الثلث فرد
 وكل خط يمكن تصنيفه ولما دلت كقولنا الاول هو الذي لا يعد الا الى **حد**
 وكل مثلث فان زواياه مساوية لقائمتين ومحولات المبادى والمسايل ذاتية
 لموضوعاتها اما المبادى فبما جهدي اعني الذاتي المقوم والعرض الذاتي
 واما المسايل باعتبار **الثاني** المبادى العلمية انما يستعمل بالفعل بان
 بالعلم اما الموضوع فقط كما في القادير والمساوية لعدد واحد ومساوية

التمحيص بالحوادث المعنى ان لم يذكر واما الموضوع والحوادث معا يقال العدة
 لما زوج واما فرد وما لا يخص فلا يستعمل بالبقوة **الاول** المبادئ العامة هي القضايا
 الأولية التي لا تخص بعلم دوز اخر فقولنا الاشياء المساوية لشيء واحد مساوية
 اما ان يكون ثابتا او متغيرا ومثل هذه اذا استعمل في العلوم بالاجل انما تضمنت بذلك العلم
 اما الجدل المبرهن وبها مسائل الاول انما تضمنت القضية الاولى بالمتنوع فنقول
 المتساوية للمساوية لعدد واحد مساوية فانما تضمنت الاشياء بالمقارير وهذا
 ينفع الجزاء المتخصص بالاول فان المساوي الذي هو الحول هنا اختص بمخصص
 المقارير والمساوية في المقارير لطف في كل شيء ومثالا لما قولنا العدد ^{زوج} اما
 واما فرد فقولنا العدد حصتنا بموضوع القضية الثانية اعني الشيء وقولنا
 اما زوج او فرد حصتنا بمحمولها اعني اما ثابت او متغير وما لا يخص بمخصص
 استعماله بالاجل فانما يستعمل بالبقوة كقولنا هذا حق فنقصد بالحق فانه في قوة
 قولنا الشيء والاشياء لا يخصان **قال** ولا يكون محمولات المسائل مقبولة
 لان المقوم لا يطلب بل اعراضا فانه وما يكون محمولات المقدمات لك والكم
 المتوسط للاصغر مقوما فقط اسمي ما خذا او لا والباقي فخذنا ثانيا **اول** محمول
 كل مسئلة يجب ان يكون خارجا عن موضوعها ولا يجوز ان يكون مقوما للمقوم

المقارير

الشيء

الشيء لا يطلب البرهان بثبوت له ان تصور الموضوع يتوقف على ثبوت الحول له ولا يطلب
 البرهان على المسئلة الا بعد تصور الجزاء لما تقدم من ان احدى خواص الجزاء سبق على
 الكل في الجردين والعرضين **ثانيا** لا يطلب البرهان على جوهرية النفس ^{والشئ}
 وقدم الجوهري جزوا لا يتم فقولوا الجسم محمول على الانسان لا يجوز ان يكون على الحيوان
 وهو استدل من الثاني **ثالث** يجب عن الاول ان العلوم لانها النفس ثانيا في
 للبدن وذلك ما عارضها بالحقيقة باوانا طلبنا جوهرية النفس بزوجهرية
 هذا المعلوم بل ما صدق عليه هذا المعلوم والحاصل ان الجوهر في ذات ما صدق
 عليه المعلوم لا المعلوم وكذا الكلام في الصورة واشياءها ومثالا ان المطلوب
 ليس اثبات الجسم للانسان بل هو العلة لثبوت له وانما يلوح عليه عند الخطا
 المحبور من متوسطا بينهما بالالفظة على هذا ان المقوم لا يكون مطلوبا بل
 ان يكون الحولات اعراضا فانه موضوع المطالب ويجوز ان يكون محمولات المطالب
 مقبولة المقدمات اذا ثبتت هذا فنقول ان الحد المتوسط في البرهان
 يجوز ان يكون مقوما للاصغر وان يكون عارضا له فانه كما زعموا للاصغر
 استعمالا ان يكون الاكبر مقوما له لان مقوم المقوم مقوم بل يجب ان يكون مقوما ^{ثالثا}
 وليسمى ما خذا او لا كقولنا الاشياء انما هو وكلها فاضا حله وان كان عارضا

المقوم

للصغير بان يكون الحد الأكبر مقوما للاوسط وان يكون عاصدا وتسمى ما خذنا ثانيا
ط ونشارك العلوم وتداخلها وتباينها بحسب اجزاء الموضوعات فاما العلوم ^{موضوعات}
 فوق الاخر كالهندسة والمجسمات وكذلك المطلق موضوعا فوق المفيد ^{كالكميات}
 كالذكر والكرة المفردة وربما يدخله التقييد تحت علم ما يراه لما يقع موضوعا
 كالوسيقى فان تحت العدد دور الطبعي وذلك اذا كان المسائل تحت ^{دلتنا} ^{هنا}
 ما يبتغيه **الاول** العلوم انما تميز وتنفذ بحسب تمايز موضوعاتها وتنفذ
 وتشارك العلوم وتداخلها بحسب تشارك الموضوعات وتداخلها ^{العلم}
 هذا فنقول الموضوعات انما لا يكون بينها عموم وخصوص ولا يكون ما كان
 فاما على وجه التحقيق او لا يكون والذي يكون على وجه التحقيق ^{او لا يكون} ^{الذي}
 يكون على وجه التحقيق هو الذي يكون العموم والخصوص امر ذاتي ^{العلم} ^{موضوع}
 حتما للخاص كالقندار الذي هو موضوع الهندسة والحسب التعليل الذي هو
 المجسمات والعلم الذي موضوعه اخص داخل تحت العلم الذي موضوعه
 اعم وبعينه والذي ليس على وجه التحقيق هو الذي يكون العموم والخصوص
 بامر فني وينقسم عما يكون الموضوع فيها شأنا واحدا لكن وضع ذلك الشيء
 في العام مطلقا وفي الخاص مقيدا بما له خاصية كالا كبر مطلقا ومقيدا

التحقيق

كالكرة

بالحركة

بالحركة الذي هو موضوعا عليها ولما يكون الموضوع فيها شيئين ولكن موضوع ^{العام}
 عرضا لموضوع الخاص كالوجود والمقدار الذي احدهما موضوع العلم الثاني
 موضوع الهندسة والعلم الخاص الذي يكون على هذين الوجهين يكون تحت العلم العام
 وليس جزءا منه وقد يجمع الوجهان لعنق الذي بحسب التحقيق والذي ليس بحسب ^{في} ^{لحد}
 فيكون الخاص بها اول ما ياتي بطريقه موضوع تحت العام من الخاص لحد الوجهين
 وهذا مثل علم المناظر الذي موضوعه تحت موضوع علم الهندسة بحسب التحقيق ^{الخاص}
 موضوعه الخطوط المفردة في سطح عرط النور المتصل بالصور والخطوط نوع
 من القندار ولا بحسب التحقيق باعتبار تقييد الخطوط نوع بالصور المتصل بالصور وهذا
 الخاص باعتبار تقييده بغير خارج عن المية كانه داخل تحت العام وليس ^{العلم} ^{موضوع}
 واما اذا لم يكن بين الموضوعات عموم وخصوص فاما ان يكون الموضوع سببا ^{حدا}
 ويختلف بحسب فريدين مختلفين كاجرام العالم فانها امر حيث الشكل موضوع
 للشيء ومن حيث الطبيعة موضوع للسماء او العالم من الطبعي وذلك قد يحد
 بعض سببا لهما في الموضوع والمجمل ويختلف بالاراهين كالقول بان الارض ^{مستديرة}
 وانها من المراكز واما ان لا يكون الموضوع شئنا بل يكون شيئين مختلفين ^{فاما} ^{العلم}
 بينهما تشارك في البعض او لا يكون فانه كانه هو كمثل الطلب والملازمة

١٧٢

يشترك في البحث في القوى الانسانية لكن عن جهتين مختلفتين ولذلك يقع
 مسألهما المتبادرة الموضوع وان لم يكن بينهما تشترك فاما ان يكونا معا تحت ثلث
 فيكون العلم متساويا في الرتبة كالهندسة والحساب واما لا يكون كذلك
 فلا يخفى اما ان يوضع احدهما مقادير العلم اخر ذاتي يختص بالآخر ولا يوضع فارقا
 كانه العلم الباحث عنه من حيث يختص بتلك الاعراض موضوعا تحت العلم الباطن
 عنه من حيث يختص بتلك الاعراض وذلك كالموسيقى والحساب فانه موضوع
 الموسيقى هو النغم من حيث يعرف من لوازمها التاليف والجنس في النغم المطلقة ^{الطبيعي} من
 لكنه يختص بالموسيقى منها من حيث بعضها فليس عددية تقتضي التاليف وكما خرج
 تلك النغم اذا تجردت عن النسب العددية بان يختص عنها في علم الطبيعي واذ تجردت ^{ببحث}
 عنها الطبيعي في علم الحساب دون الطبيعي كالموسيقى انما يختص ذاتيات التقيد
 المذكورة وايضا اشار المصنف بقوله ويرى بطله التقيد يعني بطل المطلقة ^{التقيد}
 تحت علم مبادئ ما بعد موضوعا فانه التقيد داخل النغم تحت علم مبادئ ما بعد
 بحسب الموضوع حيث دخل تحت الحساب دون الطبيعي من حيث ان المسائل
 يختص ذاتيات بانه مقيد المطلق واما لم يكن احدا الموضوعات مقاديرنا
 لا من اجل الاختلافات منها بل من اجل ان مطلقا كالحساب ^{الطبيعي}

وقد نقل البرهان من احدهما الى الآخر ومن العلم الى الآخر **قوله** نقل البرهان يقال
 علمه يعني احدهما ان يكون علمه مبني على اصل موضوع سببي في علم آخر فيكون البرهان
 سببي به ذلك العلم به والآن ان يكون المسئلة من علم ما والبرهان عليه فيكون سببي من
 ان يكون في علم آخر فاما نقل ذلك العلم الى هذا العلم لبيان تلك المسئلة كسائل
 والموسيقى فانه من حق براهينهما ان يكون من علم الهندسة والحساب تلك المسائل
 لوجود من نور الاجزاء عن النغم كانت بقية ما سائل من العلمين المذكورين وبذلك
 لا يغير لحواله فذلك نقل البراهين من موضوعها اليهما وقد نقل البرهان من العلم
 الى الآخر كيقول البرهان الهندسي الى علم الجبر **قوله** والعلم الباحث في الحقيقة ^{الطبيعي}
 المطلق هو الذي يتبع العلوم الالهية وسبب مبادئها **قوله** فذلك ان العلوم
 في العلم والمخصوص بحسب ترتيب الموضوعات والمكان ترتيب الموضوعات واجب
 العلم لا من فروع كانت العلوم كذلك فاعم الموضوعات هو الوجود لا من فروع علم منه
 فالعلم الباحث عنه هو علم العلوم ويتبع العلوم كلها الالهية وسبب مبادئها
قوله العرفية الخدقون يدل على ماهية الشيء **قوله** هذا الخدقون
 واقا قيدا للثبوت لخرج عنه الرسم الذي يدل على المهية بالانضمام الى ذلك وهو صحيح
 من قول بعض القدماء انه قول وجب ردال على ماهية الشيء لا من فروع من العلم

الاصل منقول من علم على اسم الاول والابن
 اي مجال غير صحيح ذلك

الحمد

الموافق في خطأ وإضافت وخير باعتبار طول اعتبار **قال** وللمحدود انهما مبادي
 جلية للصور عقلًا كالوجود وحسب السواد **الاول** كل مكتسب فلا بد له من مبادي
 كاسية له اما في الصدفيات فكما للخدمات والاما في الضرورات فكما للحدود ولا بد
 ان ينتهي التمام الى مبادي جلية فكما انتهت مبادي الصدفيات الى المانواع ^{السنة}
 كذلك مبادي الضرورات ينتهي الى صور جلية الى كسبها كصور الوجود
 كصور السواد **قال** الحد الذي هو محسب الاسم هو تفسيره والذي يحسب المنة هو
 فينقل على جميع معقولاته من جنس القريب وصوره فان لم ينقل فهو ناقص **الاول**
 الحد الذي منه ما هو محسب الاسم ومنه ما هو محسب المنة فالاول هو الذي يقتض
 الاسم وينتج منه ويندرج فيه الموجود والمعدم والثاني هو القول المفيد ^{للمعنى}
 الحقيقة في نفسها وانما يكون بعد الوجود فان اشتمل على جميع المقولات من احكامها
 وصورها كما في حدنا انما كان قول الانسان حيوانا طائرا فانه داخل في بعض المقولات
 كما في حدنا انما كان قول الانسان جسم ناطق وكذا لو ذكر جميع الخبز المأدبة
 داخل في الخبز الصوري كما في قول الانسان ناطق حيوان فانما يقع من الحدود الذاتية
قال وبما صار شرح الاسم حينه بعد الاثبات حتى تحقيقها **الاول** الحد
 محسب الاسم قد يصير حيا محسبا للمنة حينه اذا بين ثبوت المحدود وتحقيقه

في الثاني

في الخارج كقول ما المثلث المتساوي الاضلاع فاذا قيل له انه شكل احاط به ثلثه مخطوط
 منساوبه كان حيا محسبا للاسم فاذا بين على وجوده في الشكل الاول من اقله ^{كالذكر}
 اولا حيا محسبا لتحقيقه **قال** ولا يكتب الحد بالبرهان بل بالحق ^{بالحل}
 غير انفسها وكذلك يكون للحد ثبوت وانها فلا وسطا وضع منها **الاول** اعلم ان الحد
 لا يكتب بالبرهان بل بوجوبه لا ولا في الحد مركب من الذاتيات المقومة للشيء المحدود
 ومقومات الشيء انما للحد ذاته لا لحد مغاير لثبوتها لا في تصور من تصور المقومات
 وتصور ثبوتها له ولاجل ان المقومات ما هي مقومة له لذاته لا لحد لا لحد لا لحد
 كانت والحد الثبوت له اذ لا يعلنها فلا وسطا وضع منها **الثاني** الحد لا وسطا يحسب
 ان يكون مساويا للطرفين فان حل على المحدود حل الحدية كان الشيء حيا ^{الشيء} وكان
 وسطا لنفسه وان حل عليه على انه ثابت له فالحدان حل عليه على انه حد له ^{الحد}
 والمصغر ان حل عليه على انه حد ما صدق عليه لزوم كونه الحد لا لحد لا لحد لا لحد
 عليه مطلقا لم يلزم التعدي **قال** بل يركب الذاتيات المقومة على ترتيبها
 الطبعي بان يقدم الاسم على المحدود هو مقدم عليه الطبعي كما في قول الانسان
 حيوانا ناطقا ويكتب الحد ايضا بان يراد الفصول المحصلة لوجود الاجناس ^{اجمع}
 القريب منها والبعيد والمتوسط **الاول** وينتفع في ذلك بتجليل الشيء ^{بثباته}

ويراد الفصول المحصورة لوجودها في بعضها **الاول**
 من غير ان يكون الحد بالبرهان بل بالحق
 الذاتيات المقومة على ترتيبها الطبعي

حتى ينهي الى الجنس وضمومها المقسمة وتقسيم الجزئيات وانما يعرف
 ما من شأنه ان **يبحث** **اول** هذا ان يعرف على حصول الحدود والكتابات
 احدهما تحليل الحدود الى ذاتيات حتى ينهي الى اعلاها وهي الجنس العالي ^{الفعال}
 العاليه وذلك بان يتطرق ماهية الحدود حتى يعلم انها من الجنس العالي
 هي وتطرق الى انواع المساوية لها في الدخول تحت ذلك الجنس حتى يحصل المشاركة
 والمباينة الثانية من تلك الانواع يحصل الذاتيات المشتركة والذاتيات الخاصة ^{مثلا}
 اذا اردنا ان نعرف ذاتيات الحيوان وجدناه داخل تحت مقوله بالجوهر ومن انواع الجسم
 النامي والحيوان الناطق والمساهل يشترك في معنى الحيوانية ونظائرها في ذاتي
 كل واحد منهما فوجد الحيوان الناطق جسما حساسا ناطقا وجنا معا ^{جسما}
 حساسا صاهلا ثم بقي بعد حذف خصوصية المساهل والناطق ان الجسم حساس
 وكان الجسم متضمنا للمعنى الجوهر وهذه المعاديات الحيوانية والحدود ^{صية}
 انواعه وعرفنا حقيقه الحيوانية بان الجسم حساس وحصل لنا الحد المقصود ولم
 يبق بعد حذف الخصوصيات معنى مشترك علم ان المعنى الذي كان مقولا على
 تلك المعاني انما مقولته علميا بالاشتراك اللفظي وذلك كالنسابة المقول
 على الاشكال باعتبار ان يناسب الاصناف ونسب الروايات على الاول اعتبارا

افعال

افعال الخالصة من كل منها استل انفعالها من الميزان علم ان التحليل انما يقال في مقابلة التركيب
 ولما انقسم التركيب الى الدهق والخارجي انقسم مقابله اليها فالتحليل الدهق هو الذي يكون
 في المعللة الكلية ويسمى تحليل الحدود الرسم وان كان بالحقيقة متقدما على معرفة الحدود ^{حيث}
 يكون التحليل للحدود وانما هو التحصيل معزوات الحدود وذلك هو الذي يكون باعتبار
 المتشاركات والمباينات بين الاشياء حتى يتميز بذلك العام من معانيها بالحاصل
 تحليل الاشياء الى الجوارز الناطق وتحليل الحيوان الى الجسم المتفرد الحساس ^{المتحرك}
 بالاولاد وكذلك تحليل الجسم المتفرد الحساس حتى ينهي الى المبدأ الذي لا يقع
 فيما تركيب ولا مستدرك ولا مباينة على ما بينا من انه والتحليل الجودي
 يسمى بالعكس ما الطبيعي لتحليل بدن الانسان الى الخلط والمخلوط الى الغا ^ص
 واما الصانع لتحليل التكيف بين المخلات السكران **الثاني** القسمة وهي ^ص
 قسمة الكل الى اجزائه وقسمة الكلي الجزئية اما الاول فالاجزاء اما المتشابهة
 كاجزاء الخط ومختلفة كاجزاء الحيوان والمفيدة في هذا الموضع ^{القسمة}
 الى المختلف وهو ان يكون في الحدود دوى لكم كما ينقسم الحيوان الى ^{اعضاء}
 الكلية وينقسم الاعضاء الى البدن الى الاعضاء البسيطة وينقسم ^{البسيطة}
 الى الخلط وينقسم الخلط الى الاركان فيعلم ان الحيوان مركب

الجبر على الزيادة والزيادة لا تقسم

منقسم رطب وبابس وأما الثاني فانه يقع على خمسة وثلاثين قسمين من مود المقسم
 احد الخمسة وكل واحد منها اما ان ينقسم لاهة الخمسة او الى العنصر الى النقص **والم**
 ان قسمه الكل الى جزئين اما ان يكون بالفضول المقومة او لا والاول اما ان يكون اوليا كقسمه
 الى البصيرة والثاني هو القسم بالفضول الزائدة فهو اما قسمه لعضو العوارض كالمعبر
 الى الذكر والمأنى والعارض للمعرفات كالكتاب والفاصل الى العدل والنبات
 والمجوز او العوارض الى العوارض كقسمه لاصناف الى الاصناف وانما ينقسم
 في هذا الموضع بقسمته للكل الى جزئين بالفضول الثاني فاذا اخذنا الجنس الى الجبر
 وقسمنا ما بالفضول الثاني الى النوع الى ان يصل الى الانواع المسافلة صارت الفضول
 كلها معلومة على الترتيب كما نقول الجبر اما ان يكون قابلا للاعداد او لا يكون **والقائ**
 وهو الجسم اما ان يكون مابيننا او لا والناهي اما ان يكون حساسا او لا والحساس
 ناطقا او لا والناطق هو الانسان فيعلم من ذلك ان هذه المقسومات دلائل
 للانسان **قال** وكل ما له مساوية ولحقه في التام ينقسم عليها **والسلك**
 محدود على مساوية له فان يجب ان يتخذ تلك العلل حده لتفصيل في العقل
 صورة مساوية له مطابق للحد ودرجات الخارج اما الداخل بعض العلل فالحد
 ناقص وعندنا اخذ الحل بالجود ونظر **قال** ويقع الحل في الفضول ان يكون

مباديها

مباديها كما في قولنا السيف الزناعية من حديد متا واما الحد والاطراف فيقع بها
 اعضاء الجبر وقد ينقسم على البعض كقولنا انما حلقه بلسها الاسبغ **والسلك**
 لا وجوبه بدور وجود العلة وانما يتحصل ويتحقق في الخارج والجنس لمرهم بما يتحصل
 ويتحقق في الخارج بفضوله فيحقق وقوع المعنى وقوع الجنس على الحل موقع الفضول
 لان التقيد بالفضول انما يكون في شيء ساق عليه يخص به فلهذا ايد كالجبر في الحل
 او ان يعيد بالجبر في الحل فتنسبها واعلم ان الواقع موقع الفصل ليس هو العلة نفسها
 فانه العلة الجبرية ان يكون هي نفس الفصل فانه الفصل محمول على النوع والعلة الجبرية معلوم
 بل يكون سببا الفصل والبرهان بقوله ان يكون مباديها كقولنا في الفجران حاصلة
 من عفونة الصفر لانها تقسم العفونة اذا عرف هذا فنقول قد بينا ان الحل اربع وقد
 يقع الجميع مواقع الفضول وقد يقع بعضها مثل الاول السيف الزناعية من حديد
 مطا واما الحد والاطراف فيقع بها اعضاء الجبر فانه لا جنس وهو لمرهم وتقولنا
 فصل واحد من العلة الفاعلية وتقولنا من حديد فصل اخر من العلة المادية
 وتقولنا مطا واما الحد والاطراف فصل اخر من العلة الصورية وتقولنا قطع بها
 المعيار فصل اخر من العلة الغائية مثال الثاني قولنا الحام بلسها الاسبغ **فقولنا**
 حلقه ما حرمه الصورية وتقولنا بلسها الاسبغ ما حرمه الغائية **قال** وكذلك

عنه

فقولنا

العقل

كالناطق في فصل الانسان وهو الشيء الذي من شأنه النطق والعوارض كما المباداة ^{المحسوس}
اول المعولات ايضا وتوقع كالعقول بان يكون مساوي لها كما اعدل كما ان النطق يقع ^{توقع}
 الانسان بحيث يقول الانسان حيوان ناطق والنطق معلول الانسان الذي من شأنه ^{النطق}
 وكذلك العوارض للحدود يقع ايضاً في حد كوقع الابعاد الثلاثة حد الجسم ^{تقول}
 ان الخواص القابل للابعاد الثلاثة هي عوارض الجسم الطبيعي ويشترك البرهان ^{عند}
 في البرهان كما قولنا امرهين الغيم حرم ^{فان} ينطق في نار وكل ما هو كذلك فقد حدث
 في صورته ^{فان} يجعل الشيء ^{فان} في صورته في الغيم قد حدث في صورته وكل صوت
 يحدث في الغيم فهو بعد عن نطق الغيم قد يحدث في الغيم ^{فان} في صورته في الغيم
~~انما على وجه ان سلب امره الشاكلة في الغيم~~ ^{فان} في صورته في الغيم
 ولو اقتصرن على احدهما لم يحصل الشيء الاخره ويقال للاوسط الاول ان مبدأ
 البرهان كما ان الاوسط اول القياسين ويقال للثاني ان كمال البرهان التام به ^{فان}
 من الاوسطين حلة للثاني وهذا الكمال يلبه الجسم بمعنى الجسم يقارن الشيء كالمس
 الذي هو جسم الزعد فانه مقارن للشيء التي هي قولنا الغيم قد يحدث في نار
 ان الغيم قد يحدث في صورته فاذا اردنا تحديد الزعد مكسنا الترتيب فجلنا
 الاوسط الاخره من الاول والاول ثانياً فنقول الزعد صوت يحدث في الغيم ^{فان}
 نار فيه ولو اقتصرن على احد الاوسطين كان اقصا كما تقول الزعد صوت يحدث

ما في

منه

وقد تم القياسين على اوسطين احدهما مبدأ البرهان والاخر كمال البرهان ^{فان}
 انعكس الترتيب فقلنا الزعد صوت يحدث في الغيم لا نطقاً نار فيه والقصير ^{فان}
 والكمال ^{فان} ان الحد والبرهان قد يشاركان في الاجزاء فيستعمل ^{فان}
 ما يستعمل في الحد في الاجزاء كما لو برهننا على ان الغيم ^{فان} بعد بقولنا ان الغيم حرم ما في
 رطب ينطق في نار وكل حرم رطب في نار في نار فقد حدث في صورته في الغيم ^{فان}
 قد يحدث في صورته ثم يجعل الشيء ^{فان} في صورته في الغيم قد يحدث في صورته
 وكل صوت يحدث في الغيم في رطب في نار في الغيم قد يحدث في صورته ^{فان}
 اشتد على حدين او سلب احدهما انطقا ^{فان} في الغيم والثاني حدث صوت فيه
 ولو اقتصرن على احدهما لم يحصل الشيء الاخره ويقال للاوسط الاول ان مبدأ
 البرهان كما ان الاوسط اول القياسين ويقال للثاني ان كمال البرهان التام به ^{فان}
 من الاوسطين حلة للثاني وهذا الكمال يلبه الجسم بمعنى الجسم يقارن الشيء كالمس
 الذي هو جسم الزعد فانه مقارن للشيء التي هي قولنا الغيم قد يحدث في نار
 ان الغيم قد يحدث في صورته فاذا اردنا تحديد الزعد مكسنا الترتيب فجلنا
 الاوسط الاخره من الاول والاول ثانياً فنقول الزعد صوت يحدث في الغيم ^{فان}
 نار فيه ولو اقتصرن على احد الاوسطين كان اقصا كما تقول الزعد صوت يحدث

ما

حد

المبدأ

المبدأ

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

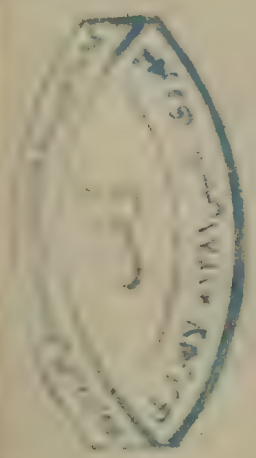
فان

في الغيبة **قال** وانما المحدود اقدم بالطبع واعرف من المحدود
اول المعرفة في المعرفة للعرف والعلية متقدم فاجزأ المحدود بتقديم بالطبع
 على المحدود اذ مع الملائمة لا اولية ومع التأخر يستحيل التعدي به الى المجهول
 كما يعرف مثله وكذلك يجب ان يكون اعرف من المحدود اذ لو كان ذلك لم يكن ^{التعريف} اولى
 والرسوم ما ينقل على الامر من الذاتية والخواص اليه ويعتد القارئ فقط والجزء
 ما يوضع فيه الحبس والقومات اذ المراتب على ترتيب بالطبع كان المركب **سم**
اقول الرسم هو الذي يدل على تميز الشيء عن غيره فانه يميز عن جميع ما عداه كان رسم
 تاما كقولنا الانسان هو الضاحك وان يميز عن بعض ما عداه كان ناقصا كقولنا
 الانسان هو الماشي وقيل التام ما ياتي لفظة الذاتيات والعرضيات والناقص ما
 من العرضيات كما يميز اذا عرفت هذا فنقول الرسم قد يكون متلفا من الاعراض ^{العامة}
 اذا نادى اجتمعها تميز الشيء كقولنا الخفاش هو الطائر الولود وقد يكون متلفا
 من خواص الشيء كقولنا الانسان هو الضاحك الكاتب وقد يكون متلفا منها
 كقولنا الانسان هو الماشي الضاحك ولا بد وان يكون المعرفة بنبذ وهذا الرسم
 لا يفيد حقيقة الشيء بالكلية لكنه يفيد التميز والرسوم ما يوضع فيه
 الحبس لعل على اصل الذات ثم يفيد بالخواص كقولنا الانسان حيوان ضاحك

قال

والعنوان

والقومات لا تغاير بينهما فقدم المحض على الامر كان التعريف بها رسما للاختلاف
 الصوري ولو قال كان المركب ناقصا كان **الحال** والامر من الذاتية كما يمكن ان
 الجمع ذكره مضاهيا **الحال** ذكرنا الفضا ان العرض الذاتية تؤخذ الموضع في حده
 سطحيا جها اليه العتق وفي لا يمكن ان يصور منفردة عن العرضيات وذلك كما اذا
 اردنا ان نعرف المساواة فاننا اخذنا حدها من مضاهياتها على الكيفية فنقول المساواة
 اتفاق في الكيفية ولربوذا التعريف من المعروف عن بحيث المساوات اتفاقا محصيا
 وهو نوع من المضاف وقاوع الشئ في بعض كنه في ذلك ونعم ان الحد الثاني الف
 من الذاتية وذات المعروف ليست جزءا من ذات العرض الذاتي بل العرض الذاتي
 مغاير له ومنه في وجوده وحقيقته **قال** ولا المضافات الجمع ذكرنا ايضا
البيان المضاف لا يمكن تعقله بانفاده فخذ فيشغل متروك على ذكر صا
 لا ياتي احد هما بالآخر كما ذهب اليه من سائر يد تحصيل الالها بعلامه معاوانا
 ذلك بان يذكر السبب الحقيقي لمتنازعا بينهما ليحصل معا في العقل ثم يخص البيان
 بالذي يراه تعريفه منهما كما يقال في تعريف الال ان حيوانا بوليا اخر من نوعه من ^{نطقه}
 من حيث هو كذلك فالحيوان هو الال والآخر هو الالين لكنهما اخذنا مجرد ^{الاضا}
 والقول بسبب الاضاه وهو انما من حيث هو كذلك هو الذي يضيف معنى الاضاه



الى الحيز الذي هو الاب ويقتض السبابة به لان الاب ايضا في الامور من هذا المقياس
 هذا هو السبيل فتعبد الامناف **قال** ولا المركبات المعبود ومركبة من حدود
 اجزاءها **اول** المركب ضاع عقل فقط وغاير في الاول هو المركب من الجنس والفصل
 فانه فينقل عليهما ان كان الجنس والفصل مركبين كان حكمهما حكم المركب منهما ولا
 حكمهما حكم البسيط والثاني ان لم يكن لشي من اجزائه قوام باقراده كالمادة والصورة
 فانه شتملا على حد المادة والصورة بالقوة وان كان لكل واحد من اجزائه قوام باقراده
 كالسكنجبين والذهب كالابيض كان من مثملا على حد وطائرا بالفضل **قال**
 والبسيط العقلية لحدودها **الاول** البسيط قد يكون عقليا وقد يكون خارجيا **اول**
 هو الذي لا جزء له فلا حد له لان الحد انما يتاخم الذاتيات ولا ذاتي البسيط العقلي
 اما البسيط الخارج في قد يكون مركبا في العقل كالقول الفاعل ولا يجب فيه تركبها
 في الخارج لان الجنس والفصل جزء الحد ولا يما جوار عليه ومثل هذه
 البسائط لها حدود عقلية فلهذا قدما البسيط بقوله العقلي **قال** والامتناع من
 لاحد ولها ولا يراهين عليها الاما بالعرض استماع ادراك تشخصاتها بالعقل
 دون الحسن او غير مجزاه كالمشاة ولكنهما معرودة للاستحالة والقناء والحدود
 والبراهين يتألف من كليات لا يستحيل ولا يقضي بل يديم صادقه على ما يتقوى او يقع عليه

اول الامتناع من تجزئة لا يمكن تجزئها ولا اقامة البرهان عليها اما الاول
 فلان الحدود امور كلية عقلية يستلزم تصور الحدود ذات ولا دلالة للكليات الجزئية
 لان الكليات مدرك بالعقل والجزء مدرك بالحس والمشاة ولما التناقض لا البرهان
 امر عقلي والعقل لا يبرهن الا على ما ادرك وهو لا يدرك الامور الشخصية وايضا
 فالبرهان والحدوثا لثان من امور كلية دائمة لا يغير عنها التغير والامتناع
 والامتناع من خلاف ذلك ولا من الحد البرهان يجب دوام صدقه على الحد
 والمبرهن عليه ولا دوام الجزئيات **قال الفصل** الحد صناعة عقلية
 معها على اقامة الحجر المقدمات المشغلة المسئلة على اي مطلوب يدور على محافظة
 اي وضع يتفق على وجه لا يوجد اليها من اقصد بحسب الامكان **اول** لما فرغ من القياسات
 البرهانية التي العرض منها معرفة الحق من جهة ما هو حق ولا فرق فيه بين ما يعلم
 الانسان من نفسه وبين ما يعلمه لغيره من جهة في القياسات
 التي ليس العرض منها الحق والباطل بل هو طلب ما يقف به الحس في المناظر في المناظر
 ويقطعه عن الاحتجاج ونظيره على حصة هذا السامعين سواء كان حقا او
 فالحق فيه لا يوايد عينه اذ لم يفرق هذا الحد القياس المحول انه صناعة عقلية يقيد
 معها على اقامة الحجر المقدمات المسئلة على اي مطلوب يريد وعلى محافظة اي وضع

الساد في تعبد

يتفق على وجه لا يوجد لنا قصد على محافظة ومنعه بحسب الامكان وبالهندسة
 ملكة نفسانية يقتدر بها على استعمال موضوعات غرض من مصادرها عن بعض
 بحسب الممكن فيها وهي شاملة للعلية والعلمية فقولنا عليه يخرج عنها الامر فقلنا
 وعلى محافظة اي وضع يتفق عقبا الوضع الراي المعتقد او الملائم كالمذهب والملل
 وقولنا بحسب الامكان اشارة الى ان مجرد الجدل من حصول بعض المطالب المتعددة
 لا يفتح في صناعة الجدل كغير الطبيب من ان لا يرضى بالامر **وان** وناقض الوضع
 باقاة المحجة سائل وغاية سعيه ان يلزم وحافظه بحسب وغاية سعيه ان لا يلزم
الوجه المحرك يقال الشخصيات احدها سائل وهو الذي ينقص ونوعا باقاة
 المحجة من مقدمات يستلها من الخصم وغاية سعيه ان يلزم صاحبه **والثاني** بحسب
 بحفظه باقاة مقدمات مشهورة وغاية سعيه ان لا يلزم **قال** وجباى الجدل عند **السلال**
 هي ما يستل من المحب وعندها المحب الذابعات وهي المشهورات الحقيقية اما مطلقة
 رواها الجمهور ويحدها بحسب العقل المعلى كقولنا العدل حسن وليمي راى المحر
 او بحسب خلق او عادة او قوى النفسانية كحكمة او رقة او بحسب استقرار **محلة**
 بحسب قى غير بدئية العقل النظري واما محدودة تراها جماعة او اهل صناعة
 كاستماع السلسل عند التكلم **الوجه** لما كانت غاية البرهان هو اتمام الحقا

القلية
 مبادية اعنى المقدمات المستعملة في البراهين لا ما كانت غاية الجدل في
 على الخصم بحيث يدرك الجمهور كانت مبادية مسلمات ومشهورات فبادى **المحلى**
 عند السائل هي المسلمات التى سلمها المحب لمعرفتها واما عند المحب الذابعات
 وهي المشهورات الحقيقية واما قيد بالحقيقة احتراز عن المشهورات غير الحقيقية كقولنا
 انصرا انك طالما اصطولوا فاح المشهور الحقيقي بعبارة وهو قولنا لا تنصير الظالم
 وان كان الخاك قال وسطا الى ان القياسات الجدلية هي الموافقة للواقع
 واما قال ذلك كونه الجدل صناعة معدة لخطا طبع كل انسان وفي كل مسئلة **كلية**
 على طريق الاضاف بالفضل العامي واما يوصل الى ذلك بالمقدمات المشهورة
 والمسئلة من الخصوم اذ تعرف هذا فاعلم ان المشهورات اما يكون مطلقة مشهورة
 عند الجمهور او محدودة يكون مشهورة عند قوم وزقوم والاول اما ان يحدها
 الجمهور بحسب العقل المعلى وهي السماء بالاراء المحودة لانها محدودة عند **ب**
 العدل حسن والطلم جميع والآخرها بحسب خلق ونفقى بالخلق الملكة المتقنة
 الحاصلة من كثرة الافعال الصادرة منه حتى يحصل الفعل معها بسهولة كالحكم
 بوجوب محافظة الحرم فانه يقتضيه المحبة لا الشائبة وكافتناء الورقة والرحمة فيج
 تعذيب الخبث بغير جرم ولا فائدة او يقبلها الجمهور بحسب العادة كافتضاء العا

والحياء يقع كشف العورة وحسن سترها أو يقبلها الجمهور بحسب قوة أخرى ثم الفرق
النفسانية ويكون مقبول بحسب الاستقراء لقولنا الملك الفقير عالم الاحتياجه
وبالمجمل كل ما يحكم به الجمهور بسبب قوة غير بدنية العقل المطري وأما الثاني على المشهور
المحدوده هي التي يكون مشهوره من قوم دون آخرين كشيء امتناع التسلسل عند
قال والوليحب قبولها مشهوره بحسب لا يطلب ولا يفكر ويستعمل في الجدل
المشهور لا الوجوب قبولها وليس كل مشهور صادق فالمشهور يقابل الشنيع كما
ان الصادق يقابل الكاذب **قوله** قد بينا اي مبادئ الجدل انما هي المشهورات
وصنف واحد من التقريرات وهي المسئلة في المحاطين فالجيب تولف اقيسة
من المشهورات المطلقة والمحدودة سواء كانت حقا او غير حق والسائل يولفها
من المسئلة في المحيط سواء كانت مشهورا او غير مشهور ولما كانت غاية الجدل هي
او دفعه لا التيقن جاز وقوع المصانف الثلاثة من القضايا وهي الوجوب والممكن
والمتنع في مواردها والواجبة قبولها قد يكون مشهوره وهو لا غلبه لقضايا المأو
والحسية والتي قياساتها معها وقد لا يكون وهو التاثير كالحكم الجريب فانه قد
خفي عنده شخص ظاهر عند اخر فلا يكون مشهورا فالمصنف الاول يقع في مبادئ
الجدل حيث انها مشهوره لا من حيث انها واجبة القبول وليس كل مشهور صادقا

فان المشهور لا يقابل الكاذب حتى يجازي بحسب صادق قابل يقابل الشنيع كما ان الصادق
يقابل الكاذب وانما يقابل المشهور الشنيع لان المشهور لا يكون متقابلا **قال**
وربما كان المتقابل من مشهورين بحسب اراء مختلفة كالقول بان اللذة مؤثر او وليت
وقد يستعملها الجده في وقين لغرضين **قوله** لما كانت الشهرة قد لا يستند
والمكائن المستندة الى المرحه والى العوايد وكانت هذه مما يختلف كثير المكائن
القضايا المشهوره متقابله بحسب اراء المختلفه اما بين العوام كقولنا احفظ المال
انراوا فاقه فانه العوام ووحيد بينهم اختلاف في ذلك وبين النواص والعوام مثل ان
انزعنا النواص من اللذة واللذة انزعنا العوام من الجدل وكقولنا اللذة مؤثره
منطوي الى النعم وموت الشهادة انزعنا طالب الحلال وقد يستعمل المحيط المتقابلين
في وقين لغرضين **قال** فبما دى الجدل مسلمات اما عامة ولما خاصه ولما محجب
وانما يولف على وجه يتبع بحسب الشهرة قياسا كان واستقراء والقياس عند المتكلمين
لاننا اقرب الى العقل والاستقراء اتم اتنا لاننا اقرب الى الحس فالجدل علم البرهان
مادة وصورة **قوله** المسلمات يقسم الى عامة اما مطلقه يسلمها الجمهور او محدوده
تسلمها طائفة والخاصة يسلمها شخص او سلسله بحسب المحب والاول مشهور وانما
يقع في مذهبنا الجدل هذا بحسب المادة والخاصة الصورة فانه الجريب يستعمل في جميع

فباسكانه واستقراره والقياس المنهج والعقيد اذا كان متفقا بحسب الشهرة كالاستنتاج
 منه من حيث هو الشكل الثاني لكن القياس اذا لم يكن مستقرا لاننا نرى في العقل والاعتقاد
 الى القبول والاستقرار انما افتقار القريب من الجدل الذي يشهد الجمهور وكافة تارة فالجدل الم
 من البرهان مارة ومنه انما مارة فلا يستعمل ما يستعمل البرهان في من القضايا
 الواجب فيها وما لا يستعمل البرهان في امثلي الذابحات ولما مارة فلا ان البرهان
 انما يستنتج من الماتية المتبحر على احد الاشكال والخرى يستنتج منها على المستقر
 والعقيد من الشبهة **قال** ومنفعة الزام الميطلين والذبح في الاوضاع واقناع
 اهل التحصيل من العلوم والتعللين الفاضلين عن رتبة البرهان او الذين
 لم يعملوا الى موضوعه بعد **قال** قال صاحب المنطق فائدة القياس الجدل محل
 كل واحد من الناس على ما يليق به من الذي لخدمات مشهورة عنده عند ربح
 الاربعة القول من وان كانت اكثر منفعة القياس المحرر هي بواضحة الاذهان
 وتقويتها على الطرق من حيث يمكن ان يحصل به قياسات كثيرة في مسئلة واحدة
 على سبيل التقى والاثبات ثم يرجع فيها ويتأمل احوالها بالتصنيف فيلوح الحق
 من اثباتها اذا عرف هذا فقوله الغرض الجدل يختلف باختلاف الامتناع والاصل
 في ذلك كله انه لا انشا من في الطبع وهو انما يتم احوال معايشه بالمشا ركة

الافقية

روح

والعائدة

والعائدة وحسن المشا ركة انما يتم بالزام من الجمهور واحد على الاقرار به كوجود
 انما في نعمه والعادة واليق والآخر يجب العمل به كالقوانين الشرعية من العبادات
 المعاملات والذي يؤدي الى حصول هذا الاعتقاد الجمهور به سهولة تافه والمقتضى
 لا يبط الرضا والبرهان منفي على الامور اليقينية وهذا يعطى هذه الفايده
 لكل احد فمقتضى بعض العقول من اليقين لعدم استعمال استعماله وتصور
 على بعضها فوضع القياس الجدل المبني على الامور المحمودة والمقبولة عند الجمهور
 لذلك الاول ان من يحتاج الى المشهورات الذي ابعادهم من يحتاج الى المعاقبة من يجد
 وجوب عبادة الخالق ويسير مقتوا الى الذي ومنهم من يحتاج الى تعريفه من جهة
 كون لا يعرف جراح النار وبرودة الثلج فتقع الجدل الزام الميطلين والعلية على
 بحيث يدرك الجمهور والذبح في الاوضاع وحفظ الرئيس عقابا لعل من يتابع
 المتوسلين على عقابهم العقد بعددات مشهورة الى استنباطهم يحصل اغراضهم
 الفاسدة فيعاقبهم الرئيس بمنزلة حجم استيقاد العقاب المرفوس وقضى المحصلين
 من العوام المسائل الكلية في المشهورات وتساكن نفوس التعللين الفاضلين ودية
 البرهان اذ اكرهوا تقليد مبادئ العلوم ولا سبيل لهم الى التحقيق بالبرهان اما
 فتصورهم اذ انهم لم يصلوا الى موضوع البرهان عليه اذا تمكن بحصول ما يعقدهم بالقياس

التحصيل

المجمل فلم يذكرهم لم يحصلوا على احد الامر **قال** وليس موضع نظر الجدل
 مجدود بل قد ينظر في كل فن من النظرية والعملية وما جرى مجرى المنطقية مما ينفع
 في غيره **اول** لما كان الجدل موافقا للمذاهب المشهورة وكانت مثل هذه المذاهب
 مستعملة في كل من هذه كان موضع نظر الجدل غير محقق بعلم ودراسة والمحدود ^{المبادئ}
 بل قد يكون المسئلة الجديدة في علوم مختلفة اما خلقية كقولنا هل الله جميل ام لا
 واما طبيعية كقولنا الخراف موجودة ام لا واما منطقية كقولنا هل العلم المنفصل
 واحدا ام لا وينظر ايضا فيما جرى مجرى المنطقية كالدراسة والمناسبة وغيرها
 وبالمجمل حكم مشهور اذا كان نافعاً في حق **قال** والادوات التي بعيدة ^{بها} الاصل
 ملكة الجدل اربعة استحضار المشهورات من كل نوع واعداؤها والافتقار على تفصيل
 معاني الالفاظ المشتركة والمشككة وعلى التميز بين التشابهات بالفعول والخرافات
 بقدرتها ما يراى الفرق على اخراج الشيء من حكمه وغيره وعلى تفصيل التشابه
 بين التشابهات بالادوات الجارية والسلبية بقدرتها على ادخال الشيء في حكم
 مثبت **اقول** هذه الادوات الاربع وهي الكمالات التي يستنبط موضع
 انظار الجدلية ويخرج بها عن الانقطاع والزام الخصم ما يريد الزامه لا لادوات
 استحضار المشهورات من كل نوع وجميع المقدمات الداعية عند الجمهور وعند

اصحاب الصناعات واستنباط ادبيات من ذابحات وتفصيل ذابح الى ذابح ونقل
 الحكم من ذابح الى شعبه به وبالمجمل يستحق اصناف المشهورات من المواد المنطقية
 والطبيعية والخلفية وغيرها وبعدها الحاجة اليها والثانية لاقدار على ^{تفصيل}
 معاني الالفاظ المشتركة والمسلكة والمتشابهة والمختلفة والمتوافقة حق
 لا يقتصر على الدعوى الحرة بل يمتد الى الاشتراك والتشديد واما اعتد
 الجدل على تفصيل الاسم المشترك ام لا ان بغا ^{الط} لا يعطى ويكفى الحب
 والسائل الملاحمة فيما اخلاف فيه كما بين المتضامين اذا وقع بينهم خلاف ^{السبب}
 اللقطا ذابح لما منه زال الخلاف وذلك مثل قول اهل اصوليين في الواجب ^{المعجزان}
 الجميع واجبة قال بعضهم ان الواجب واحد لا يجنب والخلاف المستند في ذلك ^{السبب} قال
 الغلط للفتي فان الغايلين بوجوب الجميع اغا منوا به انه اى واحد فعلة المكلف
 كان قد ادى به الواجب ولا يجوز له الاخلال بالجميع والمكلف عليه الجميع فيزول
 الخلاف الثالثة القدر على التميز بين التشابهات بالفعول والخرافات واستنباط
 الامور المميز بين الامور المتعارية بها فانه الذي يظهر بانه لا يستنبط ^ط
 فضوله دمية وعادة بقدرته بذلك على اخراج الشيء من حكمه وغيره بالفرق
 والامتنان بالفعول وينتفع بذلك في صناعات الفعالات المعهولة والشاح

غير المدعى في توفيقه غير الحدود وفي تفصيل الاسماء المشتركة الرابعة القديمة على
 القشائين المتباينات والمختلعات اما وصاف الجاهل اما ما شتر الى في حيز او
 كما شتر الى الانسار والفرس في الجوى والمنشئ او في نسبة مفصلة كقولنا نسبة
 في السفينة الى السفينة كنسبة الملك الى المدينة او في نسبة موصلة
 كقولنا نسبة البصر الى النفس كنسبة الصبح اليها واما باوصاف سلبية كقولنا
 الجوهرة والكم تشتركان في ان احدهما والثانية هنا عند الفائدة في الال لثا
 وهو ارجح الشيء في حكم ثبت لغوي بالتحليل والجملة الفرق بين المتشابهات
 والمتشابهين المتباينات هو العلم الذي يتفرع به ذلك في الفصول وهذا
 الاجناس وفي القياسات الشبهات المتصلة من حيث تقع ان الممكن في شيء ممكن في شبيهه
قال وكل حكم كلي منفرد يشتمل على احكام جزئية يصلح ان يجعل مقدمات لا
 تسمى موضوعا **قال** لما كان موضوع المنطق العلوم والامور الكلية وكان الحد
 مرجحة كان موضوعه اقسام العلوم والامور الكلية فيجوز ان تكون كذلك وذلك
 اما ان يكون من احد الكليات الخمسة او من الحدود والرسوم لان الكليات هي
 كاعز واما ان يكون من جنس العرض الذي يختص بطبيعة الجسد لا من جهة الموضوع
 والمحور لهذا المحركات هي التي تختلف المتبادلات فيها بالانبات والابطال والاحتياج

كل منهما الى اصول يتقوى به على الانبات والابطال الذي هو عرض الجسد ونحوها
 يكون بالاسقف والقياس في كل واحد من محركات المسائل التي يراد اثباتها
 وهي الاصول التي يعرف بها ان الشيء هو بالتحقق او بالنوع او بالجنس او بالحقا
 والتي يعرف بها اي الامر بالاول والثاني يسمى هذه الاصول في عبارة القدماء اصغ
 اي موضع بحث ونظر والموضع هو كل حكم كلي واحد يشتمل على احكام كثيرة
 كل واحد منها جزئي بالنسبة اليه وصالح ان يصير معتدلة لقياس حيلها عينا
 شئ من كقولنا احدا الصديق اذا كان في موضع كان الجزئية عنده فانه حكم
 يشتمل على حكم جزئية بالنسبة اليه ان كان كلياً في نفسه وهو قولنا ان كل
 الاحسان والامانة قائم حسنا كان وضع الاسماء في الاعداد حسنا لا غير ذلك
 من المواضع المتينة **قال** وربما لا يكون مشهورا وانما تلحق الشهوة جزئيات
اول الحكم الكلي اعني الموضع فلا يكون مشهورا ويكون جزئيات مشهور
 فلا يكون مقدمات الجسد لعدم شهوته ويكون الجزئيات صادقة لا يكون مقدمات
 والسبب في ان الجزئيات وتفتطم اعرف عند الحسن والامور الكلية بعد
 هذا العوام لعدم التقاطع اليها وتفتطم لها فيكون شئ بها اقل ولا
 العام اكثر من الخاص لهذا كان الاطلاع على كذا العام اسهل فلهذا لا يشترط

تفصيل

فدكونه المبرنة مشهورا وكلية غير مشهور **قال** والمقدمات هي التي يسأل عنها وبنينا
 متبوع لما يكون ناقضا للوضع **القول** صناعة الجدل يتم بامر من سؤل وجواب فالجيب
 اقيسة من المنايعات على ما مضى وكما السائل ان مقدماته هي التي يسأل عنها **القول**
 مغيرة صيغة الاخبار الى صيغة الاستعبار فيكون عدد المسائل كعدد المقدمات
 وبعد تسليم الجواب لولها لينتج نتيجة من اقيسة للوضع في اعتبار مقارنه تحرف
 الاستعبار الى ما هي مسئلة الجدل ويا اعتبار جعلها جزء قياس بعد تسليم الخصم
 في مقدمته الجدل وذلك كمن يضع ان العلم بالواحد والكثير واحد فيقول **السائل**
 هل الواحد الكثير متفاد ما فاذا قال لا الخصم نعم قال هل العلم المتفاد ما
 كثير فاذا قال نعم انتقص حكم الخصم بايجاد العللين **قال** ومجملها ان كانت
 مساوية لموضوعاتها في حدودها وخواص مفردة او مركبة ومنها الرسوم **والقول**
 مساوية فالواقع منها في طريق ما هو جناس او فصول ولا يفرق بينهما ههنا
 وغيرها امر من **القول** لما كان موضوع الجدل امرا كليا كانت محمولاته كذلك
 وذلك لما ان يكون من الجناس **القول** ان يكون من الفصول ولما ان يكون من الجنس
 ولما ان يكون من الاعراض وذلك لان محمولات المقدمات لما يكون مساوية
 لموضوعاتها او غير مساوية فان كانت مساوية فاما ان يبدل على الماهية

وكما لا يسمى حدا والناهي خواصا والخواص لما مفردة او موقوفة والموقوفة **صنف**
 المفرد والمؤلف خاصة المؤلف ويطبق على الجميع اسم الرسم لانه من الخواص **محصول**
 وان لم يكن مساوية للموضوعات فلما ان يقع في طريق ما هو من جواب ما هو
 لعدم الفرق بينهما في صناعة الجدل ولا يقع فان وقع فهو الجنس والفصل ولا فرق
 بينهما في هذا الفن وان لم يقع في الاعراض فالمحمولات بهذا الاعتبار هي اربعة
 الحد والخاصة والجنس والعرض وسقط اعتبار النوع لانه ان حمل على التخصيص
 سقط اعتبار وهذا لا يربح باحث الجدل كلية وارب حمل على الصنف كان يترتبة
 حمل للوانم لانه النوع ليس نوعا للصنف فالنوع ان يقع في موضع القضية
 لا في غيره **قال** ولا بد من اثبات الوجود في الاعراض من اثبات المساوات **والقول**
 في جواب ما هو مع ذلك في الخواص والجناس ومع القيام مقام الاسم مع جميع
 ذلك في الحدود وهذا الجيب المشهور **القول** لما فرغ من المحمولات الجدل عليه شرع
 في بيان شرائطها اما العرض فاثبات وجوده واليه اشار بقوله ولا بد
 من اثبات الوجود في الاعراض واما الخاصة فاثبات المساواة مع اثبات الوجوب
 ولما الجنس فاثبات وقوعه في جواب ما هو مع اثبات وجوده **والقول** الى هذا
 اشار بقوله ومن اثبات المساوات او الواقع في جواب ما هو مع ذلك ان يقع

الوجود الذي هو شرط الموالح الخاص يعني المساوات والاحتمال يعني الوقوع في
 ما هو قائل المدة فانبات قيام الحد مقام الملم في ذلك مع جميع ذلك يعني من شرط المدة
 التي هي انبات الوجود والمساوات والوقوع في جواب ما هو وهذه الشروط بحسب الشيء
قال والتحقق يقتضي اثبات كونه كل شرط يحصل بعضا مسلوبا من البعض الآخر
 تحقيقه وان يكون الحد مساويا للمهمة ولا يحتاج الى اثباته ولما هنا فقد يكفي بما عاين
 اي شيء كان ولذلك رجا يحتاج الى اثباته فالاسهل اثباتا اعزل بطلانها بالعكس
اول التحقيق يقتضي ان يكون كل شرط يحصل بعض هذه المواضع مسلوبا من البعض
 ليم يتحقق مثلا العوض شرطنا فيه بحسب الشيء اثبات وجوده للموضوع بحسب التحقيق
 يستفاد البير شرطان الحزان احدهما سلب شرط الخاص عند الثاني سلب شرط
 الجنس وهما عدم المساوات وعدم الوقوع في جواب ما هو والخاص يحتاج الى
 شرط اخر بحسب التحقيق وهو سلب شرط الجنس عنها والجنس بشرط فيه سلب شرط
 الخاص عند واما الحد بحسب الشهرة فهو المميز مطلقا سواء كان من الذاتيات
 او العرضيات ولما بحسب التحقيق فانما يطلق على ما ديا وي المهمة اعني المركب من
 ولا يحتاج الى اثباته على ما بناه في كتاب البرهان بخلاف الحد هم ساحت حوزنا
 ان يكون من العرضيات ولذلك رجا يحتاج الى اثباته للموضوع لان العرضيات

فيحصل

فدعيل الشك في ثبوت الموضوع فصاح البرهان بخلاف الذاتيات واذ كانت
 شرائط الانبات اقل كانت الانبات اسهل فيكون الابطال الاسهل **قال**
 وينبغي للبدلي ان يكون عند مواضع معدة للانبات والابطال مطلقا ومنع
 يحصل للجنس والخاصة والحد في مواضع الاولى والاولى والاولى في سعة العلاقة
 ومواضع لحد هو وينتفع بها في الحدود وتفصيل المواضع لا يليق بالتحقق
 فلنقتصر على الامثلة **اول** يحتاج المجادل الى ان يستكثر من بضاعة العليبة
 والى الدهر في مادة الصناعة كالحاجة في مرم الصناعة حتى يعذر على ايراد
 ما يحتاج اليه في كل وقت ولا يكفي حفظ الصناعة دون ملكة الصناعة اذ قد
 الاذانهما لا يذكر وقت الحاجة اليه او يحتاج الى ما ليس محفوظا عند فيكون
 يحيد كل ما يريد في وقت الحاجة وبالاعويد الصناعة يحصل له وقت الخاص **ثاني**
 روية ولا توقف فانه التوقف والروي انقطاع عند الحاجة من كانه لو طلب **صاحب**
 المالحاح من سمنه شعرم الاستعارة الهاب فاذا كان حافظا للاستعارة والمناهب
 كان عند في كل وقت ما يحتاج اليه ويطلب منه واذا كان مادة في صناعة محكة قد
 على الاقناع في الذهب المطلق من غير وقف فانه من حفظ من غير روية وعادة
 توقف للرؤية واستحضار المذهب في خاطره وتقلد بالقبول والارادة الى **سادس**

ومعهم

حركاته والتحريك لا يقع على وفق المذهب المحفوظ وكان ذلك في زمان نسبة الزمان
 ما بين الاوقات فيذهب دونها وموقعها في الصنعة وكذلك الجادل في حيد
 ونفكر ونذكر ليستحضر ما يحتاج اليه وهذه انقطع بخلاف المبرهن وطالب الحق
 لمحصله غرضه عاجل حاله ولعله اما يدركه او بالجملة الشريك او بالجملة الربيع
 اذا عرفت هذا فينبغي ان يكون للبيان مواضع معدة للاشياء والامثال
 لا سيما في الاشياء والامثال في جميع المجرى مطلقا ويحتاج ايضا الى اعداد
 يخص البعض لبيان شرايطه ومواضع يخص الخاص لاجل شرايطها ومواضع يخص الحد
 لاجل شرايطه وليكن هذه المواضع موضع اخر يخص بالعرض وفي موضع اي الامور
 اول بالموضوع والامر انما يتحقق في الاعراض وفي الجدل اكثر المطالب صديقه
 على الاولى والثانية بعد موضع لها وبعد ايضا مواضع لكونها هي ايضا
 لواقع المواضع السابقة لا الجدل بنظرة الحد فيحتاج الى مواضع لكونها
 يكون بين شيئين مشتركين باجر ومختلفين باخر كقولنا الانسان هو الفرس
 بعضه الحيوانية والثاني قد يكونان نوعين وقد يكونان شخصين على ما ياتي بعد
 من هذا ان اصنافا للمواضع هذه الثمانية وهي مواضع الالفاظ والامثال مطلقا
 ومواضع الاعراض ومواضع الاولى والثاني ومواضع الجنس ومواضع الفصل

دونها

الحد ومواضع الخاصة ومواضع هو هو وتفصيل اصناف هذه المواضع وتقسيمها
 لا يلحق بالخصائص فلتنقضي على ايراد الامثلة لكل واحد منها **طال** ونقول في مواضع
 والامثال **طال** ما يتعلق بمجرى الوضع وهو ان يحل المطر والجزائرية الى ذاتياتها
 وعوارضها ومعوماتها ولوانها وملوكها وجزئياتها واجزائها كلها
 ويطلب ما يقتضي الالفاظ والامثال الى القياس او بالاسبق **اول** قد بينا في كتاب
 البرهان كيف يستنبط الحق والقياس من المطر نفسه من جهة حدية اعني الموضوع
 والمحل لتفصيل الحد الاوسط في اليجاب ودر الامور الخارجية عنها في السلب والحاجة
 من احدهما غير حاجة من الاخر على ما قيل في اليجاب والسلب الكلي والجزئي وتلليل
 المطر والجزائرية الى ذاتياتها بان ينقسم الى الاجزاء الذاتية والوجودية كالمادة
 والصورة والجزاء الخارجية الى السبايط وكذلك تحليل الموضوع والمحل الى العوارض
 والمعرضات واللوان والمزروعات على نحو ما تقدم فانه كان المحل الواحد او
 يساويه نحو كمال الموضوع او على جزء يساويه حصل اليجاب فان كان بين
 الكل والجزء او بين جزئين متافقات كان بين المحل والموضوع متافاة كما اذا اردنا
 ان نعرف هل الفاضل حسود ام لا قلنا الفاضل هو الذي جميع افعاله
 على سيرة العدالة والحسود هو الذي يتأذى من حسر حال الاحياء وهذا التأذى

تفصيل

ليس على سيرة العدالة فالفاضل غير محسود وهذا المصباح رافع في الإبطال ^{العلم}
 وكلها داخلها إلى العراض فإن كان مراض المحرول عارضة للموضوع كقولنا ^{المسب}
 مريض والمريض قد يكون مريضاً ويكون خطأ فذلك الحسن فإن كان عارضاً للموضوع ^{الموضوع}
 كلياً فهو موضوع على ما كان الكثر يهتد به ولا يتم ففعله في الإثبات لا يرفع ^{العام}
 لا يحجب بكونه مريضاً الخاص بعم في الإبطال لأنه ما لا يكون مريضاً للعام لا يكون مريضاً ^{الخاص}
 الخاص وإن كان مراض للموضوع مراضاً للمحرول كقولنا إن كان علم شريف كالتجيد
 وعلم شريف كالتجيد فالحال شريف وخسيس وهو موضوع على ما كان العارض الخاص ^{عارض}
 العام ويتفقد به الإثبات دون الإبطال وقد ينقسم الموضوع إلى الخاص والعام ^{موضوع}
 ثم يطلب المحرول وكل واحد منهما ويندرج من فرق إلى أسفل فإنه كان المحرول موجوداً
 في الكل أو في الأكثر حكماً بالإثبات الكلي للاستقراء وإن لم يكن موجوداً في الكل ^{حكماً}
 بالإبطال **قال** ومنها أن يطلب ما يقابلها وينقضه ويطلب منه ما يلحق ^{حراً}
 منه وهو الإبطال **الاول** هذا أحد المواضع المتعلقة بالإثبات والإبطال ^{بطل}
 وهو أن يطلب وجود مقابل المحرول إما بالاضداد أو بالتناقض فإن كان مقابل
 المحرول موجود للموضوع لم يكن المحرول موجوداً لا مستناع وجود المتقابلين
 كقولنا إن كان كل إنسان حيواناً فالإنسان ليس بجواد وهو مقتضى الإبطال

الموضوع

لا وجود مقابل المحرول بطل وجود المحرول للموضوع **قال** ومنها ما يتعلق بالعدم ^{مورد}
 الخارجية كالشرط المذكور في التناقض فإنه اختلافها بفيد الإبطال **الاول**
 من المواضع التي يفيد الإثبات والإبطال ما يتعلق بالعدم الخارج من المطر
 وهي شروط التناقض الثمانية فإن اختلف تلك الشروط يفيد الإبطال كقولنا
 للقبائل المعقدي هو الثاني فيقول هذا الحكم بالبل وجوده عند زمان الوقوف
 والمتخطط دون التمر وكما يقال التذكر يعلم فقوله أنه بطل لأنه التذكر يحصل على ^{كثير}
 والعلم يحصل علم مستقبل **قال** وأيضاً أحوال الثبوت كاللزام واللازم ^{كثير}
 والإفادية فإنها يفيد الإثبات **الاول** هذا الموضوع ما يتعلق بالإثبات وذلك لأنه الشيء
 مقابله لا حوله كاللزام واللازم وكثير والإفادية وجود الشيء للموضوع مغاير
 لوجوده لولا عدم وجود الشيء أهم وجوده على حاله استلزام الخاص العام كإثبات
 وجوده حال الشيء استلزام إثباته وجوده مطلقاً كقولنا كل إنسان حيواناً الشيء نافعا داخياً
 كان نافعا مطلقاً وكقولنا إن كان حراً استلزام حراً غير حراً استلزاماً مطلقاً
 وهذا يقتضي الإثبات **قال** ومنها مواضع عامة مستندة من باب الحكم لجو في ^{اللائق}
 حال ضد الملقوق بملك الحال أو بعينه بعند تلك الحال أو بطريق اللائق بعينه
 لصند الملقوق بعند تلك الحال كما يقال مثلاً إن كان الإنسان إلى الإحصاء ^{حسين}

لا يجوز

فالإساءة إلى الإهداء حسن وإلى الإصداف قبيح فالإحسان إلى الإهداء حسن وإلى الإي
 قبيح فالإحسان إلى الإهداء قبيح **أول** هذا الموضع ثلاثة يتعلق بالمقابلة وهي ما
 مشددة بين الكلمات أحدها أن يحكم بغيره عند الآخر بحال الصدق المحقق بذلك الحال
 كقولنا أن كان الإحسان إلى الإهداء حسناً فالإساءة إلى الإهداء حسنة فقد
 يلحق الحسن بالإساءة التي هي ضد الإحسان لا حقيقة بالعداء الذي هو ضد الإ
 وهذا الحكم هو المحقق بوجوده أيضاً للصدق على الإحسان إلى الإصداف فالحال
 من هذا أن الإصداف والإهداء متضادان والإساءة والإحسان متضادان وكلها
 اشتراك في حكم واحد هو الجنس فالحال المقابلين إذا كان على حال الموضوع كما التقا
 الآخر معروف المقابل ذلك الموضوع على تلك الحال المعنى إذا كان الإحسان على حال
 الجنس للإصداف كانت الإساءة نائبة للإهداء على تلك الحال وثانيتها أن يحكم
 بغيره عند الآخر بحال بعض ذلك المحقق بضد ذلك الحال كقولنا أن كان
 الإحسان إلى الإصداف حسناً فالإساءة إلى الإصداف قبيح فالإحسان إلى أحد
 المقابلين كان حاصل الإصداف المحقق الذي هو الموضوع بحال هو الحسن وكان
 المقابل الآخر هو الإساءة لعين الموضوع وهو الإصداف بضد حال الحسن
 وهو القبيح فقد حكمتا بالمحقق القبيح الذي هو ضد حال الحسن بضد الآخر

الذي

الذي هو إساءة التي هي ضد الإحسان الآخر لذلك الموضوع بعينه معنى الإصداف فالحال
 ههنا واحد هو الإصداف والحال الآخر متقابلان بخلاف الموضوع الأول وثالثتها أن يحكم
 الآخر بعينه لضد المحقق بضد ذلك الحال كما تقول أن كان الإحسان إلى الإصداف
 حسناً فالإحسان إلى الإهداء قبيح فالإحسان إلى أحد المتقابلين والإساءة إلى الآخر
 ومقابل الأول حاصل الإصداف الذي هو موضوع مقابل الموضوع الآخر بحال هو
 وهو حاصل المقابل الإصداف الذي هو موضوع مقابل الموضوع الآخر بحال هو الحسن
 وهو حاصل المقابل الإصداف وهو الإهداء بضد ذلك الحال هو إساءة **قال**
 ومثل الجوف الضد بمثل ما يلحق به ضد على السوية كالقبض الشهيرة للوقوف
 وضد ما يقابل إذا كان الشيء ثابتاً فساوياً ثابتاً وإذا كان غير الأول ثابتاً فساوياً
 ثابتاً وفي المقابل العكس أيضاً حكم المشابهات **أول** هذه أيضاً مواضع
 عامة للثبات والإبطال ههنا موضع نحو الضد بمثل ما يلحق به ضد على السوية بمعنى
 أن موضوع الضدين للموضوع على السوية فإنه كان أحدهما طبعياً كان الآخر كذلك
 كما تقول لو كان الحب يعرض للفقوة الشهيرة لكان البغض كذلك ومنها موضع النسبة
 كقولنا أن كان ما هو مساوياً له في الكثرة ثابتاً فهو ثابت ولم يكن كما تقول أن كان
 الإصدار يخرج شئ من الحب فالسمع يخرج شئ من رادته ومنها موضع الأول

الصدف

كما تقول ان كان غير الاولى ثابتا فالاولى ثابت كما تقول ان كان القاييم لغير ما يتا^{قاييم}
 بذاته ثابت هذا لان الثابت واما في الابطال فيا العكس كما تقول ان كان الاول غير ثابتا^{ثابت}
 فغير الاول غير ثابت كقولنا ان كان القاييم بذاته غير ثابت والقاييم بغير غير ثابتا^{ثابت}
 ومنها موضع المشابهات وذلك ان الحكم اذا كان ثابتا لاحد المتشبهين كان ثابتا^{ثابت}
 للشبه الآخر كقولنا ان كان العلم بالاختلافات مختلفا فالظن بالاختلافات مختلفا^{ثابت}
قال وايضا ثبت لمقابل الموضوع ما يقابل محموله مثل ان يقال ان كل شئ^{ثابت}
 فضيلة فاجيب رديلة ومنه المطاير والاشتقاق ان كان الشئ فاضلا^{ثابت}
 فضيلة ومنه القصار ايضا ان كان ما يجري مجرى العدل يجري مجرى الشئ فاضلا^{ثابت}
ثبته اول هذه مواضع للثبات والابطال ايضا منها ما يتعلق بالصدق واما^{ثابت}
 لمقابل الموضوع شئ ما فيوجد للموضوع منه مثل ان يقال ان كانت الشئ^{ثابت}
 فضيلة فالجانب رديلة واعلم ان الموضوع المشهور في المصنوع ان تركب الصدق^{ثابت}
 مع الصديق على اربعة اوجه كل واحد من طبعين ثم يكون اذا كان الشئ مع الشئ^{ثابت}
 محال المصدق الشئ مع بصدق له مثل ان الكرم مع الصدق سعادة ومع^{ثابت}
 شقاوة ومنه مع صدق مثل ان كقولنا ان كانت الاسماء الى المصدق^{ثابت}
 فيجوز فالاحياء اليهم حسن والشئ معه صدق بصدق له فانه كقولنا ان كان^{ثابت}

الاسماء

الاسماء الى المصدق فاقبحه فالاسماء الى المصدق حيلة وقد سلف كلام في ذلك و^{ثابت}
 مواضع المطاير كقولنا ان كان ما يجري مجرى العدل مجردا فالعدل مجردا^{ثابت}
 مواضع الاشتقاق كقولنا ان كان النفع فاضلا فالشئ فاضلا فضيلة والافضل^{ثابت}
 العكس هو ان يقال ان كانت الشئ فاضلة فالشئ فاضلا فالشئ فاضلا^{ثابت}
 يلزم لو قيل ان كان النفع بما هو نفع فاضلا فالشئ فاضلا فضيلة ومنها مواضع^{ثابت}
 المتضاد كقولنا ان كان ما يجري مجرى العدل يجري مجرى النفع فاضلا^{ثابت}
ثبته اول هذه مواضع الاولى والثانية كقولنا ان كل اهل ادم واما^{ثابت}
 او اكل او اقدم او اغنى او الذوق او زينة او الا فضل وما يغيبه قوم كثير^{ثابت}
 وما هو تحت حبس او فضل او ما يؤدى الى غاية اسرع وما يفيد خيرا اكثر وما^{ثابت}
 خيرا بالذات والمط بفسده والمط بفسده وقتة وما يصد منه فله الخاص^{ثابت}
 على تلذذ اكثر فهو ان من غير **اول** هذه مواضع الاولى والثانية اصلها ترجيح^{ثابت}
 احد الشئين اللذين بينهما اشتراك بوجه من الوجوه على المزك كل اهل ادم^{ثابت}
 من غير فهو ان كل اهل ادم فهو ان من المصالح بسنة اليد وان كان شريفا^{ثابت}
 كالحكمة الموسيقى والمناقع ان كانا لصحة فانها اتفق من المجال والمجال من اشر^{ثابت}
 وما كان من الاشياء التي هي اقدم ان كانا لصحة فانها ان من القوة لان الصحة^{ثابت}

الاولى والمراحات وهذا فيما بعد الاعنى انزكا ليسا رافدا انزوم النجاة والملاذات
 كادراك المعقولات فانها الذم اذراك المحسوسات ومخاراة الفاضل وما يفضل
 المعتبرون من اهل الفطنة واهل العلم كالمعقولات على المحسوسات وهو ما تحت
 جنس وفضل انزكا الجسم والسواد فان الجسم تحت جنس الجوهر هو افضل من الكيف
 وما كودى الى غاية اسرح كالا سباب النافذة المعاش فانها انز عند العاشر
 النافذة في المعاد وما يفيد خيرا اكثر انز وما يفيد خيرا بالذات انز وما يفيد
 ما لعمرك ان ليسار والمعاش والمط بفسد انزوم المط لغيره كالصحة والرياسة و
 في وقت انزوم المط عذرة وقت حصوله كالتعلم في وقت الشباب فان انزوم
 في وقت الشيخوخة وما يبعد عنه فعله الخاص كالانسان العاقل من الانسان
 المتعرج وما يخاف على نفسه اكثر انزوم ما هو من جنس الفضيلة افضل ما هو
 عند العاقل فانها افضل من العاقل وانز لا يندبها فاضل والذي يوزن جميع
 الاوليات انزوم الذي يوزن وقت ما كالصحة والعلاج والموجود للانز انز
 من الموجود لمادونه وما يخصه افضل والانزوم جهة الموزن كالموزن عند الله
 انزوم الانز عند الناس وما لا يشارك فيه الا ردى انزوم الذي يشارك فيه
 لا اختيار انزوم الذي يوزن ان يفعل بالخير انزوم الذي لا ينبغي ان يفعل بهم ومجموع

انزوم المستغنى به من الاخر من عكس انزوم العاقل انزوم كان في جميع الناس لم ينجح الى النجاة
 والنجاة عند لا يستغنى عن العاقل العاقل انزوم لا يشبه ما لا انزوم جهة ما هو اشبه
 وبها انزوم العاقل فانها اشبه بالانسان من العاقل انزوم والنجاة عند لا يشبه ما لا انزوم
 بالجنس من جهة ما هو اشبه به وبها انزوم ان يكون الشبيه العاقل من جهة ما هو
 اخس والشبيه بالجنس من جهة ما هو افضل فان لم يشترطه هذا لم يتم فالعقل
 اشبه بالجماد والقرد بالانسان والذي ياد انزوم والذي يحد من الخير انزوم هو
 مثل من يحد من الخير انزوم افضل من العاقل من جهة ما هو افضل من العاقل من جهة ما هو
 والذي له الفضيلة الخاصة بغيره انزوم ليس له ولا يحد من الخير انزوم هو افضل
 في العلم والنجاة والذي يفعل اكثر انزوم الذي لا يفعل من جهة فعله كالنار
 والعقول والذي يفعل اكثر انزوم الذي لا يفعل من جهة فعله كالنار بطبيعته
 انزوم الذي يفعل بغيرها فعلا مؤثرا والذي يخص خيره افضل من الذي يبعده
 خيرا اكثر انزوم الذي يبعده شر اقل انزوم والذي به الخير اكثر انزوم والذي يبعده الشر اقل
انزوم ومن مواضع المحسن حل هو واقع في جوار ما هو وحل بينا والشفقات
 ثا ولا واحدا وحل ورد ببله من كلفه او خاسره او عرض من امره مثل قال
 الامجاد والمعتك والقيام بالذات بدل الجسم او كالمادة مثل الحديد في قولنا

السيف حديد كذا او الفصل كقولنا العشق افراد المحبة او النزع كقولنا المرض سو مزاج
 كذا ولا انفصال كقولنا الهواء حركة الريح او الفصل كقولنا الماء ماهو يبرد بالطبع
 او غير ذلك وفي كيفية انقسامه ذاتي **قوله** قد حكى الشيخ في كتاب الجدل ^{ظاهر}
 المنطقيين انهم لا يميزون بين الجنس والفصل فانه يميز بعضهم استعمال الامراض العلمية كثيرا
 مكانه ولا يميزون شريطة الاجسام من على ما يقتضيه التحقيق وهو الموجب اعدم تميزهم بالجنس
 والفصل ولهذا يشترك بعض مواضع الجنس بمواضع الفصل وبعضها يختص به اذا
 هذا فحقق الجنس بخاصة يقع في جوابها هو لا يعني ان يكون كمال الجواب عن النزع بل يعني
 ان يكون واقعا في طريق ما هو وهو كمال الظاهر بوجه لا يميز بين ما في القول في جوابها هو
 ويرد الواقع في طريق ما هو في مواضع الجنس هل انه هو واقع في جوابها هو لا
 وانه هل يتقارن ولا المتفقات في شيئا ولا واحدا وذلك لان الجنس بخاصة يتفق
 فيه ما يصدق عليه في الافراد فلا يخرج منه بعض المصنوعات خصوصاً الاشياء
 فيصدق النزع على ما لا يصدق عليه الجنس كجعل المعلم جنسا للطلوع وبعض
 ليس بعلم ومن مواضع الجنس انه هل ورد بدله غير كفضله او خاصته او عوص
 فانه الفصل خبر الحقيقة لا نفسها كمن يورد قائل الاجاد الذي هو فصل الجسم
 بدل الجسم والخاصة خارجة منه كمن يورد المتفكر الذي هو خاصته الجسم بدله

والمرضى

والعرض العام خارج عنه ايضا فلا يورد بدله كمن يورد القايم بالذات الذي يعبر
 الجسم والخط هو الجردة بدل الجسم وكذا لا يجوز ان يورد المادة للنسبة كالجديد
 في قولنا السيف حديد بدل قولنا الذئبة صناعية ولا فصل النوع بدل الجنس كقولنا
 العشق افراد المحبة وانما هو المحبة الغزلية ولا النوع بدله كقولنا المرض سو مزاج منفرد
 مثلا ولا الانفصال بدل الجنس كقولنا الهواء حركة الريح ولا الفعل كقولنا الماء
 ما يبرد بالطبع او غير ذلك وبالجمل ان يذكروا غير الجنس مكانه ومن مواضع هل
 انما انقسامه بالفصول ذاتي او عرضي فانه يجوز ان ينقسم بالذاتيات ^{صيات} كالحر
 وهل النوع جنس غايي ولا يترتب عنه ولا تحت اخر فوقه حتى يكون الجنس خارجا
 الشيء الواحد لا يدخل في جنسين كقولنا العلم خبير والعلم ما بال كيف بالخبر
 من باب المصنوف وهل يصدق عليه جميع فصول الجنس فانه لا يصدق عليه بعضها ليس
 وهل عند الجنس محل عليه وهل هو محل سبيل الاستقار والتشديد كقولنا الخاتم
 وخاتم لانه كالمخازن وهل منه ليس في جنس فلا يكون هو في جنس كالمخبر والشر
 وهل النوع مبين لكل فهم من الجنس وهل يبا كساعة احد هاهنا على الامر كلياً
 كالمجرد والواحد هل احدهما المصنوف بالاجز كذلك وعائدان بال العلم
 مصنف والآخر ليس من المصنوف وهو المصنف التام وهل اضافتهما بحرف واحد

وبعض واحد باندازه القيد حسن العلم والقيد قبيح للفتى والعلم علم بالمعلوم
وهل عاكما الاضافه بحرف واحد وباندازه العلم علم بالمعلوم والمعلوم معلوم
بالعلم وهل ان كانت الاضافه من احد هما ذات وجهين فلكذلك في الاخر مثل
ان الواجب من المراهبه الموصوله فلكذلك العطيه وان كان الجنس في العوارض
فهل يبرهن بل يبرهن من النوع ام لا فان من قال ان المباحين فقد اخطا فان المباحين
في النوع الفكري والجب في الغضبيه هل يقال الجنس في النوع على الاطلاق جميع
الوجوه لا من جهة واحدة كمن جعل الحساس جنسا للانسان والحس يقال
عليه بعض اجزاء وكذلك ليس الحسوس جنسا له لانه يقال عليه من جهة واحدة فقط
فالوضع افضل الصنفين في امر الجنس الى غير ذلك من المواضع المذكورة في
الاول **قال** وفي الفصل هل هو كمنع له وهل هو قسم مجنسين متباينين
مقول على الفصل والفضل على النوع وهل الجنس في النوع في مقوله وهل احدهما
مضاف والاخر غير مضاف وهل يرتفع طبيعة النوع بارتفاعه وهل يحمل
على الجنس حمل كلياً وبالعكس حملاً ذاتياً وكذا موضع النوع على الفصل
اول من مواضع الفصل ما يخص به ومنها ما يشترك به الجنس والنوع
ولما كان الفصل الخاص للجنس عارض له لا يجوز ان يكون نوعاً للجنس

يفتقر

يفتقر هل الجنس جنس للفصل ام لا ومن مواضعه هل هو قسم مجنسين متباينين ام لا
لكان احدهما متباينين هو الاخر ويجوز ان يكون الفصل مقولاً على الجنس وبالعكس ولا يكون
الجنس والنوع تحت مقوله واحدة ولا يجوز ان يكونا في مقولين كالسباح والنبح وهل
احدهما مضاف والاخر غير مضاف وذلك من جنس والاخر في تحت مقولين وهل يرتفع
طبيعة النوع بارتفاعه كارتفاع الانسان بارتفاع الحيوان لا بارتفاع الانسان ولا
ان يحمل الفصل على الجنس حمل كلياً ولا لكان مساوياً له فيكون المساوئ وهو النوع
مساوياً للجنس هك وبلا يجوز العكس وهو حمل الجنس على الفصل لكن حملاً ذاتياً
يجوز حمل عليه مطلقاً اما حملاً ذاتياً فلا ولا لكان الجنس اخلاصاً لطبيعة الفصل
وبسبب اما حملاً ذاتياً فلا ولا لكان الجنس هك وهل يحمل النوع على الفصل بالوجوب فانه
لا يجوز ان يحمل النوع على الفصل على انه ذاتي له لانه الفصل ذاته للنوع لا النوع ذاته
للفصل ولا يجوز حمل عليه حمل كلياً لانه الفصل اعم من النوع من حيث المفهوم والخاص
لا يحمل على جميع افراد **الحال** ومن مواضع الخاص هل هي مساوية او اعم ولا
مطلقاً او شرطية وهل اورد غيرهما بهذا الموضوع مثلاً في حمل الانسان على الكا
او الفصل وهل هي جيدة اي يندرج ان يعرف الموضوع بها وهل هي تامة تميزها
كلياً او جزئياً وهل هي مركبة لم بسيطة وتركيبها من الخواص او من الاعراض **الحال**

وهي الموضوع بحيث لو لم يكن الموضوع كانت خاصة لعين كما يقال النار لها الخف
 وفي المشهور يكون خاصة لا شئاً شئاً خاصة الصدق خاصة هذه المواضيع
 بعضها محقق بها وبعضها مشترك بينهما وبين الحد فالخاصة ينبغي ان يكون مساوية
 والام يكون خاصة حقيقة لوجودها في غير ما هي خاصة له فينظر هل هي مساوية
 لما جعلت خاصة لا وام وهل هي لاحقة لمطلقاً او بشرط كما في التميز والتميز
 وهل هي اورد برها غير كما يورد الموضوع مثلاً كما يجعل الانسان خاصة
 للكائن في الحق العكس او كما يكون داخل في الماهية بدلها كما لفصل كمن يجعل
 خاصة للانسان وينظر هل هي خاصة جيدة اى شئ صالحه للتعريف وهذا
 مشترك بينهما وبين الحد ولذلك هل يمايز بغير اكلها او جزئياً وهو مشترك
 وهل هي بسيطة ومركبة وتزكياً هل هو من الخاص بالترقي بخاصية معاً على انهما
 خاصة واحدة كمن يقول خاصة النار لها الخف الاجسام والطهارة او معاً على
 العادة كقولنا الخفاش هو الطائر والورد وهل الخاصة للموضوع بحيث لو لم يكن
 الموضوع كانت خاصة لعين كما يقال النار لها الخف العناصير فانها لو عدت
 لصدق الخاصة على الهواء وفي المشهور يجب ان يكون خاصة لا شئاً شئاً خاصة
 الاضعف وخاصة الصدق ضد الخاصة كما لا فضل والاحسن للعدالة والوجود

من موضوع الخاصة ان ينظر هل اخذت من الجنس ام لا **قال** ومن موضوع الحد
 والرب هو لازم لا وهل هي مطابقة لمعانيها من غير اشتراك واشتباها او اباها
 ام لا وهل هي افضل على الكفاية او نقصان عنها ام لا **الاول** موضوع الحد منها
 ما يتعلق بالانفاد ومنه ما يتعلق بالمعاني في المواضيع المفصلة ينظر هل هي
 دالة على معانيها بغير لغة فانه يحتاج عرفاً لظواهره على معانيها بغير لغة عند
 له الماهية والاشغال بالظفر غير مطلوبه وان ينظر هل هي مطابقة لمعانيها
 من غير اشتراك واشتباها او اباها ام لا وذلك لان جميع ذلك محلة بالعلم وذلك
 يشاء التعريف ينظر هل هي زيادة وفضل على المطاوعة نقصان كمن يقول
 هو الذي يعرف الصحة والمرض واحدات المثلث زيادة بلانه انما يحدثه بالعرض
 وكقولنا الانسان جسم الطوق انه قد نقص من الحد فكلنا احساس ذلك لا يجوز
قال وهل فيها تكرار غير ضروري ولا نافع كانه تعريف الاصناف والاعراض
 الثانية **الاول** التكرار فيكون بالفعل كقولنا النقطه شئ غير منقسم وكما
 لها وقد يكون بالحق كقولنا الانسان حيوان جسماني طاق وهو على قسمين عند
 ضروري وان نافع او في محل الحاجة ومنه ما ليس كذلك والثاني كالمثلين والاول
 فليكون ضرورياً كانه يحد بعض المركبات من الشئ ومنه الذي يقع الشئ في



ومرة في حده عند الثاني كقولنا في تعريف الحاف لا فطس انه انق وبقية كان
 الفطس كايكون في الالف و كايكون في الاضافات كقولنا الاب حواء بولد
 اخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك وقد سبق البحث فيه وقد يكون غير ضروري
 اقله محتاج اليه كمن سأل عن الانسان الحيوان مثلا فان الجواب يحتاج الى ايراد
 حدهما وان اسفل على تكرار هو قديم لو ان السؤال اذا عرف هذا فالجواب يحتاج
 فيه تكرار من غير حاجة ولا ضرورة **قال** وهل يقوم مقام الاسم وهل هو
 من المحدود واقدم ام كانا في المساوي والاخفى وما يعرف تعريفه ويا ظاهرا
 او خفيا لا يكون حقا **القول** يجب ان يكون الحد في مقام الاسم ان يفيد فائدة تدل
 على ما يدل عليه الاسم اجمالا ويجب ان يكون ابي من المحدود واقدم منه فان التعريف
 بالمساوي لا يفيد كقولنا الاب هو الذي له ابن فان الاب والابن متساويان في ^{التعريف}
 ولا التعريف الاخفى كقولنا في تعريف النار انها اسطقس نارية شديدة بالنسبة ^{النار}
 ولا التعريف بما يتوقف عليه معرفة المعرف هو التعريف الدردي وقد يكون
 ظاهرا وهو الدردي بمرتبة واحدة كقولنا في تعريف الكيف انسابه يقع المشابهة
 وخلافها وتعريف المشابهة بانها اتفاق في الكيفية وقد يكون خفيا وهو الدردي
 بل ان كقولنا الامانة زوج اولي الزوج وهو المتقسم بمساوي ^{شأن} والمساوي

لا ريب احد هما على الاخر والقياس **قال** وهل هو مساو للحد وهو هل هو
 في مقوله مثلا في كونه مضافا او قابلا للاسند والاضعاف والاستحالة وهل هو ^{الضد}
 عند الحد **القول** الحد يجب ان يكون مساويا للحد واما ان الحد اخفى وقد قدم ان ^{الحد}
 لا يصلح للتعريف والاعم لا دلالة له على الاضطر فلا يفيد التميز الذي هو اقل مراتب ^{التعريف}
 فيجب ان ينظر هل الحد مساو للحد واما هل هو تابع للحد وانه مقوله او جوهري ^{عما}
 تحت مقوله واحدة على ما بينا فان كان الحد مضافا كان الحد كذلك وبالعكس فلا يجوز
 ان يقال في حد النار انها اخف الاجسام وكذلك كان الحد وعللا قابلا للشيء
 والضعف وكان الحد كذلك وبالعكس فان كان احد هما في الزيادة والاخر في ^{الضد}
 بطل الحد وكذا ان كان احدهما قابلا للاستحالة كان الاخر كذلك وينظر هل احد ^{الحد}
 احد الضدين ضد الحد عند الآخر **قال** ويجب ان لا يكون حد الكل نفس الاجزاء بل ^{الحد}
 وان يكون بحيث لو اسقط جزء اخرا بالبقاء وانما يجمع من اجزاء لا يجمع كايضا ^{جود}
 اما هو فاعل او منفعل وانما يصير البسيط بسبب الحد **القول** التركيب على ^{التركيب}
 ثلاثة احدها اجتماع شئين من غير ان يحصل لهما شئ غير اجتماع الاجزاء كتركيب
 العشرة من احادها الثلاثة ان يحصل للجمع هيئة زائدة على اجتماع الاجزاء ^{للك}
 كالبيت الثالث ان يحصل شئ مغاير للاجتماع والهيئة كالقوة اللاحقة للصغر

الخاص

في السكتين الحاصل من اجتماع مفرداته اذا مر هذا فنقول العدة المورف
يحصل من جميع اجزائه كن يقول العشرة عدد بحيث من واحد واحد الى العشرة
واما الباقيين فلا يجوز انما كفاء بذكر الاجزاء فانه لا يجوز ان يقال ان العدة
هي المتباعدة والخصه والعدة لانه يقتضى ان يكون كل واحد منهما هي العدة والاول
الجميع فربما لا يكون صحيحا لانه ربما لا يكون هيئة التركيب معتبرة فالواجب تحديد
اشارة هذه ذكر عدد اجزائها ومن مواضع التركيب الحدى ان ينظر هل الشئ زيادة
معنى التركيب على اجزاءه ولا يحتل تلك الزيادة كن يقول ان البيت خفيف وخروج
فانه هذه مواد البيت البيت شئ يحدث من هذه ومن مواضع التركيب ان لا يكون
لو اسقط جزء احتل بالباقي كقولنا الفرم عدد ذو وسط ولو اسقط العدد
انه ذو وسط ويدخل فيه الخط والسطح والجسم لانه كذلك وانما يجمع من اجزاء
لا يجمع كن يعرف الموجود بانها اما فاعل او منفعل ومن مواضع التركيب ان لا يصير
البيسط بسبب عدم كفاي كقولنا الخطيب هو الذي يكون له ملكة الافاع في جميع الاشياء
لان هذا احد للخطيب الخا ذق ومنه ان يكون التركيب العز كن يقول للبلب اذام
وراي صحيح في العلاج وليس الطب شجاعة وانما قد يكون الطبيب غيا ما يصحح الذي
فيكون افضل **قال** ومن مواضع الجوهر هو هل هي واحد بالمعنى والماسم في اللغات

التركيب

والجوهر

واحد واللوازم والمزومات والمعادن ام لا وهل هو متحد اجدها يتحد بالجوهر وكل
احدها بالانفاق وهو من المخرطة متحد اجدها يتحد بالجوهر وكل واحد منهما
اليها او نقص منهما شئ بعينه صار المجموع واحد او ينفع في كل واحد من المواضع
بالمواضع العامة هذه امثلة المواضع ولعلم نعمها ينبغي كتاب الجدل كتاب المواضع
بمنه مواضع الحد مواضع هو هو فليما ذكرها عقيب مواضع الحد من مواضع الجوهر
هل المتحدان واحد بالمعنى والماسم والحد واللوازم والمزومات والمعادن ام لا
لان العديد من محاذها فاما ذكر والحاصل ان كل حكم يتعلق باحدها فانه يتعلق
بالآخر والماسم بكونه هو هو وكذلك ان كانا لحداهما متصدا مع ثالث كان المخرطة متصدا مع
ذلك الثالث كقولنا الانسان انسان هو حيوان وكل حيوان هو جسم فالانسان جسم
وكما هو مع احدها على سبيل الاتفاق فهو مع الآخر وهل اذا انصف اليها
شئ او نقص منهما شئ بعينه كان المجموع الحاصل بعد الزيادة والنقصان
واحدا ام لا اعلم انه ينفع في كل موضع من المواضع الخاصة بالمواضع العامة
كقولنا في باب الجوهر ان كان العدة شجاعة فالعدل شجاعة فدا ينفع في موضع
الجوهر وهو خاص بالمواضع المتعلقة بالاشتقاقات والاضاريف العامة
وهذه امثلة اكثر المواضع وهي كثيرة المتع جدا وحصل بسببها استعداد

مابع

وتنبه لمدرك الشارحات والمبانيات واسفاح البراهين كثير ولعلهم فليتبها حتى
الحديث كالمواضع وان اشتمل على اجزاء اكثر سمي باعظم اجزائه **فان** وقد
السائل اذ بعد المواضع ويقدّم في نفسه كيفية التوصل الى تسليم الخدمات عن المحجب
قبل السؤال ثم يصح بالمطلوب بعد ذلك وان لا يبادر الى تسليم الامم لم يتطهر
يتلطف فيه وليعلم ان كلمة من يدعي الاقتدار في المبادى وعمر بعناد اللجاج في الوا
النج وانهم منع الاستقراء الاما يار القصد فان يعلم ان المستقيم انفع من الخلف فان
انكار شناعة ما يقابل المطر يصنع السعي في الخلف وما يورده السائل حشوة
يكون لما الاستظهار في الحجّة والاحتفاء البقية او لتفهم القول ولكلها الاستباح
والاستباح كمن يتبدل العبارة وابراد الامثلة والاحتجاج بالشواهد والاستعمال
والسائل الجديد فيكون سؤاله عما يحصى من مثله ويكون قادر على البيان بلزم بغير
المشهور والالزام فيكون فيه المشهور والمحجب الجديد من لا يذكر المشهور والالزام
الالزام من مقتضى **السائل** هو الذي يتوصل بكلامه ولا يربيه من قياسه
الى اثباته مقابل وضع خطبه صاحبها الذي يتوصل بكلامه ويجادل حتى يرد به
من حيث انه المتقابل لا يصدر فانها بعد ما يتسلمها سنة في سؤاله وقد
في كتاب الجدل ومما ياحتمنه بما يتفق به في المناظرة وادعى المحجب ايضا ومما

وبينها

وبينها ومما يستند له وما كانت هذه الجاد في السؤال وعليه يدعى الجواب قدم ومما بالأساس
على ومما بالحب وعلى السائل اذ بعد المواضع ويجريها ويعد المواضع الذي فيه الكلام
المذكورة فيما سلف للابطال والاثبات اعدادا تاما ما ترتب عليه الخاطئة في سؤاله بربا
جيد لا يتخرج فيه بالسؤال السبيل لغيره لئلا يشبه السؤال بالوضع الذي يلزم منه
فيوقف عن تسليمه بل يفتد في نفسه كيفية التوصل الى تسليم المقدمات من المحجب
ثم يصح بالطر بعد ذلك والمقدمات المستقلة في المقام منها ما هي من ونبه فانها
التيهه كالسلف في القياس وهي التي يلزم منها التيقن بالذات ومنها ما هي خارجة
من ذلك والاول هو الامم فينبغي للسائل المحادل ان يدخل ما هو خارج من المنا
في كلامه للاستظهار والاستنباط والتفهم ولا يخفاء البقية او لا ايضا كما
الغوية في المناج في هذه المقدمات الخارجة عن الامم لتقبل تفعل المحجب
فلا يمنعها ويطلع في تسليمها ان لا يبال عنها سؤاله او يحيا بعض عليها
باعتبارها بل يسأل عما هو مخرج منها فانه اذا تسلّم الاحتجاج وسئل عن مقدمات اخرى
ينبغي ان لا يخاف ورعا واعضا بقبول من يفتد او يتسلم حزينا ولعدا واحدا على سبيل
الاستقراء وينقل في المسئلة منها الى ما ينامها في الكلام من طريق الاستقراء
والتعريف والالزام فان التسليم ربما كان الزم واجب على المحجب شي في ذلك حتى

المستدل

ان الاسم قد يكون اسهل تسليمه من الحد الجسدي وربما كان في المناسبة وفي الاستعداد
او منع مثل ان قيل ان الضميمة في العنيد المعصية قد يكون بعد ما لا يكون ^{افضل} ربما
اوجه ولم يثنوا العنيد بانه ينبغي ان يعلم ان كل المحب يبي القدر في مبادي الخصام
ويعتاد اللجاج في اولها فتنم المظاهر الخج وانه لا يمنع الاستعداد بالامارة التقص
والقياسات الخفية لا في الشنيع اللارم في الخلف ربما انكرت شناعة وادعى المسمى ^{الحكمة}
فلم يكف بالقياس ويضع السعي في الخلف مما يورث السائل حسنا فساد يكون اما
للاستعداد في الخج والقول مثل ان يستعمل الاستعداد والقسمة من غير ان يكون المراد
حاجته ضرورية او لغيره البقية مثل ان يبتدئ في المقدمات بالبعد من المراتع ^{الوضع}
لا يسبق اليهم المحب فغما في انتاج المطر ويجعلها بالانساب الوضع حتى اذا تسلمها
عاد واعادها ورياء منها ومن هذا القبيل ان يجتمع المحب فيجعل ^{لوقته} لانها يتسلم
ما يقع له المطر فلا يتوقف المحب في التسليم ثم في اخر الامر يقع عند الضروريات وقد
يهم ان ينادى بالقياس المناقض للفتحة اما ان ينادى ويحق قطعه او لا انه لم يوافق
المحب المستدل وقد ورد السائل حسنا كلامه ما يطلب به فهم القول او تكليف ^{البيان}
والا يوضح قد يكون بتدليل العبارة ما يزيل الامور الخفية بالوافقة والاعتراف بالاشهر
وتفصيل كلام المترك وقد يكون ما يراى الامثلة والاحتجاج بالخواص والاستعداد

الوضع

شبهة

ويغني له ان لا يرب المقدمات في الخطا في القياس وتيقا قيا سدا يلوح الحب السام
افضلها الى النتيجة فيسحق من قليم الضروريات بل الاولى ان يوافق بالبنية حيث ^{لا يفتقر}
وتكون كلامه كالمستقيم كما انه يلوح منه الميل الى موافقة المحب من انفسه ^{واظهار}
اظهار الانصاف على القلب حتى يطعن اليه المحب حتى وفاق بالمقدمات في كثير من الاوقات
على سبيل المثال والخبر ويذكر في قوله طوره ذلك ونهته وجري العادة به ليتوقف ^{المحب}
عنه حتى لا يقدم على ردة وان يخط الكلام بالاعيد مقصوده فان الكذابة ^{خط}
بكمه لا مداخله في غرضه اخفى كنهه وبالمختصر اذا كان في الامور داخل احقا شهور
ويبقى له ان يوزع السؤال عن الاشياء التي هي عند الاحتجاج فان المحب ينادى او
اهو في التسليم ثم يفتري نباح ويبا هله اخر الامر خصوصا اذا توهم ان المستدل ^{مداخله}
لا يورث الى ابطال وضع حتى يحصل له من هذا الاعتقاد يكون سؤال السائل عما
بالذات في الامتاج ومن المحب من عمله الجيد على ان يعتمد على قوة نفسه فسلم في اول
الامر ولا يتوقف حتى اذا كاد الوضع بطل عاد الى العناد والمجادلة في دفعه فعدله
امناظم ان يعتمد على الاسباب في القول وحسن الكلام بالاعيد الى التشكل على ^{المحب}
غرض السائل فيل ويصغر فيسلم ما سئل عنه لينتفي عن الجادلة واذا بلغ السائل
الى النتيجة فينبغي ان يعبر عنها على سبيل الامتاج والذوق وبنته في الجري

ويغني

عن ايرادها على سبيل السؤال لا يخرج بدل على تصور معناه من ابطال الموضع واذا
 المحب جمع الكلام جديدا والسائل الجيد من يكون سؤاله عما لا يحصى من شدة ما يكون
 عند الكل ويكون قادرا على الباز لو انكر ما يمكن ما يطلب تسليته اقدارنا ما يارن بغير
 المشهور ما يحجزنا عن علمه المشهور والمحب يتقدم ما يكون المشهور ولا يتبدل الا
 مناقضة لمعرفته بالمواضع التي يحصل منها **الارام** **قال** وادعى المحب الذي يحفظ
 وضع مشهورا ان لا يتبع من تسليم المشهورات والمخاطبة عن قد يتبع ويعتدل
 باثر يستفاد من الفاظ المجهلة والمصطلحات الغريبة وما نعتد اما بحسب القول في
 يقع معونات السائل ويلحق بما سئله فورا لا يتوجه الارام بها اما بحسب القول وهو
 تؤيد به افعال خارجة عن الصناعة وذلك فيج **والجواب** **السلامة** في
 من وصايا السائل في رتب المحب واعلم ان كلام المحب اما على سبيل التعليم او على
 سبيل المجادلة او على سبيل المفاوض او على سبيل المفاصلة والمخاطبة وتختلف المذاهب
 في ذلك بحسب اختلاف المقاصد فان المعلم يدري ماذا يقول ولماذا يقول والمعلم
 قد يدري والسائل يدري ما يريد بسؤاله والمحبة قد لا يدري والمحبة المراض
 هو الذي يقصد بالوصايا ههنا اذا عرف هذا فنقول المحبة **الحج** اما ان يكون
 وضعه الذي يجب عليه حفظه مشهورا او شنيعا او لا فان كان

المكبر

مشهورا

مشهورا امتنع من تسليم الشبكات لانه يقتضي وضع شنيع وهو شعبة السائل ولا
 المشهورات فانما الغالب هو ان كل شئ يقع ما يشبهه في وقت المشهور والمشهور
 والشنيع من الشنيع وتسمى ان لا يعلم المشهورات وما هو اقل شناعة من المقيد
 ان كان وضعه مشهورا على الاطلاق والمشهورات على الاطلاق وان كان غير
 فالمشهورات عند ذلك البعض وان كان شنيعا وهو الذي يحفظ وضعه غير
 بل شنيعا فينبغي ان لا يعلم المشهورات ويعتدل باثر يقول ان لا يعلم للمشهور
 والشريعة لا في كيف اسلم ان العلم والجهل متقابلان او بعدد واحد من المشهور
 من الفاظ مبهمة او مشكوك او مصطلحات غريبة وان كان وضعه لا يستلزم فيه
 ولا شهرة فليعلم المشهور والشنيع ولا يعلم ما ليس شنيعا ولا مشهورا
 لما بيننا من الغلبة يستلزم كل شئ ما يشبهه في وقت والمسافر بينهما وبين الفتح
 ما لا يرى مشهور في غير بعيدة لا يسعها زمانه وحاوره واحدة وما نعتد اما بحسب
 وهو ان يقع معونات السائل ولا يبادر الى تسليم ما يراوده من ان يتقدم
 المقدمه مقيدة بقبول ما يتوجه معها الارام واما بحسب القائل وهو شنيع
 بافعال خارجة عن الصناعة كالاستهزاء به والمجيلة له بالثمن والسفر وغير
 وهو فيج **دل على الجواب** **والجواب** **السلامة** في ان يتوجه ان لا يعلم

ويبقى له

والدور لكل قياس وفي ايراد مقدمات كثيرة لا يثبت كل مطلوب من موانع مختلفة فكذلك
 لا يطالبوا بذكر اقسام كل صناعة يجادل فيها بطرف صالح واعلم ان تعميم الاحكام ^{للسا}
 وتصميمها للحجب ^{رضة} واقامة الحجج بالاساليب الحص والمقاومة والمناقضة والمعا
 بالحجب وينبغي ان لا يتكفل السائل هدم كل وضع وما الحجب حفظه بل السائل يخدم ^{الشيء}
 والحجب يحفظ ^{الشيء} المشهور **اول** هذه وصايا مستزكرة بابي السائل والحجب فان من يغفل
 صناعة الحجب يتبع اثره ثم اذا اراد ان يصاحبه في الحجب بالسؤال والمخاطبة ^{يتم}
 ممكن ان يفسد فانه يفيد الفاسد على التوسع في المواقف بحيث يجعله مقياس واحد ^{نقص}
 اقيسه بحسب تقابل الناقض والاضاد ويفيد قوة على تقيض القياس من نفس القياس
 اذا كان تقيض النتيجة مشهورا وكذلك يتم في قياس الدور وهذه الغايب ايضا ^{يتم}
 وان يتكلم من ايراد مقدمات كثيرة لا يثبت كل مطلوب من موانع مختلفة وكذلك لا يطالب
 وان يكتفي من كل صناعة يجادل بطرف صالح بقدره معد على الارام ونقص الوضع و
 واعلم ان تعميم الاحكام بالاساليب ^{التي} من تخصيصها وتصميمها للحجب ^{التي}
 من تعميمها واقامة الحجج بالقياس بالاساليب في الماثل ^{التي} والمقاومة والمناقضة
 والمعاوضة فانها احسن بالحجب من السائل وقد يستعمل الحجج اذا عجز عن ضرورة
 الوضع بالتحفظ في اخذ في الاحتجاج له والقياس والحجج يجعله في الكثير

وتخصيصها

يتم

نقص

يتم

والحجج

واحدا حيث ينتقل فيهما امر المقدمات الكثيرة الى الحجج الواحدة والمقاومة والنقص
 يجعله في الواحد كثيرا ولا يتكفل السائل هدم كل وضع بلها كما في منها شيئا
 ولا يحفظ الحجب كل وضع بلها كما في منها شيئا او انا في العلوم والرياء ^{ضا}
 ويجب ان يجادل من كان محبا للذم ومنقصة في تسليم المشهورات لا يفسد ^{طبعه}
 بذلك كانه الطبع يفعل بعضها بعض وهذا قال صاحب المنطق الرفيق في ^{الحجج}
 كالرفيق في البرهان يرفع ويضرب ويضرب في انفقته المحاور مع امثالهم
 ثم يقصد الربا او الخلية او الوقت في تسليم المشهور اذ ما الحق والعقل جانب
 في محادثة طريق الافتقاد وجرى على قاعدتهم واستعمل معهم ما يستعملونهم وعالماهم
 بكل ما يوقى الى علمهم ولا يصيب طبع في معالمتهم ليظهر عجزهم عند التقطع ^{منع}
 المعاملة فيرجعون من قاعدتهم الفاسدة فقد نقل عن راسوما حسن انه كان يريد
 ان يظن بها الغلبة ويتوقى ان يقوى سقراط فيخطئه عن غيرة فلم يزل يباكر ويخرج
 الى التعدي ويجيد عن الطريق الواجبة في الحجب ويظهر الغلبة وانها سقراط
 فقال له يا شريك الامم فاجله واسكنه **قال الفصل الثاني** في المعالطة كل قياس
 يتبع ما يناقض ومنعها بتيك ^{الحجج} فانه كان حقا او مشهورا كان بهانسيا
 او جديليا والمناقضة على تنبيه البرهان واستناعي تنبيه الحجب **اول** الذي ^{وضع}

القياس

الاول

كتاب المطلق ذكر فيه القياسات البرهانية والحدود الحقيقية وذكر فيها القياسات
المبدئية واتباعها القياسات المغالطة ومعها ما لا يخفى من تطبيقها على بنكيت ^{المغالطات}
وقال ان هذه صناعة ينبغي في الحكمة ونسبها ويتل بها من عيدها كانه حكيم
عق واعلم ان الحكمة بنكيت عيان من قياس ما ان يكون حقا او مشهورا او ^{يكون}
واحدا منهما بل يدعي فيه المشابهة اما الحق او المشهور فان كان القياس حقا هو
البرهان وان كان مشهورا هو الحديث وان كان مشابها للبرهان فهو مغالطة
وان كان مشابها للحديث فتعني يقا لا بناء الحديث كما يقال المغالطة بان
الحكيم **قال** ولا بد منها من ترويج نقيضه مشابهة اما في مادة او صورة والى به
غالبه نفس مغالطات الخوف ولولا القصور وهو عدم التمييز ما هو هو
وبين ما هو غير ما ان مغالطة صناعة في صناعة كاذبة ينفع بالعرض انما
لا يغلط ولا يغا الطر ويعد على ان يغا الطر والمغالطة قد يستعمل استعمالا او متادا
اول ان هذين الصنفين اعني المشابهة والمغالطة انما يستعملان في ما ليس بحق
ولاشهور فلا بد من مشابهة لاحدهما والالم يكن فلا يتم مطلبهما من القياس
خ واما المشابهة اما ان يقع في مادة القياس بان يستعمل في القضايا الباطلة
المشابهة للمقدار بتغيير لفظ او معنى او في صورته والمشابهة اما القطعية

او معنوية على ما بان ذلك بتفصيل الآلة هذا القياس مغالطة نفس لم يعلم
بغلطه ومغالطات الخوف ان علم به واستعمل لغيره ولولا قصور الادها في
عدم التمييز بين الشيء وبينه لما عرفت هذه الصناعة في صناعة كاذبة نافعة
بالعرض كالمات كانه من يعرفها ^{المغالطة} لا يغلط لمعرفة بواطن الغلط
ولا يغا الطر الخوف ويحكم فادرا على ان يغا الطر ان كان الغرض مغالطة يستعمل
اما استعمالا او متادا **قال** فوادها المشبهات لفظا ومعنى ومن المشبهات معنى ^{الرومي}
وهي ما يحكم به بهذا الروم في المعقولات الصورية فكما في المحسوسات كالحكم بان
كل ما هو موجود فله وضع فالروم قد يبعد العقل في قولها انما في واقعها وانما
في البتة في كاذبه يشبه الاوليات واما احكام الروم فيما يحس به فصحيح ^{يشبه}
العقل بل **قال** لما بينا ان المغالطة يستعمل القضايا الكاذبة ^{المشبه}
للحق المشهورة ثم ان مواد هذه الصناعة المشبهات بالاوليات او المشهورا
اما لفظا او معنى ومن المشبهات معنى الروميان وهي القضايا التي يحكم بها ^{الرومي}
الروم في المعقولات الصورية فكما في المحسوسات كالحكم بان كل ما هو موجود
فله وضع وحكم الروم في المعقولات كاذب لعدم ادراكها ولهذا يبعد
العقل في قول معنويات نافية لواقع القضايا الوهمية فاذ نقول

الى اللغز وقضاهم وكسر وحكم العقل في ان كان كاذبه فينبه الاوليات وانما يكون احكام
 الروم صحتها اذا كانت في المحسوسات يشهد العقل بها كما يحكم بان هذا الجسم ^{لا يوجد}
 في مكان واحد في وقت واحد والعقل بساعدة في ذلك يحكم بان الجسمين مطلقا
 لا يوجدان في مكان واحد في وقت واحد **وهذه** المسامات اجزاء مصنوعة
 وخارجية والاولى ما يخلق بالتبكيك اما اسباب الغلط مطلقا فاما لفظية وهي ^{سنة}
 اشتراك اللفظ المفرد بحسب جوهري او هيئية في نفسه كاختلاف التصاريح
 او من خارج كاختلاف الاعراب والاصحاح والممارات والمركب وهو لا يشترك بحسب
 التركيب كما يقال لكل اسميكون المعاني فلو كان يفتون اذ لفظه هو يعودنا الى
 المعقول فان الى العاقل واشتراك القسمة وهو ان يصيد في القول مفردا فيهم
 مثلما ويكذب كقولك ان شاعر جيد فيقول جوده في الشعر واشتراك التاليف ^{لعلك} هو بان
 كما يقال للمحسن زوج وفرد فيقول انه زوج **فوق** مصنوعة المعاني لفظها اجزاء مصنوعة
 واسماء خارجة مثل تحبيل الختم وبرد بل قوله والاشتهار به وقطع كلامه
 على ما ادى في الاول بعلو بالتبكيك اي المعاني لفظية وهو الذي يقع الغلط به في ^{العيان}
 المعاني اناج النقيض وهو على قسمين اما ان يقع الغلط في اللفظ او في المعنى
 والاسباب اللفظية سنة لانه الغلط اما ان يكون في اشتراك في جوهر اللفظ

المفرد

المفرد آفة هيئية في نفسه آفة هيئية الالفة به من خارج آفة التركيب المحتمل للصبيانية ^{سنة}
 التركيب وعدده فيقول المركب غير مركب واعبر المركب مركبا وهذه سنة لانه انواع حسنة
 ما يعلق اللفظ المفرد وتلك واحدة الى التركيب مثال الاول ما يحصل من الغلط ^{لنا}
 كل واحد من العشرة ليس بعشرة فكل ذلك لانه فوقه بين الكل وكل واحد ونقطة
 كل مشترك بينهما وهذا المشترك لم من المعنى المفهوم منه لانه يطلق على المشترك
 بالمعنى الاخر وهو الواقع على عدة معاني ليس بعينها او في بعضه كالبحرين
 وعلى التشابه وهو الواقع على عدة متشابهة الصور مختلفة في الحقيقة كالناسا
 المصنوعة لثباتها في الصورة وعلى المنقول وهو الواقع على عدة قيل على بعضها قبل ^{بعض}
 ثم نقل الى المتأخر وترك الاول كالصانع وعلى المسقار وهو الذي يؤخذ للشيخ
 من غير ما يقال كيد المعاني وكيد الحيوان وعلى الجواز وهو الذي يقع على شئ ويقصد
 غير كونه لفظا واسم للقرية والملازمة اهلها مثال انك وهو ان يكون الاشتراك ^ك
 بحسب هيئية اللفظ وليس معنى لفظ باختلاف شكل اللفظ وهو ان يكون بحسب هيئية
 من خارج وبمعنى المعاني باختلاف الاعراب والاصحاح بان يجعل الموضع مضموما او مكسورا
 لفظا وكتابة مثال الرابع وهو ان يكون الغلط بحسب التركيب نفسه وهو ان يكون المفرد ^{بمفرد}
 مشتركاً وبينه الاشتراك للمركب بعينها والتركيب كقول كل اسميكون المحكم هو كما

وهو ان يكون اللفظ مختلفا في شكله
 فانه يفتون في اللفظ بحسب شكله
 مثال ان يكون

فلنقل هو محتمل بحكمه بأن أ إلى العاقل وإن إلى المعقول فحصل الاشتراك باعتبار هذه
 الاحتمالين مثلاً الخامس أن يكون بحسب وجوده ووجود تاليفه وبسبب ما التزم به اشتراك
 الصفة وذلك بأن يكون الكلام صادقاً أو الخدم مقراً وأن يكون كذباً إذا كان زائداً
 أو كاذباً وهو جيد الكتابة ودي الشعر فنقول زيد شاعر جيد فإنه محل كل واحد من الشاعرين
 والمجدد بقرائه عليه صادق وحملها معاً كيان كاذب مثلاً السادس فهم عدم التاليف
 وبسبب ما التزم به اشتراك التاليف وهو أن يكون إذا كان الكلام صادقاً أو كاذباً إذا
 فصل كذا في القسمين زوج وفرد فانه يحملها معاً على الموضوع صادقاً أو كاذباً ^{عليه} وإذا
 كاذباً والمبني استنباه دلالة الواو فإنه يدل على جميع الجزئيات وقد يدل على جميع الصفات
قال ولما معنوية وهي سبعة لا هنا يقع أما في أجزاء القضايا بأجزاء ^{جزء} فبذلك لما هو
 ما يشبه من اللزوم والعرض كون رأى انساناً ابين كيب فيظن أن كل كاتبة كبرت كذلك
 فاختار ابين هذا الكاتب وبسبب اخذها بالعرض كانها بالذات أو بأجزاء فبذلك الجزئ
 ما ليس منه أو تخلي ما هو منه مثل القيود والشرط مثلاً كون ما يختص به الموجود شيئاً غير ^{موجود}
 مطلقاً وبسبب سوا اعتبار الحمل أو في تأليفها كون رأى الجزئ امر بغير طوع كل امر ما به هو الجزئ
 وهو اجماع العكس **قال** أما في التاليف فيمكن ان يقع في الحدود التي هي المفردات
 لما يقع في التاليف والتاليف كونه أما في القضايا انفسها أو بين القضايا والذي

جمع

ما يشبه

بما القضايا

بما القضايا أما قياساً أو غير قياساً و الحكم بدأ بالاول بسبب ما التزم به الاشتراك ^{محتمل}
 القضايا على ما يقع أو لا إذا مرت هذا فنقول الغلط المتعلق بالقضايا انفسها
 يقع على ثلاثة أقسام الأول هي اختصارها بالعرض مكانها بالذات وهو ان يحذف الجزء
 من القضية ويذكر بطله ما رضى أو معروضه أو لا ثم رضى أو لم يرضه كما هو في الذات ^{واحدة}
 مواضع يحمل عليها فيظن حمل بعضها على بعضها كلياً كقول رأى انساناً امرضه البياض
 والكتابة فيظن أن كل ابين كاتبة فاختار ابين كاتبة بالاشتراك في سوا اعتبار
 الحمل وهو ان يجمع مع الجزئ ما ليس منه أو يختص به ما هو منه كالقيود والشرط
 مثلاً كون ما يختص به غير موجود عرضاً غير موجود مطلقاً فاختار سبعة غير الجزئ
 قيداً العرضية وكذلك إذا قلنا كل مضمون نائب في الخارج فانه يصدق لو اسقط
 في الخارج فباعتبار اخذ مع المحول كذا الثالث ايها العكس وهو ان يكون ^{الحقل}
 في نفس التاليف بين جزئية القضية لا بين جزئيهما كون حكم ما به كل امر ما به هو الجزئ
 من امر ما به وكذا من كل ابين نيل ما بصيا وصدق كل نيل ابين فخذت الاسباب
 الثلاثة هي المغالطات الواقعة في القضايا انفسها لا يمكن الزيادة عليها
قال وأما في التاليف القضايا أما التاليف قياساً فانه كونه في نفس القضايا
 اما كونها بغير كونه على هيئة غير متجهة او مادية بغير كونه عرضاً لا شاعراً باقتضائه

الشريط حيث لو صار كالحب كان كاذبا من الخلق ولو صار حب صدق لصار غافرا
 وهو سوء التركيب وان كان فيه باعتبار النجدة باز يكون غير متقل على اشراج ما هو المخط
 فهو وضع ما ليس بحيلة حلولة او باز لا يفيد علما غير ما وضع فيه وهو المصادرة على المخط
 او ان القياس قياسي كما يقال في احد كاتبي جميع المسائل في مسئلة واحدة
 ومن تضعيف القياس بل جازوه فوجدوا على ما ينبغي مادة وصورة ولقطة ومعنى مركبة
 ومفردة من المخط **والا** هذا هو القسم الثاني من المخط المعنوية وهو ^{الفظ}
 واقعا في التاليف بالقياس او اقسامه اربعة لا المخط اما اربع في التاليف ^{القياس}
 او في غير ذلك لبي جميع المسائل في مسئلة واحدة ولما اربع باعتبار النجدة
 او يقع باعتبارها **والاول** اما ان يقع في صورة القياس باز يكون على هيئة غير ^{متغيرة}
 كقولنا الانسان حيوان والمحيوان حنبس ولما ان يقع في مادة باز يكون غير ^{الاشراج}
 لانفال شرط من الشريط بحيث لو ذكر ذلك الشرط خرج عن الصورة القياسية ولو ^{جعل}
 كذبت المعتمدة كقولنا كل انسان ناطق من حيث هو ناطق ولا نطق من ان ناطق من ^{حيث}
 هو ناطق حيوان باز ثبت فيها الحقيقة في المعتمدين كذبت الصغرى وان ^{حذف}
 منها كذبت الكبرى وان ثبت في الكبرى وحذف عن الصغرى لاختلت الصورة
 وبقي هذا القسم من التركيب سوء التاليف والثا هو الذي يقع ^{المخط}

باعتبار

باعتبار النجدة فلا يخفى اما ان يكون السبب هو ان المقدمات لم يلزم منها
 قول غيرها او لم يلزم ولكن اللازم ليس هو المخط والاول هو المصادرة على ^{المخط}
 الاول في المستقيم والمصادرة على تفويض المخط في الخلف والثا هو وضع
 ما ليس بحيلة حلولة باز وضع القياس الذي لا يقع المخط لا يتأخر هو ^{منع}
 ما ليس بحيلة للمخط مكان حلولة فان القياس حيلة للنتيجة مثلا له استدراك
 بعض القدمات على ان القياس ليس بضميا بانه لو كان كذلك لم يحرك
 في الوضع على قطره الا قصر لزم الخلا وهو قاطع ههنا لم يلزم من ^{كونه}
 بضميا بل ومن ركبة على مخصوص واما المخط الذي يقع في تاليف ^{القياس}
 تاليفات قياسية في جميع المسائل في مسئلة واحدة كقولنا ^{الاشراج}
 واحد كاتب وكل كاتب حيوان فيج الانسان واحد حيوان وهو كاذب
 لان الصغرى اشتملت على عقدي الحجاب وسلب السلب لا يدخل له الا ^{شراج}
 فاذا حذف في النتيجة صدقت ولا اجل اشتمال الصغرى على قضيتين
 لبي جميع المسائل في مسئلة واحدة وهذه خلاصة ما ذكره ارسطو ^{طالبين}
 في هذا الكتاب من تضعيف القياس والجزءه فوجدوا على ما ينبغي مادة
 وصورة لفظا ومعنى باعتبار الافراد والتركيب يقع له لفظ التبع

قال وأما الجارية على ما هي فإما تقتضي المعاملة بالعرض كما تقتضي على الجارية
 وسوق كلامه إلى الذب بزيادة أو تناوبه وإيراد ما يجاريه أو يحد من إطلاق
 أو المبالغة في الخ المعنى دقيق أو السفاهة وما ينبغي من العلم كالمخاطبة بالجنس
 والتهديد والتكرار هذه أسباب خارجة عن القياس تقع بها الخطأ في الجارية
 بالعرض وذلك بالتشيع على المخاطب عند الحاجة ومنه إلى السفاهة وسوق
 كلامه على الذب بزيادة أو نقصان أو تناوب أو غير ذلك من الجارية لإطلاق الجارية
 أو بإطلاق دفع المعنى وبإزالة المخاطب أو بإزالة بالشم والسفاهة أو غير ذلك من العلم
 بانه يتجوز الكلام بالمخاطبة والتهديد والتكرار بحيث لا يشبه المخاطبة بعد ذلك
 لموضع المنع والمطالبه **فإن** الخطابة الخطابة صناعة علمية
 معها افتناع الجمهور بما يراى تصديق به بقدر الامكان **فإن** عقب صاحب المنطق
 صناعة المعاملة بصناعة الخطابة لأنها يقيد افتناعا وتصديقا يمكن منه التقضي
 ولا يجرى من غير العلم به ذلك لقصور عقول العامة عن ادراك الكليات الناطقة
 البرهانية والجدل يسقط عنه درجة هذا الاعتبار ولم كانت المعاملة كاذبة
 لم يكن مقيدة هذا ايضا فسقطت وبقى المقيد للافتناع في الامور الخيرية
 انما هو هذه الصناعة وكانت الحاجة ماسة اليها لا شتر ان اشتغال من النوع

في الحاجة إلى التنازل المحتاج للجادة والمعاملة والعدل لا يتناول
 الأشخاص الخيرية الغير المحصور لعدم انهما هما الا بوضع قوانين كلية
 كالشرح وقواعد السخنة في عقول الخاصة العام استفادة من العقل
 العملي وتقدر بذلك القواعد لا يمكنه بالقياس اليها والجدل لا يفتقر **العامة**
 من ادراكها ونعت الضرر الى وضع هذه الصناعة المتكفلة بذلك
 اذا عرفت هذا فنقول للخطابة صناعة علمية يمكن بها افتناع الجمهور **فإن**
 يراى ان يصدر قايه بقدر الامكان والافتناع هو التصديق الغالب بالشيء
 مع اعتقاده انه يمكن ان يكون له عند خلافه الا ان النفس صبيها سعيه
 من هذا الفن يصل الى التصديق به من عناده وخلافه وذلك هو الخلق
فإن الغالب **قال** وما هي في الافتناع الخ وغير كما ان الجدل في الامور الصاع اقوال
 العناد العامة الى الاعتقاد الخطا في اصح من غيره كما ان الجدل النفع في الامور
 من غيره والخطابة منافع في الامور المدنية اكثر من منفعة الجدل والبرهان
 فانها مؤثرة النفس تأثيرا يفعله ويفعل بحسب وان لم يوافقها على
 والاشتهور في الكلام وايضا فان تارة الخطابة عام والبرهان والجدل خاص
 فتقدر بفعله وتبنا في الخطابة ويفعل بحسبها من كذبها الكلام اليها والجدل

ولهذا ما ترى في النفوس العاصية اشتد قبولها لفهم عقنضها على كل فن
ولهذا لم يزل في كل قبيلة وعلى كل مذهب قوم يحيدون القلوب الى ذلك ^{المذهب}
بالمقاييس الاقناعية والالفاظ والهيئات الخطابية ولزم لم يكن فهم من
يكفيه ذلك على اثره وعلى اي حبه هو كما كانوا يهتدون ويشارون لا يتكلمون
على البرهان والجدل كلاما بليغا وكذلك في الشعركان نقول من يعرف قانون
العروض معرفة علمية بل من وقية قطرية ولا قانون المنطقي الذي هو التشبيه
والتمثيل
الذي لا يستغنى عنه بتقديره على ولا طغى على الاقناع وينفع بمهارة تقدر
المصالح الجزئية وهي التي يتبعها بالامور الناس في المعاش والخطابة نافعة
وفي امورها الكلية المستعملة لا يتحقق الجزئيات منها وهي العقائد الالهية
في عقل الانفعالات النفسية مثل الاستعطاف والاشتمال والارضاء والاعتناء
والتشجيع والتخدير ونان في الخاضعات الواقعة في الحوادث الجزئية من شأن
الانسان ان يوزن عليها قال وموضوعايتها غير محدودة كما في الجدول
ينظر في الالهيات والطبيعية والخلقيات والسياسات اقول لما قصر اهتمام
العامة غير التميز بين الموضوعات وكان المطلوب الخطابة الاكثر انما
هو اقناع العامة وجمهور الناس لم يتجسس موضوعاتها في عدد من الاقناع

بالمعارضة الخطابية في الالهيات والطبيعية والسياسات نافعة كان الخطيب ناظرا
في الجميع اما في الالهيات فالطريق صفة تدعى اما في الطبيعية فالنظر في الامور
العلمية واما في الخلعية والسياسات فطاهر قال وفتنيل على عمود واعوان
قال العمود قول بقيد فاعوان الاعوان او ال وافعال اخا جده يعاين عليه وهي ^{يصير}
كالتمهدة واما حيله بعد المستمع لان تدعى وبسبب استدراج والامداد
اسمح القابل بفضائله ونمايله المتقنية بقبول قوله واما بحسب القول كقصر
في العمود والكلام يودي اليه واما بحسب المستمع وهو اعداد افعال فيه كالشهادة
في الاستعطاف والفساد في الاعراض واهتمام خلق النجاة والنجاة بغيره او
اقول الخطابة فتنيل على عمود واعوان فالعمود هو الخلق الاقناعية وهو قول
ينفع الخطيب بالذات بحسب الاقناع وبسبب عمود لان الاعتماد عليه والاعوان اقوال
كالشهادة خارجة من حجة الاقناعية يعني عليها وهي اما تارة للصناعة وحيلة كالشهادة
والصكوك والقبولات واما الصناعة وحيلة بعد المستمع بان يدعى المقبول في بسبب
استدراج والامداد اما ان يحصل بحسب القابل لفضائله ونمايله وحققت فيه
خمس فانه اذا اشتهر بالصدق والحق على الاقناع او سائر الفضائل وانتهر بغيره
باضدادها زاد وادلك في تصديق قوله واما بحسب القول كقصر فانه الصوت

والكلام بان يردى اجس مائة والطب يتبع بحيث يودى تلك المصروفات الى الاقتناع
والاجل المستمع وهو احد انفعالات كذا لمر في الاستقطاق ومنها اعنى ^{القبساة}
في هذا الذي هو الاثر او ايها خلق النجاعة المتفاوتة في هذا الذي هو الاثر

يبدع او غير فهوهم بانه شجاع او سخي بان يبدع او يذم اما بالنظم او النثر قال
والمستمعون ثلثة مخاطب حاكم ونظام والتفديقات المستحصلة ^{عند} اما صناعيا
بنيت محققا او غير صناعية بنيت نسبة مكتوبة كجواب المصروف او غير ^{مكتوبة}
كجواب المصروف او غير مكتوبة كجواب المصروف وبعنا لفتا لجواز النكاح على
الصالحه واخذ الدبر من العاقله فان المكتوبة تعينها دون غير المكتوبة او ^{المبهاة}
او بعدد او غير او بعدد او بما جرى مجرى ذلك اول مدار الخطاب على ثلثة ^{شياء}
القول والمقول والعاقل والمسموع ثلثة مخاطب وهو ضروري وحاكم ونظام
وهو غير ضروري رئيس وجميع التصديقات المستحصلة التي يطلب التصديق بها اما صناعيا
بنيت محققا او غير صناعية بنيت نسبة مكتوبة كجواب المصروف الى التي اوجها ^{الشارع}
او غير مكتوبة كجواب المصروف في الاحسان وسمى الشارع الغير المكتوبة وكثيرا ما
يتفقان وفي ثلثة لجان لجواز النكاح على المرأة العاقله فانه جازي حسن في الشارع ^{المكتوبة}
ومحسن في الشارع الغير المكتوبة وكذا اخذ الدبر من العاقله حسن في الشارع ^{الغير المكتوبة}

او ثبت ثمانية من الاقاويل الفعالت او بعدد او غير من قلب في مجدها ^{به}
وشريعة وصحة مع بكاء او ضحك بحيث لا يقضي القول او بما جرى مجرى ذلك
قال وصباح الخ خطاس ثلثة اولها المشهورات الطاهرة التي هي ^{طاهرة}
الرأي ومعاقضة كقول القائل انصرخاك وان كان ظالما او بريئا ^{الفت}
الحقيقة فانها لا تقضي ان لا يصير الظالم وان كان اخا والحقيقة محمد ^{قوله}
او شخص وينفع به مخاطبا بهم وثانيها المقبولات ممن يوقف احد ^{قوله}
كبنق وامام انه ظن صادق كحكيم او شاعر قال ثلثة المظنونات كما يقال زبد ^{شككهم}
مع المعداد جهارا فهو منهم وربما يكون مقابله مظنوناها باعتبار آخر كقائ
ذلك بعينه في نفي التهمة عنه اول قال صاحب هذا الفن ان جميع اعطاء ^{قوله}
المحقق يصلح ان يسئل في الخطابة اذا فرض فيها ليس تحقيق البيان بل الاقتناع
بما يصلح اليك كيف كان اذا عرفت هذا فبادي الخطابة اصناف ثلثة اولها
المشهورات الطاهرة وهي المحررة في بادى الرأي ومعاقضة وقد ينع مع ^{النطق}
لها والفكر فيها يعزل القائل انصرخاك ظالما او مظلوما فانه محمودة ^{الذي}
مقبولة اول روده وهي مجموعة عند النطق والفكر فان الظالم لا يضر فان ^{بقايله}
كان حال هذا الصنف من اصناف المشهورات فديقا للمشهور الحقيقية وقد

وكل مشهور ^{حقيقي} محمود بحسب قومه كقول الفقهاء لا يجمع ومنها ما يحمد بحسب ^{التخصص}
 واحد اذا كان محمودا عند خاصه ويستفاد به في مخاطباتهم ^{التي هي} المباد
 المقبولات ممن يعلم صدقه ويؤثر فيه ككثيري الامام او يطر صدقه كحكيم او
 او شاعر ^{الذي} الثالث من المبادي المظنونات كما يقال زيد يتكلم مع الامراء
 جهرًا فهو جاز و قد يكون مقابله مظنونًا باعتبار كما يقال ذلك بعينه في ^{النفي}
 الهند عنه اذ لو كان منها لا حتى كان قال وتاليفاتها ما يطر متجاف في مقفنه
 بحسب المواد والصور مع استعمال القياس والتشبيه فيها ولما نسا ^{النفي}
 القياس جميعا الحذف كسراه ونفكر الامتناع على وسط يستنبط بالاعتكاد ^{التشبيه}
 اعتبارا والمنهج منه برهان اول لما كانت مواد الخطابة الامور ^{المحمودة}
 لانها بعيدة الاقناع لك صورها ينبغي ان يكون مقيد للاقناع وذلك ^{بما}
 الاشاج وان لم يكن مستبعد في حقيقة بحسب المواد والصور مع استعمال ^{فيها}
 في اكثر الاوقات محدوف للكبرى والصغرى ^{في} يعني فيها على ما تقدم وربما يجد
 لسان كذبها وظهر معاندها اذ لا يمكن استعمال الصغرى في الخطابة كما ^{يقول}
 فلا يظوفه الدليل هو مشهور لغرضه لتلخيص فقد يذكر الكبرى احسانا ممله
 ويكون كأنها لم يصح بها وبسي التشبيه اقناعا والمنهج منه برهان ولما كان

الغرض في الخطابة الاقناع حصل مقصوده بقياس الضمير ويكثر في القياس
 الاستثنائية بطرح المستثناء والفائتها والتشبيه يكون اما بالاشدراك
 في معنى عام واما التشابه في النسبة وكلاهما قد يكون بحسب ^{بحسب} لراي الواقع وقد يكون
 راي بطري وتلوح صداده في اول النظر وتعلم فساد عند التقبيل ^{والضمير} ههنا
 كالقياس في الجدل والتشبيه كاستغناء فيه والتشبيه هو الذي يؤخذ منه ^{القياس}
 اليقينية زمانا هذا ومن طحا الخطابة من يطرح التقبيل خاصة قال
 والقياس المظني قد يكون متجافا في الحقيقة كحجبتين في الشكل الثاني ويسمى راسم
 والتشبيه قد يكون متجافا لبايع الجامع وقد يقع الاستغناء فيها بالظهور ^{وتدفع}
 جزئيات كحجبتين والتدفع فيها كالحلف والمقدرة التي من شأنها ان يصير ^{ثبت}
 في موضع وينبغي ان يكون دفيعا عليها ولا واضحها عن ذكر اول لما بينا ان
 ان يستعمل في الخطابة ما ينبغي الظن وان كان عقبا بحسب الحقيقة ^{تستنتج}
 الموجبتين في الشكل الثاني ^{الذي} فلا ان اصغر هو جعل الحق ^{فيها} ولقد حذف فيه الكبرى
 الموجبة وهي كل جعل اصغرا اذا افا الظن بالاشاج ويسمى راسم وهي جمع الرسوم
 الذي هو الرسم اي الامور لانها برسم في الدفن حكما والتشبيه قد يكون متجافا ^{للمع}
 اذا افا الاقناع بالمعظم وقد يقع الاستغناء في الخطابة لغولنا ^{الطلي} فصر ^{الطلي}

لكون فلان وفلان ذلك نفع ههنا بذكر جزئيات كثير وان عرف عدم استيفائها
 كان النفع واقع بالحق الاقرب بالاكثر لا غلب التوزيع في الخطايد كالحلف في البرهان
 والمقدمة التي يستعمل في هذا القياس موضع وينبغي ان لا يكون دقيقا لا سيما في
 ولا وانما بنا يستغنى عن ذكر عدم الفائدة **قال** والقوانين التي يستنبط منها
 الموضوع يسمى انما فلان تحت الخطايد من الخصومات بل يجب في الاكثر من الاكثريات
 والدليل ضمير على هيئة الشكل الاول في العلامة على هيئة الشكل الثاني الاخرين
 منها فلان طاف ليل لا هو ليل فلان اصغر فهو وجل فلان شجاع طالم فلان الشجاع
 طلمه **اول** القضايا الكلية التي ينشعب منها مقدمات الخطايد هي القواين التي
 يتوصل اليها الصغرى الصغرى التي تصاغ في الخطايد على المطالب المقصوده وهي اما
 ان يكون عاما بينهما ان يكون بانفسها جزء القياس وعادتهم ان يعموها في هذا
 باسم الموضوع هو غير الموضوع التي هي في المجلد واما ان يكون عام بينهما ان يكون
 بانفسها جزء القياس يسمى في هذا الموضوع انواعا ومما يجب في الخطايد من الصغريات
 كالطبيعيات والاهليات التي يجب منها انما يكون اذا كان للعوام مدخل فيها واما
 طلب القياس بانفسها لا انتفاع معند بل انما يجب في الخطايد ان لا يكون الاكثر
 والدليل مضمون على هيئة الشكل الاول كما يقول فلان يطوف ليل لا هو ليل وتقرير

فلان يطوف ليل وكل من يطوف ليل لا هو ليل والعلامة ضمير على هيئة
 الاخرين كقولنا فلان اصغر فهو وجل وتقديم فلان اصغر والوجل اصغر وكقولنا
 فلان شجاع وطالم فالشجاع طلمه وتقديم طلمه فلان شجاع فلان طالم
قال والراي قضيه كلية نفع ههنا في العمليا ويستعمل ههنا كقولنا **الاصدقا**
 ما يحبون ويبا كان شنيعا ويكسب عاقبة حمدا كما يقال لا يكون فاضلا لئلا
 الامثله نافع جدا وهي اما شواهد مشهوره حكايات وابعاضا ضمير
 عن معتقدات غير ممكنة كما وضع على السنة العجم من الحيوان او ممكنة ونحوها المخطئ
اول الراي قضيه كلية نفع ههنا في العمليا كقولنا الاصدقا ما يحبون قد يستعمل ههنا
 ولا يهاجم الكلية وانحاء الكذب اذ لو علم لم نفع به لوجود الخلف وربما كان
 شنيعا اذا نقره واذا فرق بغيره صا ومجودا كقولنا لا يكون فاضلا لئلا لا يجد
 لو حذفت التعليل كان نهى عن الفضل شنيعا لكن لما عدل بالبحر جدد صا ومجودا
 والامثله نافع جدا في ايقاع الطول لما في الخطايد تجري منها والامثله اما شوا
 مشهوره كالحكايات عن العرب والغرس وابعاض الحكايات كاسا لا وضمير
 او معتقد كما وضع على السنة الهجرات من الحكايات الغريبة او ممكنة غير ههنا
 او اسباب متفوق عن العرب **قال** والمخاطبة اما شوا ونه بغيرا اذا او متفقا

الشكليات

صديقا

معدلة

او اسباب

مفيدة

ههنا

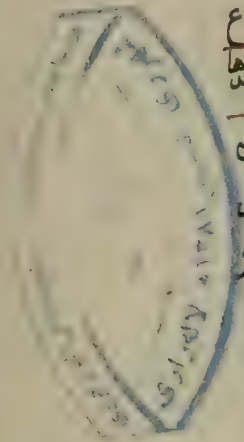
ب

خطيب

مناقاة ثبتت محاورها وانما لا يقضي شكرا وشكاية واعتدرا وهذا
 خصامتان **اقول** الغرض من الخطابة بحسب الاعل هو اثبات الفضيلة والرفع
 واثبات الرأية والخطبة بالجملة ضد امور ينفع في مشاركة النوع او يضركه
 من الوجهة ثم ان ذلك الشيء انما غير حاصل في الحال وهو حاصل فيه والاول اما ان
 قد حصل في الماضي او يحصل في المستقبل فبانه الاول هو الذي يحصل المستقبل
 من هذه الثلاثة في مشاورة وغايتها اذن وموافقة او وضع وانكاره فريضا وانما كان
 ناعما مستقبلا كما انما لا يكون عما ينبغي ان يفعل وان كان كذلك فغرض الخطيب
 ان يعين الطرف الانفع من طرفة الفعل والترك وذلك اما ان يعيد اذا وضا
 والثالث من الثلاثة وهو الذي يكون الشيء حاصل في الحال فاما ان تقر باثبات
 فعله ونفعه او تقر باثباتهما ويسمى الاول موجبا والثاني ناعما ويسمى هذا القسم
 والاول يسمى القسم الثاني وهو الذي يكون قد حصل في الماضي او لا يكون فاعلم
 او لا فان كان ناعما تقر وصول النفع لا يكون الخاطف من نزاع ويسمى هذه
 شكرا وان كان ضارا يكون الخاطف فيه نزاع ويكون مقرر وصول الضرر شكاي
 او ثباتا له وجميع هذه عندنا واعتدرا وهذا القسم يسمى مساجرات وحصائيا
 فظهر ان عامة المشهورين اذن او منع والمشاغبة غايتها شكاية واعتدرا ^ط

او بعد

او بعد من الاشياء الماضية والخاصة غايتها مدح او ذم وبوجه التفضيل او ^{تقصيه}
 تخالف عليها مخالفا لغيرها من خلافه فانه هي الاذعان من الخطابة قال والمنهول
 عظام كما يحتفل عليها الشرايع والسبق والسياسات وكما يتعلق بحفظ الملك وامور
 الحرب الصلح وجمع المواليد والاعمال من القوانين وهي اما خطبا بوجهها الشارح
 بالاعطاء الوصول اليها من يتبع من المجتهدين بفتح الفروع او جزئيات ^{شرايعها}
 الواقعة على ما دونه العمل بها في الاشخاص الاحكام وغيرهم من المسبوسين
 وعمر عظام حرمها الخطيب **اقول** المشهوريات العظام وهي القوانين
 الكلية التي يحتاج اليها كل واحد وهي اربعة الاول ما يتعلق بالامور الشرعية
 والسنة الدينية والبدائية بقوله كما يستعمل عليها الشرايع والسنة والسياسات
 التي ما يتعلق بحفظه الملك وينبغي في هذا الباب ان يكون واقفا على السهولة
 والسهولة والرياء والتجربة وعلى حفظ واجابها ضرورية وغير ضرورية ^{كيفية}
 استغناء عن كل صنف من الناس والبدائية بقوله كما يتعلق بحفظ الملك ^{الثالث}
 ما يتعلق بالحروب الصلح ويجب فيه ان يكون واقفا على سبب الحرب على مورد
 وعلى مجود العوافه ذمهما والبدائية بقوله واسد الحروب الصلح الرابع ما يتعلق
 بالمال والعدة والدخل والخروج ويجب ان يكون واقفا على الكمية الدخول والخروج



وكيفيةها والبيان بقوله وجمع المواد وانما يستفيد ذلك من القوانين والملك
وينشأ عنها الشارع باعطاء الاصول ^{بمقتضاها} المتأخرون المجتهدين في استنباط الاحكام ^{بمقتضاها}
وانما كانت هذه كلية لا غير ملزمة للشارع لا يكره بانه الجزئيات الغير المشابهة ^{لصنيع}
الوقت لعدم الضيق للكلمات وجزئيات ثابتة الواقفون عليها ماخذها
وفي العمل بها الاستصحاب كالفقوى وهو بيان حكم كل في صورة جزئية على وجه
بيان ومعممين معينين وهؤلاء الواقفون على هذا القوانين اما الاحكام او غيرهم
من المبسوطين كالمولاه والى المشهورات الغير العظام فانها غير معدودة ولا ^{منضبطة}
كذلك تشترك في طلب صلاح الحال هو استجماع الفضائل النفسانية ^{بنيته} والجنسية ^{بنيته} واصفا
واخلاق الحميدة وصدور الافعال بحسبها ويكتفي فيها اشارة الخطيب الفاضل بمواضع
الفضائل **قال** وعليه اعداد انواع لما ينسب الى الخير والشر ما الخير في ذلك ^{كالقوة}
والصحة والجمال والنسب والبررة والنضال والصالحين والحقا ونفسا كالحكم والذكاء
والزهد والجرود والشفقة والعقود وحسن الشرط للاحلاق المرضية ^{التي تارة} وحصولها
والصناعات والشر ما يقابلها ولما ينسب الى النافع وهو كل ما يوصل الى النفع ^{الخير}
كالجود والطيب يحصل الاسباب وانها ^{وهو} العرض وموافات البحث او الى المعيار
كلما يعرف عندنا ويوصل الى الشدة وكثاها واللذة والكسل والمهوى والبطالة ^{لذات}

الاسباب

الاسباب ضياء العرض وسوء التوفيق لما يتعلق بالاشد والمضعف كالحكم بان ^{فصل}
الخيرات اعلمها وادومها واعلمها وامرها وانفعها واشهرها وما يتبعها خيرات اكثر
وما يكره الاحتياج اليها اكثر وما يرغب فيه الاكابر والجهو وما يقابل ذلك ^{قول}
ينبغي للخطيب ان بعد انما كان على الجدية ان بعد مواضع فان كان المشهورات ^{فانه}
الخطيب بما ان ينعت الناس على اقتناء الفضائل او يصرفهم على الرذائل فالحكماء
الحكيمة ذلك تعظيم الخير والشر والعدل والجود والحسن والعقوب واصغر ذلك ^{فحسب}
ان يحكم الخطيب مقدمات لا ينسب الى الخير والشر ما في صلاحه وفسادا ^{بنيته} اما العرفية ^{بنيته}
ومن نفسا في البديهي كالقوة والصحة والجمال والنسب والبررة والفضاحة
والصالحين والجنات المعبر ذلك عن الفضائل البدنية والنفسانية كالحكم
والزكا والزهد والجرود والشفقة والعقود وحسن الشرط للاحلاق المرضية ^{وحصول}
العبادات والصناعات وغيرها من الكمال النفسانية ويقابلها الشر ما ^{مقدما}
لا ينسب الى النافع وهو كل ما يوصل الى الخير كالجود والطيب يحصل الاسباب
وانها والعرض هو اياه البحث ولا ينسب الى العباد وهو كل ما يعوق عن الخير ^{فصل}
الشر كما نرى للذة والكسل والهوى والبطالة وفوات الاسباب وصناعات العرض
وسوء التوفيق وعليه اعداد المقدمات لما يتعلق بالاشد والمضعف كالحكم بان ^{اقضيل}

المغبرات اعلمها وادومها واعظمها عند راداعها وانفعها واشهرها وما يتبعه خبرات
 وما يتبعه الحاجة اليه اكثر وما يرضى فيه الاكابر والجمهور اكثر واعلم مقدمات ما فيها
 وذلك وعلى الشرة المتأخرات اعداد انواع الاسباب الفضائل والوزايل مثلا
 من كونه العلم والعلم والخشدة من الله نعم وطلب الشدة وما يوجب العدل والجود
 من كونه الاحتياج والوقوف بان لا يطلب عدم المبالاة بالعواقب ^{المعظم} وضعف الجور
 وامثال ذلك مما يقتضى العبور وذلك في سايرها وفي المدح والذم بهما وفي
 بالوزايل من طلب من يشاء ذلك الفضيلة المناسبة لمتلافة الجور من الكتابة
 في الراي في العشق من لطف المعاشرة وفي البلاهة من قلة المبالاة بحالها يعني
 وفي التهور من الاقدام في الاحطار وفي التدبر من الذم ولكن عكس ذلك
 قد بينا ان المتأخرات هي التي ثبتت مدحا او ذما هو الذي يحكم الشيء
 حاصله منه في الحال تقريره فضله ونقصه او غير ذلك وهذا المتأخرات
 يتناظر الناس منها ويختلفون ويروم بعضهم قهر بعض بقوله وقياسه وهي ^{المبالاة} نسبة
 الاله الفرق بينهما ان الخطيب يعيب الناس على الافعال بحسب اعتقاده وتقديره
 وسببه والجور من نصيب الخشدة ويروم لم يثبت العقد والظهار العقل في كلا
 سواء عمل به او لم يعمل والخطيب مدح بحسب النسبة الى الجليل والجميل هو يختار ^{لنفسه}

بما السب

وبكم

وبكم محمودا وحيرا ولدينا من اجل اخذنا الفضيلة من اجل مدح به واجل اذنا
 قوة موجبة للخبرات الحقيقية باعثة على فضل العظام في كل وجه مثل البر ^{والنجا} عد
 والفقير التي تجعل النفس على الحال الحسن لاجل الخلف والارهاق والوزايل
 اعدادا ما كماله والجور والجبن والخبور وذلك يخضع الناس ويتنافرون
 ويتنافسون على الاجل والافضل ويتباعدون عن الاسس والارذل فيجب على
 الخطيب في المتأخرات اعداد انواع الاسباب الفضائل والوزايل في العدل
 مثل الحق والعلم والخشدة من الله نعم وطلب الشدة وما يوجب العدل واما في الجود
 فنقل كثر الاحتياج والوقوف بان لا يطلب عدم المبالاة بالعواقب ^{عليه} وضعف الجور
 وامثال ذلك مما يقتضى الجود وذلك في سايرها اى كذا ثبت ساير الفضائل
 مما يتعلق بالهوى العقلية والغضبية والشهوية بعد اسبابها في كل فضيلة
 ذكر بعد ايضا انواع المدح والذم بهما مثلا في الجواد بانه لا واقع للدين ^{عنده}
 وبانه يخبر بالثواب على الاول وتوهم ذلك في صدره وفي صدر احداهما ويعد
 في المدح بالوزايل ان يطلب احيا ذلك الفضيلة المناسبة لمتلافة الجور من الكرامة
 في الراي في العشق من لطف المعاشرة والمصاحبة ويمدح صاحب البلاهة ^{لعله}
 المبالاة بما لا يعنى صاحب الظهور بالادام في الاحطار ويمدح ^{السب} صاحب

الفضيلة المناسبة مثلا
 في الجور من الكرامة
 من طلب مرم

بالذل وكذلك عكس ذلك **قال** وفي المناجرات اعداد انواع الاسباب الضارة
 من حيث الله والبطلان والشر والفساد والضرر والافساد
 والاسهت والخلل وغير الضارة مما يقابل ذلك والاحوال الجيدة وقواعد
 مما يقتضي ذلك مطلقا **اهل** قد بينا ان المناجرات هي التي ينبت ^{شكا} ينكرو
 او اعتذار او بالجملة فهي فينبو الشكايات والاعتذار من الموديات والموانع ^{القواطع}
 والتمناض ومنها تصور النفس الخاك كالنسيان والافقار وصعقت القوة ^{صعقت} والرض
 والقهر والفاقه فانما باجمها يدخل في قوله الشكايات والاعتذار في ذلك
 نفس الكلام في الوعد والوعيد والوعيد والتجدي وفي حسن المجازات بالثواب
 والمقابله بالعقاب والبراد ما يصل ان زعمنا من ذلك على ما ينبغي ان يقال ^{بحسب}
 الاموات والاحوال والاشخاص الذي يوجب فهم والتخبر منهم والذين يرضون
 ويعتدون بعقولهم ويعلمون ويستوفون ما هم يعرفون وكلما كان ذلك
 النية تقديره بالزيادة والنقصان وكيفية وقت الحال والوقت والاشخاص
 والتعليم والمصنفين للتوسيط كالاحرى واوله وانفع ولجدي فحجب الخطيب
 في المناجرات اعداد انواع الاسباب الضارة من حيث الله والبطلان
 والشر والفساد والضرر والافساد والاسهت والخلل

معدود

وغير ذلك من الاحوال الضارة وبعد انواعها للافعال الغير الضارة مما يجانبها
 ذلك والاحوال الخيرة وقواعد مما يقتضي ذلك مطلقا اي يقتضي الوقوع
 والادوق **قال** وعلى الخطيب ايضا مطلقا اعداد انواع مشتركة منها ما يعذر ^{لاستدرا}
 من مبادئ الانفعالات والافعال مثلا للفضيل من باب الضرر والاسهت والافساد ^ل
 والوقاحة والعيون من باب الخلف بالذين والاعتذار والتذلل والتمني بالهنا ^{نفسه}
 او بالحق من الغالب الخيرة مما يوجب تصور ونفي الموعود فيه او حصول ^{الحذر}
 وعدم الانفعال بالجملة والتدبيرية ذلك والتسليمه مما يعلم بكون ذلك مما ينبغي
 ان يدفع او يبري التذلل والتذلل واعتبار حال الغير او بالبراءة والجملة
 والجملة مما يعقل ونحو الضميمة وتصور الزيادة والاستغفار الشكر من ^{الاعتذار}
 والاسهت ومن غيرهم ولا كشايب الصدقة من جهة الاشارة على النفس والاسهات
 من غير مية وسر العيوب والضرر والوفاء والبطاها باضداد ذلك ^{في الهينة}
 للحد من جهة مشايخ جري الحاسد نفسه الحاقه او عن لا يجبه ^{جده} للحد من
 يتخلل المشاكره من لاحد لا يحق من غير ادخال صاحبها اياه فيها ^{لاداعي}
 الشكر من جهة الامعام بل من في وقت الحاجة او مثلها ورفع المادي لغير
 توقع وغيره والضم من غير توقع بل ولاداعي الشكر من جهة وجرد عنا

جاء

المصادرة وتصور الضعف العجز من دفع الشرع يعجز به والقصور الخوف
 بمن يستحقه الداعي الشجاعة من جهة تخيل وفور القوة وكثرة الناصر السقطه
 ما لها فيه الرصينة أو تكا النفس أو ضلها ما يتعلق بأضداد ذلك **قال**
 لما ذكر **أول** المواضع التي ينبغي للخطيب إعدادها أقسامها الثلاثة ^{المناسبة} ^{المشاور}
 والمنافرات والمشارجات عقبيه بذكر أنواع ينبغي للخطيب إعدادها مطلقا
 بين الأنواع الثلاثة منها ما يعد للاستعدادات من مبادي الأفعال والأحلاق ^{للقصبة} ^{المناسبة}
 وتقوية ما يتعلق بالأضداد والاستماتة والكثرة والرفعة وتصور الغضب
 بما عتق بالذنب الاعتذار والتذلل والتعالي بالرتبة والنبش والطلاقة الوجه
 أو بالخوف من الغضب فله هذه بعد تصور وتعليلها وما الخوف فأن بعد مواضع
 مما يرجح تصور فوت المرفوضيه أو حصول المحدث عنه وقوعه وعدم الانفعال بالجهل
 والتدبير ذلك ولما التسلية فأن بعد مواضع يتعلق بذكر ذلك مما يجز أن يرفع
 التلذذ والتذلل فيه أو باعتبار حال العجز والقياس عليه المشارك فيه أو بالارشاد
 الخيل ولما الخجل فأن بعد ما يتعلق بخوف الضعيف وتصور الدماء والقصور ^{استعداد}
 الشما من الأعداء والاستماتة من غير الأعداء ولما الاكساب الضداد فأن بعد
 محبة الأمانة على النفس والإحسان إلى من يتخذ صدقا من غير منه وسرعه يوبه

والنقل

الفرقة

المفسد
 وتصوره الغيبة والرخا له ولما ابطا إلى الضد فأن بعد اعداد ذلك ^{والمفسد}
 من جهة مشاهدته وحسنه وهي الحماة بنفسه أو به من الحسود أو من جهة اللغز
 من جهة تخيل المشارك في الحق له في الحقوق من غير أفعال صاحبها فيها ولما الدواعي
 الشكر في جهل الأنعام بلان في وقت الحاجة اليه ورفع الأذى غير توقع ^{لنصره} ^{لنصره}
 من غير توقع بل لما الدواعي الشفقة في جهة وجرد العناية الصادقة أو تصور
 الضعف من دفع الشكر تعني بما تصور ضرر الحق غير المستحق ولما الدواعي ^{الشجاعة}
 من جهة تخيل وفور القوة وكثرة الناصر التوفيق بالعافية المحرومة المرضية أو بكيد
 النفس ولما الأضداد هذه الأمور مما يتعلق بأضداد الأنواع المذكورة **قال**
 ولكم عاقبة كل خلق يخضع بصنف مختلف بحسب الإنسان كطلب اللذة في الشاب
 وطلب النفع في الشيخ أو بحسب البلدان كالقضا وغلط الطبع في العرب وحسن ^{الندبر}
 وسرعة الملاذ في الهند وحسن الركا والخيالة في الهند وحسب العلم كالسكر ودم
 اللغات في الغيرة الملك والرياسة في السوقي والعروبة في اصحاب ^{البحث}
أول ولكم عاقبة كل خلق معطوف على مبادي الأفعال لا يقتضي ^{كل خلق}
 يخضع بصنف من اصناف الاحصاف لا يتخاض من اصناف بحسب الإنسان
 طلب اللذة في السنان فأنه مختص بهم وطلب النفع في الشيخ فأنه يطلب ^{بحسب}

المملوك

البلدان كاختصاص العرب بالقدح والخلع والخصاص من الغزو بحسب التدبير
وسعة الملاحة واختصاص الهند والركاب والخيول بحسب المهتم كالشكر وعدم الالتفات
إلى الغير وتولاهما بالاهتمام للملك والدماء في المار والفرور في اصحاب البيت
انواع ما حوزة بحسب التفعالات **قال** ومنها ما يتعلق بالامور كما يقال **يستطيع**
او يستمد فيه فهو ممكن كل هو لشخص ممكن فله غير ممكن وان كان الامور ممكنة فالا
ممكن او يوقع وجودها كما يقال ما حدث لشخص في مثل من توقع وما يقع في وقت وقوعه
في مثل ذلك الوقت متوقع او كونهما كما يقال الموثوق بالان والامور كالتق والامور كالتق
وكل يقصده قادر عليه بالاجاد فهو كائن او يعطيها الغير لها او تقاسمها وقطعها
او يقابل ذلك وقس على ذلك والامر من شأنه امثلة الهداية الى كل اسلوب في طلب
التفاصيل من الكتب الكثيرة **اول** لنوع الجزية التي ينبغي الخطيب ان يعرفها
بما كان الامور كما يقال **يستطيع** او يقدر عليه او يستمد فيه فهو ممكن او يقال
كلما كان ممكن لشخص فله غير ذلك الشخص كغير ممكن او يقال اذا كان الامور ممكنة
فالا سهل ممكن ومنها ما يتعلق بتوقع وجودها كما يقال ما حدث لشخص فهو متوقع
ومستطاع ومنها ما يتعلق بوجود الامور وحدها كما يقال الموثوق بالان او كما يقال
الابتر كائن فالا كثرى الجود ثابت او يقال كلما يقصد قادر عليه بالاجاد فهو كائن

ومما

ومما ما يتعلق بتعليم الامور لغيره تدريسها وتعليمها فاليها او ما يقابل هذه **انواع**
وقس على ذلك والعرض من هذه الامثلة القصد الهداية الى كل اسلوب باستنباط **انواع**
يتعلق بذلك الاسلوب قد اقتصر المصنف على اصول هذه الانواع واما ما يتعلق **بصل**
على الكتب المطولة **قال** ويقع في الخطابة القضاة المتقابلة لا اختلاف لها **انواع**
شلا يقال قل لا شك ان صدقت الناس احب الله وان كذبت الناس اسكنت
لا شك ان صدقت ابغضك الناس وان كذبت ابغضك الله والمقر بدينه
ان من ينزع كانه ان صدقت فهو مذنب فالكاذب مذنب **اول** قد بينا ان الغرض
من الخطابة انما هو الاقناع في كل فن والاقناع تصديق بالشيء مع اعتقاد انه يحكم
ان يحكم له عند اختلافه لان الغرض يقصده ما يصعد من هذا الفن اسير الى المقصد
من عناده وسلافة وذلك هو لعل الغاية ان ثبت فعدمت ايضا مقصده لما كانت
المعدومات يقابل اعتبارا ويحكم كل واحد من المتقابلين ممتنعا عند قوم باعتبار رغائب
لا اعتبار المتقابل الاخر مع استعمال المقدمات المتقابلة في الخطابة كما يقول الخطيب
قل لا شك صدقت احب الله وان كذبت ابغضك الله في صدقك عن اليقين وهذا
وقول يرضي السامع الى السكون فعدت المقدمات المتقابلة **الخطابة**
ولك يقال للمقر بدينه انه من ذنب لا انه ان صدقت فهو مذنب وان كذبت فذلك **انواع** مذنب

مذنب

قال الفاعل ههنا ان ارضه اقمنا فافى من الحسن اديسي بالضمير المحذوف من باب الاشتراك
 كدح المحلل بان كل الجملة افعوله كذا كذا ومن باب تركب المفصل فلان بحسن الكتابة لانه
 بعد حرف النون من باب وضع ما ليس له بعللة علة فلان مبارك القوم لانه مع
 متبسر لاجل العلة ومن باب المصادرة على المبدأ اذا قيل لم قلت فلان اذ نفعنا لانه
 ولكي سايرها وان لم يوقع افعالا لكونها غير معقولة فهو خارج عن الصناعة كما اقول
 فلان القائل غير محرم لانه قيل في حال السكر بغير اختيار **قال** وكلما كانت الانواع
 الى الجزئيات كان اخذ الموضع منها اسهل وايضا كلما كانت المقدمات الجزئيات انحصرت
 افع فلان اذا قيل زيد فاحصل لاجل الفضيلة التي صدرت عنه مقام العلة كان افع
 مما لو يقال لانه مستوعب للفتن بل جمعها **اول** كلما كانت الانواع الى الجزئيات اقرب
 احد المواقف الخطائية منها اسهل كما يقول مجيب الورد فيفتي شفقته الى اقرب
 الجزئية من قولنا المجبة يقتضي الشفقة مطلقا وايضا فالمقدمات كلما كانت اخفى
 الجزئيات كانت اقع عند الجمهور وكوننا اقرب الى الحسن واذا كان العوام
 اقرب من ادراك المعقولات مثاله ما ذكره وهو ظاهر **قال** واما توابع الخطايات
 وهي ترتيبات فلتنه اشياء اولها ما يتعلق بالاعراض وهو له كبر عذبه عن تركب
 ولا مبني فترتفع عن الخطايات المجهولة فان الطبايع العامية قد سبق حسن

التهجي

وادراكهم

وان كبر حية الروابط والافتعال قد يتزبد اللفظ باستعارة والتشبيه وما
 مجازها والاستعارة في جميع وان كبر ذات فرد والوزن ههنا غير الحقيقي بل افع
 يقتضي هذه الوزن والحمل من المفرد والمكسوت بسلوب خاص وكلتاهما وانما الترتيب
 كالصديري ما يلوح المقصود والافتقار من بالمقصود صديريا والبتبار له مما يقع
 والخاصة وهو الختم بالذندير وما يخص بعض الاصناف بالتبعية من كمال التقدير
 في التكاية فيج ونالهما لاخذ بالوجود والافتقار وهو الحمل وقد يتعلق بالقول
 مثل رفع الصوت في مواضع بطلوا ونفضه فاسمعا يذنا حال القابل واستدنا
 في الخطايات وقد يتعلق بالقابل المتكينة نفسه او كونه غاري في نفسه بفتان به ولا يمكن
 اسما لالكثرة هذا القسم المكتوبات منفعاء العتول للاستدراج اطوع
 ولك يعطون الشكر وان كان مسبعا **اول** الموقع للافتقار قد يكون نفس القول
 كما مضى وقد يكون افعارا على الصناعة فان الخطيب قد يكون خطيبا لعدده وبه
 وحس صوته وهيبته وكل افعار خفوه وقصوته وصوته وسامته واثان
 وكراهته الى الظاهر كلامه على هيبته وهو الممد في القول وكم من خطيب افعارا
 حسب مبني قبل كلامه وهذه الاشياء وهي توابع الخطايات وهي ترتيبات وهي
 اقسام اولها ما يتعلق باللفظ بان كبر عدراك كبر يخرج الى العامية والامنية

العامر من غير رفع عن مخاطبة الجمهور فلا يحصل لغرض من الخطابة وهو الانقياد المأمور
 قال الطبايع العامر قد يستوحش عن الامر والعلمية ويكثر جد الربط والافصال
 بان يربط كلامه الكلام اخر مناسك او يفصل كلاما عن كلام لا ينافي سببه هو عبارة
 عن فصل الخطابة وقد ترون اللفظ بالاستعانة والتشديد بما جرى مجراها من المحاولات
 والاكثار من ذلك فيجئ الخرج اللفظ الكلي عن اعادة الحقيقة فحصل الاستنباط
 وان يكون في وزن ما لا يفي بالوزن هنا لوزن الحقيقة بل يابسه كقولهم نعم السلام ولا
 واما السائل فلا يشهد بالبراهن السببية كقولهم تب عظيمه والحكم مرتبة جسيمة
 القرائن يقتضي هذا الوزن ولكل واحد من اللفظ والمكتوب اسلوب خاص لان
 الفكر محال المكتوب مفعول وتصرف بخلاف اللفظ السريع المتخايل من الخواطر
 ولكل من اصناف اللفظ والمكتوب اسلوب خاص كالفرق بين الكتاب والحادثة
 وبين القول على محال خاص ومجلس العام وثانها الترتيب كالتمييز بالوجوه باللفظ
 والمتابعة بذكر المقام صريحا بعده كما يزيد التقدير باللفظ فيقول الحمد لله من
 اوليائه وقاهر اعدائه الختم بالتركيب وما يختص ببعض الامتنان باللفظ كانه التقدير
 بالشكايه فيجئ وان كان حسنة غير وثانها الواحد بالوجود والتفريق والربا وهو
 وقد يخلق القول كرفع الصوت في موضع يليق به او خفية فانه يعين به ما يحال القائل

او استنباط

او اسند ما جاز له من حطب قد يخلق بالقائل كتركيبه نفسه او كونه نرى ههنا يحصل بها
 قوله ولا يكثر اكثر من هذه الاشياء في الكتاب لتعلمتها بالاشتغال المحسوس وضعف العقل
 كالنساء والعبيان والبله للاستدراجات الطوع بقدر من المتعفات على الخواص
 وبهمون المقنعة المناسبة من كثير من العلوم اكثر عقابهم التي اخذوا من وضعها
 استعملوها مقنعات خاتمة بنفسه بنفس الامور التي يرام المصالح فيها مثل
 والتعقبات فان الامور يجعلون السك دليلا على صدق القائل في معانته ولا اكثر
 الامور انما هو على هذه السيرة وصاحب المنطق يرى ونعم ما يرى من جمع الامور
 المنفعة يصلح الاستعمال في الخطابة اذا لم يكن فيها ليس تحقيق السببان بل لا يقع بها
 اليه بكيفية كان وقد ذكر المصنف قواييم الخطابة ومقدارها ومراعاتها وقد حطبت
 ذلك
 ولم ينفذوا على هذا الكلام الكلي فاحسنوا وقف فم عليه واما ان جعلوا مثل
 فقصه فان القائلين الكلي غير القرائن المطبوعة المرافعة بجزئيات النفس التي
 الكلام والكلام غير الجزئية وعلم العلم غير العلم ان العلم وان كان كلياً فعلم العلم
 كلى الكلى قال لفصل السبع في الشعر صناعة الشعراء يقتدر بها ايقاع
 تصوير مبادئ افعلات نفسانية مطلوبة الاول وضع مباحث المنطق
 الشعرية على مذهب الخلف من هذا الشعراء لان فان السقوى زماننا هو شعر

قوله
 القياس

من جهة صورة وصية في اللفظ والمعنى وهو الوزن المحدود في كتاب العروض فينا
 مع اتفاقية الملازمة شعر الانوع من المحاكاة لتخيل المصنف في الانسان المشابهة
 وهذا المنطق عليه لغة العرب الترك والاعاء الامم القديمة من اليونانيين والبرانيين
 فلم يفعلوا من قضايتهم شعرا موزونا بهذه الاوزان المعروفة بل باوزان علم هي
 اشبه وقرأ فيها غير متفقه اذا عرفت هذا فالشعر ليس صناعة كصناعة الخبث
 والخطبة بل هما بعيدا لهما لزام والافتقار والشعر ليس بصناعة هي التي يصنعها
 الشعر والشعر عبارة عن ملكة يقدر مع حصولها على انواع مختلفة كبحر
 انفعالات مخصوصة نفسانية مطلوبة والمراد من التخيل هو تانيير الكلام
 ببساطة وببعض او غير فلهذا صدر الفصل هنا بقوله صناعة الشعر ولم يقل
 في الجدل والخطبة انهما صناعة علمية **قال** ومنفعة العلم في الامور المدنية
 الخيرية المذكورة وربما يكون انفع من الخطبة لان النفوس العامة للتخيل الطوع
 للافتقار والخاصة بها الالتماد بها والتعجب السببي في كون التخيل محاكاة ما فان
 المحاكاة لزيادة كالتمثيل ومثلا وان كان شئ يبيع فيها طبعه فعلية او فعلية
 كما يصدر عن الشعراء والغرض ومنها صناعة وهي اما مطابقة سادحة او مع تحسين
ففي **اول** الشعر صنعة هي الامور المدنية الخيرية المذكورة وقد يكون الشعر صنعة

انفع

انفع من الخطبة لان النفوس العامة للتخيل الطوع منها للافتقار ومنفعة ^{صنة} ^{السبب}
 الالتماد بها والتعجب الالتماد وهو ادراك النفس بعلامتها بحيث هو ملزم
 في ان النفوس العامة منها للتخيل للافتقار ان تعجب النفس من المحاكاة اكثر من تعجبها
 من الافتقار لان المحاكاة لزيادة علامتها عبارة عن صدق رشف ليس اياه غير شئ فوق قصد
 منه فلهذا النفس اذراكها وتجب لكونه شعر محمول على السبب المحاكاة فمنها ^{طبيعه}
 او قولية او فعلية كاعادة من الشفاهة في محاكاة القول بعمل الفرد وفي محاكاة الفعل
 ومنها صناعة وهي اما مطابقة سادحة اي يحاكي على ما هو عليه تصوير النفس ^{مطابقا}
 ومع تحسين للخي كصنوع الملائكة والابناء ومع تعبير كصورة الشياطين
قال والشعر من الصناعات وهو بعيد القدام كلام تخيل وعند المحدثين
 كلام موزون مساوي الارقان ينبغي ولا يعتبر وزن التخيل في كلامه واعتبار الجميع
 لاجود والوزن يعرفه الموسيقي مسند في العروض استعمالا والافاقية يعرفه علمها
اول الشعر صناعة من الصناعات وهو عند القدماء كل كلام تخيل
 تقتضي للنفس قبضا او بسطا وهو الشعر الذي يتكلم فيه صاحب المنطق ولم يعتبر ^{الوزن}
 والافاقية ولا الصدق والكذب بل مجرد المحاكاة المندوه للتخيل اما المحدثون
 فالشعر عندهم كل كلام موزون مساوي الارقان معا فاقا ومع التخيل كغيره ^{شعرا}

وخلاص فائدة الخيل واطاها ليس الخال في ذلك والوزن يعرف ^{في سبقي}
 مهنة واعتبار المناسبات بل لا يفتات في يستعمل في العرض والفاقية يعرف
 في علم الفاقية **قال** ومواد الشعر من القضا ما هي الخيلات وهي ما يوتر
 ونفس سطحا فقيضتها او يفيدها لسهل امس يدوسه او تعظيمه ^{او تعظيم}
 كما يقال للشعر وبالمزاج لمزيد فيسهل الخيل شبه على من اعتاد الخمر ^{لعل}
 انه من معتبة فيقر الطبعه عنه وربما اولية او مشهورة باعتبار **اقول**
 الشعر الذي يتكلم فيه المعلم الاول هو الكلام القياس في المؤلف من المقدما
 الخيلة وهي التي يوتر في النفس تأثيرا اما قضا او بسطا او تمهيدا او ابولا
 او تعظيما او تحقيرا او بليغا او بجزا انما القدم النفس معه او يحكم على الفعل والترك
 كما يقال للشعر وبالمزاج لمزيد فيسهل الخيل شبه على المعتاد الخمر ^{لعل}
 انه من معتبة فيقدر النفس فهو عنه وقد يستعمل في القياسات الشعرية ^{المقتضا}
 الاولية والمشتبهة في كل حيث ها لك بل باعتبار آخر وهو ما يجعل فيهما من ^{المتأثر}
 المذكر فيقول قولهم قال لهم مقدما القياس الشعرية ليست الا الكواكب ^{او انما}
 الخيلات لا غير اما سرور الشعر في زماننا هذا في الا الفاظ مطلقا كغير ^{نفس}
 من استراطة تأثير النفس عنها **قال** والشعر انما يحكي الكلام الخيل وبالاول

وبالفهم

وبالفهم المناسبة ان فادنا والكلام يحكي اما بالالفاظ او بما وكل واحد منهما
 اما بحسب جمهره خيلة فالالفاظ يحكي بجمهرها اذا كانت فصيحته حوله والمعاني
 يحكي اذا كانت ^{اللطيف} غريبة لطيفة وهما معا اذا كانت العبارة بليغة ان في الحق ^{اللطيف}
 من غير زيادة او نقصان واما الخيال كما يحسب الجدل في القوي البديع والصنع ^{بمنها}
 ما تحقق بالشعر ومنها ما يتحقق بالكلام المنثور ومنها ما يتنازع فيه وقد يكون ^{سماكة}
 ومخالفة لمدونة خاصة في الالفاظ في ابرأها او في المعاني او فيها ولها علم خاص
 يتكلم ببيانها والاستعانة والتشبيه من المحاكاة والمحال بينهما ما ينبغي جرائنا ويا
 بكونه اصلح والمحاكاة الشعرية يكون اما بالاستدلال وبالاستمالة فالاول ان يدعى ^{شبه}
 التشبيه انما في يراى لشي وان يراى في آخر واستدلال اما بالمحاكاة المطابقة او بغير
 المطابقة الممكنة والمحال واما بالتذكير كالربع للجب واما بالمشابهة كالشباب للماء ^{سوء}
 عاكاه الشاعر كملط القاسين وهو يتفطر او يفرغيا وكذب يحكمه او يحال ولا يمكن
 اعداد المواضع والافعال الخيلات كان ابعاد المشهور الا انها كلما كانت اغرب في المذوق
 عجيب ^{مجهلا} الشعر انما يحكي بثلاثة اشياء والاول بنفس الكلام المستعمل فيه
 والثاني بالوزن اي نبات نظام ابعاد موسيقية لانه قد يكون وزن يقضى ^{طليعا}
 ووزن فصيح وقارا والثالث بالفهم المناسبة ان قابدا اي يحكي الشعر

بالقمة المناسبة نظام ايقاعات النقرات فان كل نقعة يحاكى حالاً مثل النقرة الخرسية
بحاكي جزماً لنقرة العليقة يحاكى عليقا واعلم ان المحاكيات الشعرية قد يكون بسبب
كقولنا فلان قمر ولربك كقولنا في الهلال معدا لوهوه انه قمر من ذهب
صدقة من فضة المحاكيات قد يكونت وقد يكونا حوال دون ويجوز طاهر وخفية
والمحاكيات على ثلاثة اقسام محاكاة تشبيه بمحاكاة مستعارة والمحاكيات التي هي
الذوايع بمحاكاة التشبيه نوعين نوع يحاكي بشئ بشئ ويبدل على المحاكاة سرف من حروف
التشبيه كشكل وكغاه وما هو الاكثر اولا نوع لا يدل على المحاكات بل يفتيح يحاكي الشئ
مكانه ولا مستعار قريب من التشبيه والفرق بينهما ان المستعار لا يكون
اللفظ خذلل او ذوات مضافة فلا يكون فيها دلالة على المحاكات بحروف المحاكاة كما
من القليل فلهذا ليك والمحاكيات هي ما يابى للدوايع فهي التي يقوم لكثره الى
مقام ذات المحاكات كما لا يوافق ارباب الصناعة على انه محاكاة كقولهم الحبيب غزال
والممدوح جرد للقد عصير وما اشبه قالوا والقول الشري يلف من المقدما
محملة ويكره ذلك القدام مرجحة نارة محملة من الخيل الصغار الخيل وتارة الذوا
لوحيدة يحكي لفظها بقولها للفظ البليغ الغصبي في اللغة او يحكي في معناها ذات
بديع في تقديره مثل الاول قول الغايل وما دقت عبدك الا التقدير بمثل

قلوب

قلوب مقبل وفي المعنى كان قلوبا الطير وطبا وبابا الذي ما ذكرها الغناب
السلا ومن هذا الساجودة العبان عن المعنى ونقصاين معا كثر في واحد
تقصير في العبان والتي يكون في خيل فان يكون لا جراتها تناسب لبعضها الى بعض
والتناسب قد يكون مما شاكله وقد يكون مما لا شاكله تامه ونافعة وكذا
المحاكاة والجميع لما يجلي للفظ والمعنى الذي يحسب للفظ فاما في الالفاظ التامة
الدلالة القديمة الدلالة كالأدواء والحروف التي هي مقاطع الكلام ولما في الالفاظ
الدلالة للمودة والمركبة وكذا الدخول في المعانيك اما بحسب المعاني البسيطة او المركبة
واعلم ان الالفاظ قد يحاكي بحرفها اذا كانت فصحة حوله فيفعل لنفسه بالمعاني
يحاكي اذا كانت غريبة لطيفة فيفعل لنفسه عنها وهماء اذا اجتمعت
اللفظ وبالقمة مع حسن المعنى ولطفه من غير زيادة ونقصان ولما المحاكاة
الجميل في التي تسمى البدع وهي قد يكون في الشعر الموزون ويختص به وقد يكون
المنثور ويختص به وقد يشترك فيهما وقد يكون منبكات ونعائفات
تامة او ناقصة الالفاظ وفي ابرائها او في المعاني وفيها معا ولها علم خاص
يتكفل بها والمستعارة والتشبيه من المحاكات والمحال منها جبرافا وديا
احسن القصص والمصلحة واعلم ان المحاكات الشعرية يكون ما لا يستلزم الالفاظ

٩
٥١

والاول ان يدل على التشبيه على التشبيه والتشابه ان نرى الشيء يواد غيره ولا يستلزم الاستدلال
 بالمحاكاة
 المطابقة او بغير المطابقة المحركة او بالتحالة او بالتركيب او بالمشابهة وادوار قصير
 في محاكاة كان القياس في القياس وبتقصير او تعريف ولكن بمحاكاة
 بمحاكاة اعداد مواضع وانواع الخيلات في القياسات الشعرية كما في الجمل المتشبه
 والخطابة الواردة في الخيلات كلها كانت لغز كانت الدور عجز فلا يمكن
 كما انك ضبطت المواضع في الصنائع والادبيات ولكن هذا آخر ما نورد

في شرح هذا الكتاب

تمت الكتاب الموسوم

بمنطق التبريد

بمولى الله

تعالى

تم

181

182

183

184

185

186

187

188

189

190

191

192

193

194

195

196

197

